

برنار نويل

الموجز في الإهانة

ترجمة محمد بنيس



الموجزي في الإهانة

للمؤلف في دار توبقال

هسيس الهواء (أعمال شعرية)، 1998
كتاب النسيان، 2013

تم نشر هذا الكتاب باتفاق خاص مع المؤلف

برنار نويل

الموجز في الإهانة

ترجمة محمد بنيس

دار نويقال للنشر

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
معالم

الطبعة الأولى، 2017
© جميع الحقوق محفوظة

صورة الغلاف عمل الفنان
فرانسوا رُووان

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفيدر، الدار البيضاء 20300 - المغرب
الهاتف / الفاكس : 23 23 34 522 (212)
البريد الإلكتروني : contact@toubkal.ma
الموقع : www.toubkal.ma

الإيداع القانوني : 2016MO4008
ردمك : 6-23-659-9954-978
ردمد : 2028-1579

مُقَدِّمَة

بدأ كلُّ شيء بكلمة - بابتكار كلمة الرقابة على المعنى SENSURE التي كانت، بمحض الصدفة، ذات دلالة على الفور بالفرنسية وكانت، بمظهر كتابتها الخاطئة مقارنة بكلمة الرقابة، التقليدية، تثير الانتباه. كانت هذه الرقابة CENSURE، تعني على الدوام، الحرمان من الكلام، وباتساع المعنى جميع القيود المفروضة على حرية التعبير فيما هو من البديهي أن الرقابة على المعنى التي ابتكرتها كانت تدين الحرمان من المعنى. كنا آنذاك في 1975 والعالم، في تلك الفترة، كان يبدو منقسماً إلى قسمين : من جهة الغرب، الذي كانت تنتصر فيه الحرية، وبالخصوص حرية التعبير؛ ومن الجهة الأخرى، بلدان الشرق والاتحاد السوفياتي التي كانت تسود فيها الرقابة.

كانت ظروف المحاكمة ضد «الإخلال بالأخلاق العامة» التي كانت اتهمت بها روايتي، «قصر العشاء الأخير» *Le Château de Cène*، قادنتي إلى التفكير في هذه الوضعية. وبسرعة، فطنتُ إلى أن الأشياء لم تكن بمثل هذه البساطة، وأن الغرب كان اخترع وسائل ليُبطل بطريقة سرية مفعول الحرية الممنوحة لمواطنيه، وأبسط وسيلة لذلك هو خلط الأخبار والإكثار منها ليجعلها تفقد دلالتها. هذا الفن من الحرمان من المعنى عن طريق الإكثار من ترديد الأخبار كان يُؤذن بنظام وضعه في الوقت الحاضر مجتمع الاستهلاك، الذي يُوهم بالاستجابة لكل رغباتنا، لا من أجل إشباعها بل دائماً من أجل إثارتها أكثر وأكثر. هكذا، فإن الاستهلاك لم يكن يقصد إشباع الرغبة، بل كان يهدف فقط إلى الإنتعاش الدائم للشهية.

فرضت كلمة الرقابة على المعنى نفسها عليّ دفعةً واحدة، لأنه كان يكفي أن أضع حرف S مكان حرف الابداء C لتنتقل الكلمة بوضوح من «الحرمان من الكلام» إلى «الحرمان من المعنى». هذه الكلمة التي تم ابتكارها إذاً في 1975، كانت تشير إلى بعض النصوص السياسية التي كتبتها خلال السنوات اللاحقة، ثم عملت على انبثاق المفهوم الذي يعني الآن تأثيره الأساس، مفهوم «الخصاء الذهني». إن الجمع بين هاتين الكلمتين له عنفٌ كبير فيما هما يدينان فعلاً يارس أثره بلطف، بل ويتقصّد أن يظل من الصعب الانتباه إليه. ذلك أن التثويش على الأخبار والقيم، الذي ميّز الرقابة على المعنى في سنوات 60 / 70، تم تعويضه على المستوى العام بنظام إعلامي قادر على اختلال الفضاء الذهني للبشر حتى يجعل أدمغتهم جاهزة لاستقبال رسائل سياسية أو دعائية.

«الدماغُ الجاهز» مصطلحٌ ابتدعه مديرُ القناة التلفزيونية الأولى الفرنسية، الأكثر شعبية في بداية 2000. من السهل أن ندرك في هذه «الجاهزية» مفعول «الخصاء الذهني» الذي، يعطلُّ بالفعل القدرات النقدية، وبالتالي التأمل، لصالح الخضوع للرسائل التلفزيونية. فبقدر ما يستسلم المشاهد بسهولة لهذه الرسائل لا يعودُ شيءٌ ينبهُ وعيه بسبب أن تدفق الصور، التي تقتحم عينيه، تقتحم أيضاً ذهنيته وتحتلها بتامها. لا شيء يقلل عندها من سرعة هذا الاحتلال، الذي لا يتوقف عن النمو بتعدد الشاشات، اللوحات والسمرتفون، التي هي بطبيعة الحال في خدمة السلطات الاقتصادية والسياسية.

لم يتوقف انشغالي بعبارة الرقابة على المعنى منذ أن عمل ابتكارُ هذه الكلمة على أن يحضّر أمامي دورها وأهميتها البالغة في غربٍ يُعير اهتماماً أقلّ لحقوق الإنسان - التي يدعي تجسيدها - من غض الطرف عنها. وهو من جهة أخرى ما لا يتوقف عن التفاقم منذ ثلاثين سنة لحدّ أن هذا التطور يكاد يقتل حقوق الإنسان وهذه الحرية اللتين هما أساس الديمقراطية. كتبتُ «الخصاء الذهني»، في برلين، سنة 1991، وقد استولى فجأةً عليّ التباين بين التحرير الذي كثيراً ما تمّ تجسيده آنذاك والقهر الناتج عن الاحتقار. كنت وصلت إلى برلين وفي رأسي هذه الكلمات لسان جوست «السعادة فكرةٌ جديدةٌ في أوروبا». واكتشفتُ في برلين سقوطاً في خيبة بائسة مع وصول الرأسمالية المنتصرة.

المقال القصير المكتوب طيلة هذه الإقامة لا يتكلم عن هذا لكنه يسجل أن الثقافة هي فكر الجسد الاجتماعي، وأن السلطة الحالية فهمت أن التعرض لحرية التعبير ليس كافياً وأن عليها أن تستحوذ على حرية التفكير. كان الدين لفترة طويلة في السابق وسيلة لتوجيه هذه الحرية واجتذابها، لكنه لم يعد بمقدوره الآن أن يفعل ذلك في عالم لم تعد توجد فيه غير القيم الاقتصادية. من هنا جاء الاختراع والتطوير الفائت السرعة لوسيلة تحكم سرّي، لا لولن له، بارع، يمكن أن يقبل به الجميع، ولا يهتّم، حسب ما يقال، إلا بالترفيه والترّيح عن النفس، وبالإخبار بل والتشيف.

ملاحظة وتحليل هذه الوسائل، التي تستعمل شاشاتٍ تمت الإشارة إليها أعلاه، تقدّم الحجة بسرعة على أن كلمة «الخصاء» هي هنا عنفٌ لا مبالغة فيه. فالحرمان من المعنى لا يكفي السلطة الاقتصادية لأنها، ككل السلطات، تريد وحدها السيادة. إذاً هي تحتاج، لا فقط إلى أن تجعل الدماغ جاهزاً، بل تريد الاستيلاء على مجموع المسالك الداخلية التي تسمح، في الجسم البشري، بالتفكير وبكل ما ينتج عنه من تأمل وتمثّل. هكذا تشتغل لتضع رهن الإشارة مراقبة شاملة للإنساني التي حلّم بها جميع الملوك، وجميع البوابات والدكتاتوريين ولكنه لم يكن ممكناً، قبل يومنا هذا. وليس من شيء نحتاج إليه سوى الوقت كي نلفظن إلى أنّ القسط الأعزّ فينا، قسط الذهني الذي عادة ما نسميه «النفس»، هو في الوقت نفسه الأكثر هشاشة إن نحن لم نسهر بدون توقف على تعهده والاستئناس به حتى لا يستسلم لغوايات الصورة.

جميع المقالات المجموعة في هذا الكتاب لها همّ تحليل وإدانة غسل الدماغ الذي تُعمّمه وسائل الاتصال بالغواية لا بالخشونة. عهد الاقتصاد يحوّل كل شيء، حتى الثقافة، إلى سلعة، وكل واحد منّا، نحن الذين يُنظر إلينا كمستهلك، له ميل إلى أن يتلعب بسرعة ما يقدم إلى عينيه، بل إلى أن يطلبه من جديد. مكانٌ مخصّص في هذا الكتاب للشعب الفلسطيني، المحروم من حقوقه منذ سبعين سنة بالرغم من جميع القرارات الدولية، لكنه مثالٌ كاملٌ للإنكار العام الذي يسمح لعهد عالمي للإعلام وللرقابة على المعنى بأن ينمو ويتطور.

I. الخِصَاءُ الذُّهْنِيّ

الخصاء الذّهنيّ

حرية التعبير من بين الخصائص الأساسية للنظام الديمقراطي : فهي تعني أنه ليس للمواطن أن يكبح كلمته المكتوبة أو المنطوقة، وأن بإمكانه بالتالي أن يعلن دون خشية ولا حدود عن نشاطه الداخلي. فالإنسان الحرّ هو الإنسان الذي لا فرق لديه بين الحميم والعمومي ما دام لا شيء يمنعه من أن يطابق ظاهره مع حقيقته. هذه الهوية للتفكير الخاص والتعبير عنه يؤسسان شخص المواطن ويمثل أساس القيم الجمهورية منذ الثورة الفرنسية.

فالتعبير بحرية في مجتمع حر، هو أن تخلق حركة الهوية التي تستدعي حركة ماثلة لدى الآخر التي تخلق، بسبب التماثل، الرابط الاجتماعي. وبمجرد أن يصبح الكلام والتفكير مُتطابقين، فإن التطابق يصدق على الجسد الاجتماعي كما على الجسد الفردي، ويُنتج تفكيراً جماعياً تعبر عنه كلمة «الثقافة» بطريقة جيدة. هذه الثقافة بطبيعتها الحال هي التعبير المباشر عن التفكير، لكن ممارسة اللغة المشتركة تُغنيه بمجموع الذاكرة الواعية واللاواعية التي تحملها اللغة بمجرد تركيبها البسيط. فالثقافة هي تفكير الجسد الاجتماعي.

لا يتعلق الأمر هنا بارتباط استعاري : إنه التأكيد على علاقة عضوية حقاً، هي التي فينا أصل ومنبع الإنساني والعلاقة الإنسانية. وهي أيضاً المصدر المادي للمعنى لدى كل حياة وجميع الحيوانات. يعلن الجسد الاجتماعي عن الثقافة بحركة مشابهة للحركة التي تحمل كل واحد منا على التعبير. ومن ثمّ فإن طابع هذه الثقافة هو أنها مشروطة، هي الأخرى، بحريتها في التعبير.

بقدر ما نعود إلى أبعاد فترة سابقة، نجد أن هذه الحرية كانت دائماً معرّضةً للرقابة، محاربةً ومشوّهةً : إذ أن الجسد الاجتماعي كان مقطوعاً عن طبيعته المدعة، مخصياً من جنسانيته الذهنية، لصالح خالق لم تكن وظيفته الإلهية في الحقيقة سوى سياسية.

وعلى النحو ذاته الذي كانت فيه الروحُ منفصلةً عن الجسد، كانت الثقافة مفصولةً عن الاجتماعي : لماذا ؟

كلُّ ما سبق يشجّعني على نقل هذا السؤال إلى أبعاد نقطة ممكنة، لكنني أفعل ذلك لأنه يصرخ دائماً في الراهن.

إذا كان الثقافي والاجتماعي غيرَ منفصلين بطبيعة الحال، فأني معنى لانفصالهما ؟ ومن أين تأتي المهمة المستعجلة لنقول ذلك هنا حتى نوضح طبيعة الزمن الحاضر في وقت يبدو أن الرقابة وصلت في النهاية إلى أن تخفّي عن عالمنا الأوروبي ؟

تحاصر الرقابة حرية التعبير، لكنها لا تستطيع شيئاً حيال حرية التفكير. إنها تقسم الهوية بين الدخيلة والعلنية مما يدفع إلى استعمال لغة مزدوجة، تشوّش على العلاقة مع الآخر ومع الرابطة الاجتماعية. وفي المقابل تثير الرقابة، ما دام ضغطها واضحاً للعيان، مقاومةً نفس هؤلاء الذين تقمعهم وتضاعف قوتهم. لقد فهم النظام منذ أمد بعيد أن الرقابة على حرية التعبير لم تكن سوى السبيل الوحيد المتبقي لديه وأن على الرقابة، لكي تكون فعالة، أن تحاصر حرية التفكير، أي أن تكون في المكان الذي هو، في دخيلة كل واحد منا، رحمُ المعنى. لقد سمح الاختراعُ العبقري للدين بأن يفرض علنية الإيمان كمعنى باطني، وبأن يفصل من ثمة الروح عن الجسد وينزع من الفرد التحكم في دخيلته التي أصبحت مُستسلمة للتعالي، مما يبرر كونها موضوع سلطة القانون الإلهي.

كان الدين يقدم معنى مشتركاً بالقدر الكافي بين الجميع لكي يسعد الشخصُ بممارسته باعتباره فرداً وباعتباره عضواً في الهيئة الصوفية، التي كانت تصل الرابطَ الاجتماعي لمجموعة المؤمنين بمجموعة الموتى وتضعد حتى تبلغ الأمراء والله. كان هناك إجماعٌ روحي عجيب يوحد بين جميع الناس الذين يتضامون في استسلامهم للإلهي.

والامتياز الذي لا يمكن مقارنته لهذا النظام الديني هو أنه كان محلُّ الإرادة الداخلية للفرد محلَّ إرادة خارجية قادرة على أن تقدم في الوقت نفسه معنى للحياة وتبريراً للعبودية الإرادية. وكان الوعدُ بالخلاص وبالمساواة في الآخرة يُزيّن الفقر والظلم في الدنيا. وكان الله قادراً، من قبل، على أن ينقسم بين الجميع ويبقى كاملاً.

إن البرجوازية التي وُجّهت لحسابها الخاص الثورة الوحيدة المستمرة، والناجحة بالتالي حتى اليوم، لم تكن ربما تشك في أنها، وهي تنشئ سلطة التجارة والصناعة، ستعطل شيئاً فشيئاً الصيرورة الدينية التي اختارتها مع ذلك بعد فترة وجيزة لتتكئ عليها. عندما نعوّض الخلاص في الآخرة بالاستهلاك الفوري، فإن الأمر ينتهي بالاقتصاد إلى أن يتفوق على جميع المجالات الأخرى، بما فيها السياسة.

لا يستطيع النظام الاقتصادي، بدوره، أن يكون إلا مطلقاً وشرساً، لأن قيمته اقتصاديةٌ بحتة. فالسوق لا يعرف قوانين أخرى غير قوانين السوق. ورأس المال مطالبٌ بأن يتضاعف أو يضمحل؛ فهو لا يمكنه، بخلاف الله، أن ينقسم ويبقى كاملاً. فالفعالية معياره الوحيد، والتنافس حركته الاجتماعية الوحيدة. والبرهان على ذلك يوجد في الظاهرة الحالية التي أصبح دمارها مقبولاً من طرف الجميع إلى الحد الذي أصبح يتحكم فينا جميعاً بصيغة أو أخرى: فأنا أريدُ أن أتكلم عن الاعتقاد، الذي ساد في سنوات وجيزة، بأن الاقتصاد هو الخالق المطلق لمجتمعنا، اعتقاد يعمل، مثلاً، على قبول البطالة كحتمية، ولكنه يستند في الحقيقة إلى قلب للوسائل والأهداف.

عندما نعتبر الهدف هو الاقتصاد، الذي عليه أن نحدّثنا، فهذا معناه أننا نقبل بأن يتحوّل ما هو اجتماعي إلى سلعة، مع ما ينتج عن ذلك من نحو القيم الإنسانية الأساسية للمساواة، والأخوة، والعدالة بل والحرية.

روايات الماركيز دو ساد وخاصة رواية 120 يوماً من أيام سدوم، مع الحسابات المجنونة للشهوات، تنذر بوضعية تصبح القيم فيها معوّضة بالاقتصاد. هذه الرواية حكاية تنبؤية.

«فالرابح»، بطل المجتمع الاقتصادي، يشبه بطل ساد. لا شيء يوقفه ما دام هو في ذاته المعيار والمثال.

وفي ظل الشمولية الاقتصادية التي ستزداد سيطرتها، يتوقف المعنى عند أن «تربح» وأن تكون غنياً. وعلى العكس من المعنى الديني، الذي كان يمنح امتلاءً وكان محطّ رهان الناس، فإن المعنى الاقتصادي عبارة عن فراغ لا يعبه الاستهلاك إلا من أجل أن يبعث فيه على الفور الشهية ذاتها للاستهلاك.

عندما يكون أساس المعنى هو السلعة، فإنه يصبح معرضاً للتلف السريع، لذلك يصبح من اللازم أن يُستهلك باستمرار، ويُجدد. هذا المعنى، الموجود دائماً على طريق الظهور - الاختفاء، وقت اشتداد الأحداث، هو الفخ الذي يقع فيه اليوم مجتمعتنا: فهو لا يقترح علينا سوى مظاهر فيها نحنُ نظن أننا ندرك الواقع. نظامُ الفخ هو الاختراع الذي يسمح للسلطة الاقتصادية بأن تحاصر حرية التفكير وهي تمارس عليه، ليس الانبهار بموضوع إيديولوجي، بل التدرّب على حركة لا يمكن مقاومتها، حركة تُشدُّ وحدثها المتتالية كل انتباهه.

كان الاحتلال الديني للتفكير يتلازم مع الرقابة تجنباً لمناقشتها، ويتلازم الاحتلال الاقتصادي للتفكير مع رقابة عامة، تبعاً لكلمة الرقابة على المعنى *Sensure** التي نحتتها لتدل على الحرمان من المعنى.

فالأحداث الكبرى الأخيرة تشير إلى هذا التعارض، وإن نحن قارنا بين أوضاع الشرق والغرب، فسنراه يتضح.

كل واحد يعلم أن عالمنا في أزمة. كان بإمكاننا الاعتقاد، منذ زمن قليل فقط، بأن الأمر يتعلق بنهضة منذ أن أصبح الجُمود القديم للدولة يتحول إلى انبثاق يقول بأن السعادة ستكون، مرة أخرى، فكرة جديدة في أوروبا.

لم يكن بإمكان هذا الانبثاق أن يكون سوى كاشف رهيب: فهو أظهر أن الاجتماعي، الذي لم يعد له اعتبار في الشرق بإيديولوجية لم تكن تعلن عن الانتساب إليه إلا من أجل قهره، لم يعد موجوداً إلا في شكل جسد يتعرض

* نحت برنار نوبل هذا المفهوم بوضع حرف S كبير بدلا من حرف C في بداية كلمة *censure* التي تعني الرقابة. وهو بذلك جمع بين كلمتي المعنى *sens* وكلمة الرقابة في كلمة واحدة جديدة *Sensure*. ونظراً لكون هذا النحت غير ممكن بالعربية، ترجمنا الكلمة بـ«الرقابة على المعنى».

للتحلل. وأظهر أن الديمقراطية التعددية والديناميكية للغرب كانت قناع جمود مُغلق على ذاته ولا قدرة له البتة على تغيير التنافر القديم لأنظمة العلاقة الاجتماعية.

خلال أكثر من نصف قرن، جعلت الديمقراطية الغربية من نفسها النموذج الثقافي بامتياز مقابل الديمقراطية الشعبية. وانتصار الديمقراطية الغربية يجب أن يكون، تبعاً لذلك، انتصاراً جسداً اجتماعياً متطور بطريقة متناغمة على جسد معطوب بالرقابة الشمولية. لكنه من الواضح أن انتصار الغرب على الشرق ليس ثقافياً، ولا يطرح حتى مسألة الثقافة، ما دام الغربُ يصرح علانية بطابعه الاقتصادي. والغريب هو أن نشاهد من خلال هذا الانتصار، لا التأكيد على الأسس الثابتة للديمقراطية، بل نشاهد، على العكس من ذلك تماماً، انهيار بعض القيم التي كنا ظننا، دون أن نتق، مع ذلك، فيها، أنها الضامنة للديمقراطية.

إن تفوق الغرب على الشرق لا يعود أبداً إلى النظام الذي كان يعدنا بالمظاهر القديمة: فالتفوق ليس أخلاقياً؛ ليس الحرية التي، بفضلها، ينتصر في الأخير، وليس حقوق الإنسان: إن تفوق الغرب على الشرق يكمن في اكتشاف وسيلة المناورة الباهظة الثمن لأنها ذكية، لا تؤلم، بارعة، لا مريثة وناجعة. رغم أن أنظمة الشرق الشمولية وُلدت من فكرة ثورية ثلاثتها، فقد شعرت بالخوف من هذه الفكرة التي كانت تقودها إلى التجديد، إلى المناقشة والاحتجاجات. وبدلاً من أن تتبع التجديد، اختارت أن تجمد الفكرة وتلجأ إلى التهيب، إلى القوة وإلى الكذب، وهي جميعها أسلحة سياسية.

أما الديمقراطية الغربية، ودون أن نقلل بالمناسبة من قوتها، قامت تحديداً باختيار العكس من خلال الموافقة على ما يقودنا اليوم إلى الإجماع.

تمنع الشمولية المعارضة أو تقتل بالرصاص؛ أما الإجماع فيخفف على الفور من المعارضة ولا يترك لها تأثيراً. وعندما يقوم الإجماع بهذا الفعل، يجمد بالتأكيد الجدلية على نحو ما تفعل الشمولية، لكن بدون أن يمارس أي ضغط.

للإجماع دور احتلال التخيل ومسار المعنى: يدخل إلى الأول والثاني وينتشر فيه عن طريق الفعل المُعدي الذي يسمح له أن يكون مختلطاً بكل ما تقترحه علينا وسائل الإعلام وتفرضه تحت الاسم الجميل لكلمة التواصل.

الإجماع، في العمق، إيديولوجية أغلبية المجتمع المُسمى مجتمع الاستهلاك، الذي هو الحالة المؤقتة للديمقراطية الغربية. وظيفته هي ضمان الاندماج الكامل في هذه الديمقراطية عن طريق تزويد الجسد الاجتماعي بوهم أنه يمثل تفكيره. على هذا النحو يعمل الإجماع على احتلال فضاء الثقافة فيما هو فقط أحد مصائب الفخ الذي تفرض السلطة الاقتصادية بواسطة الرقابة على التفكير في ديمقراطية لم يعد الشيء العمومي فيها يتعلق إلا تخلياً بالمجال السياسي لأن هذا «الشيء»، وهو يتحول إلى دعائي، يكف عن أن يكون عمومياً ولا يتبع بعد هذا إلا لسيادة وسائل الإعلام. إن مصادرة الممارسة الذهنية اليوم كما في كل زمن، لصالح اندماج يقوم على الاستعباد تجاه النظام السائد، تظل الأضمن للحفاظ على هذا النظام.

لجميع السلطات بطبيعة الحال إرادة أن تحافظ على نفسها، وقد أصبحت كلها، في هذا النطاق، مسكونة بحلم النزعة المطلقة. كانت أنظمة الشرق الشمولية اعتقدت أن الإيديولوجيا، باحتلالها دور الدين، ستنتج بالطريقة ذاتها في احتلال مكان المعنى في رأس مواطنيها. لقد أفرغت هذه الإيديولوجيا من مضمونها مع الاحتفاظ بشكلها، مما جعل الغياب الذي كان من المفروض أن تخفيه، منذ ذلك الوقت، يصبح بالتدريج صارخاً. والمفعول الذي يبعث على الغضب لهذا الغياب سمح في النهاية بتحوّل للنظام، لكنه يستمر في اللعب على نحو خطير لأنه يستدعي باستمرار مضموناً أصبح مفقوداً.

يغرق الغرب في هذا الفراغ، لكنه لا يأتي ليملاه إلا بسلعته. سنرى إن كانت السلعة تكفي لتسكت شهية المضمون في الأجساد الاجتماعية التي تسعى، لحد الآن، إلى العثور على تعبير في ظل الممارسات المتقهقرة للوطنية، للدين أو للعنصرية بكل بساطة. عندما تكون الحاجة إلى المعنى ضرورية، تعود إلى الصيغ القديمة عن طريق الميل المتقادم الذي تركته في اللاوعي الجماعي.

تعلم السلطة الاقتصادية أنها ديناميكية محض: نموها الدائم هو قيمتها الوحيدة. وترجع قوة إثارتها إلى كون أن حركتها تتهاهى مع حركة الحياة، رغم أنها لا تشبه إلا مظهرها الآلي، الذي ليس سوى انجذاب نحو الموت، أما الحياة فهي بالضبط تحتاج إلى المعنى.

يجمع الاقتصاد بين الحيوية والزيادة في السرعة : فهو يوئد على هذا النحو تعجّله إلى نهايته، لكنه لا يريد أن يعرف ذلك. أي أن المعنى بالنسبة للاقتصاد غير مُحتمل ما دام أن المعنى قد لا يعرف كيف يقدم نفسه إليه بطريقة أخرى إلا من أجل وضع الاقتصاد موضع التساؤل. وعند الحاجة إلى المعنى، فإن حركة الاقتصاد الذاتية هي التي يعرضها الاقتصاد بصفقتها هي المعنى.

لأجل ذلك، فإن الاقتصاد يكفيه أن يُعيد كل شيء إلى الآني بأن يُسند إلى الحدث سرعة تجعل منه مكاناً للحضور: فاستهلاك الاستعراض يتحول إلى وهم التأمل - وهم قويٌّ بقدر ما هو لا معنى له.

إن الاختراع العبقري للسلطة الاقتصادية هو أن تغمرنا بالثقب الذي تحفره فينا وتقيم هناك فُرجة، أن تدفعنا لأن نستهلك موتنا الشخصي ونحن مغتبطون. ها نحن في الوقت نفسه الفم والقبر الذي يجري فيه استعراض الأشباح التي تكفيننا منذ أن خدرت المخدرات الإعلامية كل انبثاق اجتماعي، كل تمرد، كل تفكير شخصي.

لا شك أن هذا العرض الوجيز المبسط سيبدو متشائماً على نحو مبالغ فيه إن هو لم ينجح في إظهار أن الحرمان من المعنى لا يؤلم، لا يمكن إدراكه ولا رؤيته. لم نتعود إلا على سلطات موضوعة بدقة لدرجة أن إكراهاتها تظل بالنسبة لنا سطحية؛ بحيث لا نعرف شيئاً عن سلطة هاربة، يصعب تحديدها مكانها، تتدخل بلا هوادة في دخيلتنا. هذه السلطة قوية بقوة مجهولة لأننا لا نعرف مصدر إحكام قبضتها علينا.

يمكن إرجاع تاريخ التطور الإنساني إلى الطرائق المتوالية التي كان الإنسان يملكها ليُخرج إلى العلن كفاءاته من خلال مضاعفتها. كل شيء يبدأ بنشاط اليد، التي تحرر الفم حتى يقدر على أن يركب الكلام ويعبر عن التفكير. كل شيء يستمر باختراع الأدوات ثم الآلات، التي تحرر بدورها اليد والجسد لأنها تُخرجان منها كل المؤهلات التقنية. وفي الحاضر، تُخرج الآلات الجديدة إلى العلن مؤهلاتنا الذهنية...

إن الإنسان - الفرد الإنساني - صمّم من خلال هذا الصيرورة الطويلة، ثنائية اجتماعية، تمثل بالنسبة له ذهنًا خارجيًا وجماعياً، هو الذي يبقى على اتصال دائم به عن طريق اللغة.

قلت في البداية إن الثقافة هي تفكير الجسد الاجتماعي، لكن لا تفكير بدون ذاكرة. اللغة تحمل هذه الذاكرة وتقدّم في الوقت نفسه مادة التفكير. ثم طرحت بعد ذلك سؤال: إذا كانت الثقافة بطبيعة الحال لا تنفصل عن الجسد الاجتماعي، فأَيُّ معنى للانفصال بينهما؟ لا شك في أن مؤسسة السلطة تتطابق مع حاجة تصوير علنية التفكير الجماعي في شخص، هو الذي كان في البداية ملكياً ولاهياً قبل أن يتبع نظاماً ديمقراطياً في مجلس منتخب. فـ«الشيء» العمومي هو في آن علنيته وتمثله. هذه الخصيصة الثنائية «للشيء الاجتماعي» تسمح للدماغ الاجتماعي بأن يتجسّد فيها وتسمح انطلاقاً منها بتركيب اللغة المشتركة.

والمسألة هي أن هذا «الشيء» العمومي لم يكن، على امتداد التاريخ، مسكناً لتعبير المعنى الاجتماعي، بل كان سجيناً ممثل السلطة الذي عمل، وهو يقلب دوره، على أن يقدم نفسه بمثابة الشيء الذي لم يكن سوى صورتها. تصبح السلطة شخصية أو «ديمقراطية» بإدخال علنية التفكير الجماعي إلى حميميتها حتى تجعله في ملكيتها.

والتجديد الكبير هو أن هذه الملكية تتغير أدواتها منذ ثلاثين سنة مع تعميم الوسائل السمعية - البصرية ودخولها إلى كل مسكن. إنها المرة الأولى التي أصبحت فيها قناتا تعبير الجسم الإنساني، العين والأذن، أسيرتين في آن واحد لألة تمنع من أن تتعدّد هذه أو تلك عنها. وهي أيضاً المرة الأولى التي لم يعد تعلم اللغة يمرّ أبداً عن طريق مدرسة الأجداد من خلال الأم، بل عن طريق الصلة مع الرغوة الرقيقة للحاضر.

هذه اللغة التي يتم تعلمها في الحاضر لم يعد لها منذ وقت قريب أيّ ذاكرة، رغم أن التفكير الاجتماعي يتم تعويضه بالحركة المميّنة للاقتصاد. هكذا أصبح التمثيل يُسلم لنا في البيت جاهزاً علنيّة يجب على مظهرها أن يقوم بالنسبة لنا مقام المتخيل والحميمية.

كل شيء يمكنه بطبيعة الحال، أن يكون مختلفاً، ويمكن للوسائل السمعية - البصرية أن تصبح مسرّعة لتفكير الجسد الاجتماعي، لكن الاختيار العام هو أن يُترك الجسد الاجتماعي للسلطة الاقتصادية الذي لا تمثل الثقافة بالنسبة لها

سوى سلعة والسلعة وسيلة لاستعباد الاجتماعي .
إذا طالت مدة هذا الاختيار، وكل شيء يشير إلى أنها ستطول ما دام
السياسي يخضع من الآن فصاعداً للاقتصادي، فإن الثقافة - أي علنية التفكير
الجماعي - سيصبحُ محكوماً عليها بالأبقى على قيد الحياة إلا كدخيلة للتفكير
الجماعي لدى بعض الأفراد، الذين لم يعد لهم سوى أن ينظموا أنفسهم في
جماعات من الزهاد.

وسائل الإعلام الاحتقار

ترك أشكال الاحتقار القديمة مكانها لشكل جديد ربما كان تركيباً لها، إن هو لم يكن ينقل إلى ذروتها الخصيصة المعتادة والثابتة، التي كانت عجرة الهيمنة، وبالتالي عجرة السلطة تعبر بها عن نفسها. غير أن العجرفة المذكورة، التي كانت واضحة و مترجمة بأوضاع، ومواقف، واختصاراً بوضعيات الجسد وليس فقط بالكلمات ووقوعها، تهدف اليوم إلى أن تتكتم حتى تضمن كامل قوة الهيمنة لاحتقار هذه الصفة الإنسانية الأساسية التي هي - بالضبط - الوعي. إن الاحتقار لم يعد بعد محصوراً في الإهانة، في الإخضاع، في الإقصاء، بل هو يتمثل في ممارسة جميع هذه الأنواع من العنف بفاعلية أكبر تحت غطاء مناورات أصبحت معتادة للغاية إلى حد أن طبيعتها كما أن مفعولها يتمان من دون أن يفتن أحد بها. هكذا يستطيع النظام أن يحط من القيم التي ما زال مع ذلك يروج لها: الحرية، حرية التعامل مع الذات، احترام الحياة الخاصة، الحق في التربية وفي الثقافة، من غير الحديث عن هذه الملكية المشتركة التي تسمح بنقل ووجود هذه القيم، وهي، بكل بساطة، لغتنا. فمهاجمة اللغة بمكر معناه التحريض على التفسخ المتصاعد لما يضمن، ما هو أبعد حتى من القيم، تماسك الأفراد وينظم علاقاتهم داخل الجسد الاجتماعي. ألا يمتزج هذا الجسد الاجتماعي، من ناحية أخرى، بما يضمن التداول حيويته ويصلح، أكثر من ذلك، لأن يحفظ وينشر قوانينه، أخلاقه، أساطيره وتاريخه؟ فالملكبة والمعجم هما قلب المجتمع الأكثر عرضة للإهمال: فنحن لسنا بحاجة لأن نكون منتبهين لقلبه حتى يؤدي وظيفته، لكن العلم يمكن أن يوقف الدورة الدموية ويعوضها بدورة أخرى.

ما يمكن أن يحصل مؤقتاً في المجال المتعلق بالقلب يمكن أن يمارس باستمرار في المجال الذهني : إذ يكفي لهذا آلة غير مؤذية في الظاهر وذات استعمال يومي، سهل للغاية يمكن لكل واحد أن يدججه بطبيعة الحال في استعماله الزمني. هذه الآلة، المسماة التلفزة، مشهورة بتقديم الأخبار، والبرامج الوثائقية، والأفلام والتسلية المختلفة، بما فيها الثقافية، وتقوم بذلك، لكن برأي مسبق يختار الغواية السهلة في الغالب، فيما هو يختلف من قناة إلى أخرى. ذلك أن البرامج تكون مصحوبة برسائل إشهارية يحدّد سعرها حسب نسبة الاستماع إضافة إلى أن البرنامج كلما كان، كنتيجة لذلك، شعبياً كان ثمن بيع الرسالة أعلى لصاحب الإعلان. تؤدي هذه الوضعية إلى شكل أول من الاحتقار في التعامل مع المتفرج الذي لا يتم إطراء ذوقه إلا بهدف رفع سعر بيع استماعه دون أن ينبهه شيء، بطبيعة الحال، على ذلك. وحتى يصبح الاستماع سلعة رابحة، فلا بد أن يجعل ابتذاله التعاقد التجاري غير محسوس لدرجة أن الشخص الذي يبيعه الرسالة الإشهارية لا يعي بالبيع الذي هو موضوعه. وإنشاء هذا اللاوعي من عمل الصيرورة البصرية التي تشغل جاهدة كلاً من العين والأذن وتحتاج عن طريقهما كامل الفضاء الذي ينتقل إلى الدخيلة. وبمجرد أن يتدفق المد المضاعف للسمعي والبصري من خلال الحاستين الأساسيتين، الأذن والعين، في نظام إدراكنا وتعبيرنا، يصبح من المحتم أن يستسلم هذا الأخير للانجذاب ثم لا تصبح له بعد قدرة، أثناء هذا الاسترخاء، ليأخذ المسافة الضرورية ويواجه ما يدمره.

تسمح الصورة الطبية المشار إليها من قبل بتشخيص كيف يمكن أن يكون جهاز داخلي موصولاً بجهاز خارجي أثناء عملية جراحية. ولا شطط في أن نطبق هذه الوضعية العضوية على الوضعية الذهنية التي يحدثها الغزو السمعي - البصري عندما يملأ مده كل الفضاء الذي فيه تجري عادة أفكارنا، صورنا، ورؤيتنا. إذ يكفي الضغط فجأة على زر حتى يحل محل تمثلاتنا الشخصية عرض يجري مكاتها بدون مجهود ويدفعنا إلى التوقف عند حركتها. كشف المدير السابق للقناة الفرنسية الأولى عن الهدف الخفي لهذه الحركة عندما قال إن وظيفته هي أن يخلق «أدمغة جاهزة» للرسائل الإشهارية. لقد أثار هذه الصيغة الانتباه

لأنها تعبر بوضوح عن الاحتقار الذي يحجز فيه «المقاولون» العضو الذي يسمح بأن يجعل منا بشراً. إن «الدماغ الجاهز» سلعة يتم قياس كمّاتها بفضل المتفرجين الذين تباع «جاهزيتهم» بالحسم في أن تدفعهم، وقد تفتحت شهيتهم بالدعاية، إلى استهلاك المنتج المنصوح به.

وباختصار، فإن البرنامج الجيد التصميم يفصل الذهن عن أنشطته الطبيعية ويصله، بفضل أصوات وصور ملائمة، بتسليّة تشغله بما يكفي لتنتطق فيه الرسالة الإشهارية كأنها فكرة شخصية. فالدماغ الجاهز دماغ يكتفي بعكس الرسائل الإشهارية بدلاً من أن يتأمل ويتفكر فيها. دماغ كهذا، يعكس ولا يفكر، دماغ مسطح - سطحه لا كثافة لها لأن الكثافة مفرّغة من كل فضاء داخلي. فالمد السمعى البصرى، غير المسرور بالملء، يحول ويدمر. يدمر حيزّ الفضاء الضرورى للعبة التأمل الاستبطاني، أي للوعي. فكيف يمكن للدماغ أن يكون جاهزاً إن كان الوعي قد احتفظ بسلطة استرجاع الدماغ؟ يتحكم الاقتصاد في وسائل الإعلام، وهو يحتقر كلّ ما لا يخضع له. ثم إن له الآن امتياز القدرة على أن يمارس تدميراً متعدداً لا يرى وبالتالي يصعب تعيّنهُ. إنها حالة هذا التسطّيح للفضاء الداخلي الذي يكاد فضحه أن يُنعت بكونه مبالغةً مجنونة لأنه، إذا كنا مهيين لقبول بعض الخسارات الإعلامية التي تتوقف عند تفكير اللغة أو الانتباه، لا يمكن تصوّر أن هذه الخسارات تستطيع أن تمتد إلى جهازنا العضوي. صحيح أن وضعية حياتنا الداخلية ليست محددة بصراحة أكثر مما هي العلاقة بين فضاءنا الذهني والفضاء البصرى محددة. فكيف يمكن البرهنة على أن فضاءنا الأول تكوّن بفعل الفضاء الثاني وهو يستوعب الصور البصرية في حركة تتجانس على الدوام مع الترميز ثم التجريد؟ ربما كانت فكرة هذا التكوّن قد انبثقت كردّ فعل على ملاحظة التأثير التلفزيوني الذي يكفي أن يستولي على عيوننا حتى يحتل مكان وعينا وفكرنا بالغائها. والحديث عن الإلغاء يبدو بدوره مبالغاً فيه، وربما يكون كذلك من غير شك إن كان الاستهلاك التلفزيوني محدوداً، لكن الإحصائيات تؤكد أن معدل الاستهلاك يتجاوز ثلاث ساعات في اليوم. فليس من المبالغة تبعاً لذلك، ادعاءً أن أياً من المتفرجين الملقّمين على هذا النحو لا يصل بانتظام ولا

لفترة أطول فضاءه الداخلي بأي نشاط ثقافي أو بصري آخر. وإن نحن أضفنا أن الانتظام في هذا النشاط يرتكز على القبول السلبي لتسلسله، فسيبدو مبرراً أن نسأل عن نوعية التغيير الذي يحصل في الحالة الذهنية كما في حالة الجسد بعد مئات السهرات أمام التلفزيون.

إن كان أحد كبار المسؤولين عن السمعي - البصري استطاع أن يصرح بمثل هذه التلقائية أن دوره كان هو إنشاء «دماغ جاهز»، فليس من المستبعد أن يذهب غروره، الذي يتضمن التحقير، إلى حد أن يتربص أن آليته يمكنها أن تحقق هذه النتيجة في أمسية واحدة. فهل من الصواب أن نتساءل كذلك عن أيّ تخطيط سري تخضع له برمجة قناة التلاعب بدماغ مشاهديها... إن كلمة «دماغ» طريقة أخرى لتسمية «الفضاء الداخلي»، لكن له، هنا، ميزة أن يعين عضواً شديد التحديد هو الذي كان يُعتبر، في كل الأزمنة، كأنبيل عضو من أعضاء جسد الإنسان بامتياز. فمهاجمة هذا العضو إذاً مهاجمة للجزء الأساسي لجسدنا حتى يخضع، بعد استعباده، للرسائل التي ستشكل شهيته على طرازها. وقد يكون الجهاز نفسه للاستعباد في خدمة حزب أو رجل سياسي، لكن لا يجب أن ننسى أن التحول النفعي للدماغ صممه إشنهاريون ترسخت فكرة الـ«تواصل» لديهم وهم مقتنعون بأن الاقتصاد هو القيمة الوحيدة والسلطة الوحيدة بخاصة.

الإنسان هو صانع الإنساني لكنه أيضاً صانع اللانسان. فاحتقار الآخر مصدر أسوأ أشكال العنف، تلك الأشكال التي تنمّي الوحشية، التي تعذب، أو تنمّي إرادة الإذلال الذي يقصي ويلوث. لقد اخترع هذا الاحتقار على مدى التاريخ ألف وسيلة لاختزال الآخر إلى الحيوانية، وإلى العبودية في البداية، لكن العبد لم يكن يخفى عليه شيءٌ من استغلال قوة عمله أو ذكائه. والهدف المتبع من لدن الأسياد الجدد لوسائل الإعلام هو في الآن ذاته مماثل وأعتى فساداً لأنه يرمي إلى الإخضاع دون أن يحس الوعي بالإخضاع. هذه العملية مربحة جداً ما دام بالإمكان بيع الخاضع مرتين: مرة كمستهلك يجب إغراؤه ولأنه، في مرة ثانية، تمّ بالقوة إغراؤه فسيستهلك. فالصورة هي العنصر الجوهرية لهذه الصيرورة بسبب أن انعكاسها يغري من غير أن يكون ثمة لزوم لترسيخ

هذا المؤثر بالتفكير فيه. الانعكاس هو كل معناه ويستنفد نفسه في الوقت ذاته مع المد الذي يحمله لدرجة أنه يترك المكان لإغراء آخر. لا ينفصل هذا المعنى الكاذب عن الحركة العامة للاستهلاك : فهو يقدم طُعماً ويختفي : أي أنه يلعب من جديد لعبة الحرمان بمجرد ما يقدم موضوع الرغبة. إنه بالتالي يخلق النهم. على أنه من الواضح أن الدماغ يجب أن يكون جاهزاً، أي أن يكون مرّ بتدريب يضمن عبوديته.

الحرمانُ منَ المعنى

عياءٌ وتمردٌ، في الحقيقة سُعارٌ ضد العياء عندما التمردُ يُتعب. لقد وجدت السلطةَ الوسيلةَ الخفيةَ لأن تحتلَّ فينا أمكنة الدفاع بل وأن نستنفدَ حتى طاقتنا. ضعفٌ يأتي بدون مبرر، ولا يصبح مدركاً، على نحو مفاجئ، إلا بالصدفة. عندها نخمن أن الحلمَ القديمَ المستبدَّ آخذ في التحقق : حلم بالإخضاع دونها مضطَّح ظاهر ينتج عنه مفعول هجران. لكن لأيِّ اكتساح استسلمنا حتى وصلنا إلى ما نحن عليه ؟ لقد كان سبق لي منذ مدة طويلة، حتى أشرح هذه الظاهرة، أن وضعتُ كلمة «الرقابة على المعنى» حتى أُعبرَ عن الحرمان من المعنى. ولا شك أن هذا فقدان للمعنى كان يؤدي إلى فقدان خطير يكفي للإخضاع دون أن يجعله قاراً إلى هذا الحد. لقد أوْشك على أن يخلق له فضاء مناسباً. إلا إذا كان انساع الحرمان من المعنى لا يفضي إلى غباوة مؤثرة بقدر ما هي لم تعد، بالنسبة المصحاياها، سوى عادة مرتبطة بشكل من الاستهلاك الذي أصبح طبيعياً. وقد رجحون لتأثير هذا الحرمان على المعنى نفسُ التأثير الذي للمخدرات وهي تغزو قدراتنا العقلية، وباستثناء ذلك لا أحد يتخيل القيام بالمقارنة بين المجالين ما دامت غير لائقة. إن المشكل هو أننا لم نعد ندري كيف نعرّف بدقة أسباب الحسائر التي لا نلفظن بها كما هي عليه لدرجة أن عدم الإدراك هذا جزءٌ من مصائص الحسائر.

العامل الأساسي اليوم في الحرمان من المعنى هو التلفزيون. إنه العامل المباشر من خلال العدد الضخم من المتفرجين الذين تنتفع التلفزة بهم، وهي تنتفع أيضاً بالسلوكات التي تحرّض عليها في السياسة والاقتصاد والترفيه. جمهورها المتفرج ضخم لأن التفرج لا يتطلب مجهوداً آخر غير أن يجلس المرء أمام جهازه، ثم يشاهد، وينصت. لم توجد قط من قبل في التاريخ وسيلة للإعلام أو الثقافة تمنح بسهولة نفسها للاستهلاك. هذه السهولة بطبيعة الحال دالة في حدود أنها انبثقت بصيغة تتعارض مع القانون الأخلاقي البسيط الذي ينص على أن لا شيء يمكن الحصول عليه بدون بذل مجهود. منذ ذلك، أصبح المشاهد، في كل وقت وبدون بذل أيّ مجهود، يحصل على الأخبار والتسلّيات والأشرطة الوثائقية. لا يحتاج المرء للحصول على ذلك إلى أكثر من أن يكون في وضعية سلبية ويترك نفسه تمتلئ بما يشاهد. كل شيء يُقدّم له في شكل استعراض للصور الناطقة، التي تتوالى في فضائه الذهني بقدر ما تتوالى أمام عينيه بسبب أن الفضاء البصري والفضاء الذهني مترابطان على نحو دائم. يمكن لنا أن نستنتج بشكل معقول تماماً أن هذا «التربط» لن يكون بوسعه أن يكون محايداً وأن نفاذ الصور المعروضة، يوماً بعد يوم، من خلال العينين، يستتبع كسّل الشخص في أن يكون بنفسه تمثلات ذهنية شخصية، ومن ثمّ أن يكون بنفسه المعنى.

فالصور التلفزية هي من جهة أخرى صوراً لها في الغالب قالب موحد، في جميع الميادين. وهي من ثم تدعو إلى تكوين نظام للتمثّل على غرارها. من هنا مصدر إنهاك الأصالة بنوع من التخيل يحظى بالقبول من طرف الجميع ومرتب لدى الكلّ من العناصر نفسها التي تنشئها مشاهدة البرامج نفسها. لربما كان من حسن السلوك أن يجد المرء هذا النوع من التحليل مبالغاً فيه، لكن مدير القناة الفرنسية الأولى أبرز مؤخراً أنه تحليل معتدل وهو يُطمئن (سأعود إلى ذلك) أن مهمته هي «أن يصنع أدمغة جاهزة» وبالتالي مفتوحة بالأساس على إغراءات الإشهار.

من الأفضل معرفة أن الحرمان من المعنى مُصمّم بطريقة وقحة. ذلك ما يعفينا من واجب البرهنة عليه ويسمح بالتساؤل، عما هو أبعد من المعنى، عن

لفقدان يتعلق بالحوية. يبدو من الطبيعي أن استعمال الفكر يمكن أن يُتَهم من خلال استعراض صور غير دالة تحلُّ نفسها محلَّ حركتها الطبيعية، لكن مفعول الغباوة الذي يسببه هذا الإحلال يذهب إلى ما هو أبعد. فهل الوقت الذي ينقضي لي فعل شيء يؤدي إلى أن نرتن قسماً مساوياً له من حياتنا؟ لأن القسط، تبعاً لذلك، من حياتنا التي تنقضي في عدم الممانعة من الاحتلال من طرف اللادلالة هو في نهاية التحليل إهدارٌ قاتل؟ هنا يتفاقم الإحساس بأننا لانمس الفضاء الذهني بدون أن نمسَّ الجسد. وبأن الجسد في هذه المسألة مصاب على نحو خطير. لا شك في أن الحديث لم يكن من قبل ممكناً إلا عن «الزمن الضائع» بخصوص الوقت الذي يتم قضاؤه أمام شاشة التلفزة، لكن عندما يصبح الزمن الضائع عادة يومية، يغيّر بالفعل الطبيعة البشرية. تقول الإحصائيات إن الفرنسيين لربما كانوا يقضون في المعدل ربع حياة يقظتهم أمام التلفزة. وأن نخص قسماً كهذا باللا دلالة لا يمكن أن يكون من دون خسائر بالنسبة للمعنى ما دام النشاط الذهني الذي يتوقف عليه المعنى قد تمَّ تعويضه بتوالي صور، هو عبارة عن معالجة باللاواقعية والامثال. هذه اللاواقعية كاسحة لأنها لا تتوقف عند الفرجة التي تقع مشاهدتها في حالة من الحميمية. فهي شيئاً فشيئاً تجعل المحيط على نمطها لأن عليه أن يشبه الصور إن هو أراد أن يُقنع (عندما يتعلق الأمر بالعالم السياسي)، أو إن هو أراد أن ينال الإعجاب (عندما يتعلق الأمر بالمنتجات والأشياء)، أو إن هو أراد أن يُغري (عندما يتعلق الأمر بالعلاقات). كل ذلك يُخصل بفعل العدوى لأن الدعوة التي توجهها الصور تعود للانهار وحده لا للتأمل. وهذه الصيرورة تتطابق مع صيرورة الاستهلاك، حيث مادة التغليف ذات اعتبار أكبر مما يتم تغليفه من مواد، وبإمكان هذا التغليف أن يبقى لها هو ويبعث على لذة رغبة جديدة في مادة مغلفة شريطة أن يغيّر مظهرها.

المظهر، في لعبة الصور هذه، هو السلعة الأساسية: فهو يعمل على شراء اللاشيء، لكنه يعمل أيضاً على الانخراط في اللاشيء من الفرجة السياسية أو من حُب وضيعيات عاطفية أو جنسية شبقية. فالسعادة صورة والمستقبل نفسه صورة أخرى. ثم يصبحُ الواقع بعد ذاك زائداً. إن الواقع ينسى نفسه في النظرة التي نحملها عنه لأن النظرة تقتطع منه تشابهاً يكفيننا. على هذا النحو تكون

معاملة الجسد ولكن من الداخل ما دام داخله هو الصالحُ أولاً كفضاء للفرجة، وهو في الحقيقة قناة، بل ومصبُّ أقل من كونه فضاء. تجري فيه الصور دون استيعاب. إنها غير مبالية بمن يستقبلها : تنفذ وتمر. ما يهم هو الحركة، وأن تكون الحركة عابرة. معناها ليس سوى جهة، سوى نمو، هو في الوقت نفسه الذي يمحو ما يعمل على نموه في الجسد الذي يتم التعامل معه كمجرد أنبوب للاستقبال والاستفراغ. والأنبوب له الدماغ كمنفذ : دماغ أصبح بالفعل جاهزاً بواسطة الحركة، ولا يحتفظ بشيء، سوى الرسائل التي يحشوها أصحاب الدعاية بقليل من المعنى.

هذا المعنى بطبيعة الحال يدل على العبودية : لم يعد يهدف إلا إلى الإضاعة بدلاً من تغذية الفكر، هدفه الوحيد هو أن يجعل المرء يستهلك هذا أو ذاك، وهو نفسه لم يعد غير متتوج محشور في مادة للتغليف تسمى «الرياضة» أو «أبناء مختصرة». لكن معنى النشرات الإخبارية المتلفزة أو البرامج السياسية ليس أقل عبودية من معنى الإشهار الذي يصلح لها كنموذج. وما عدنا بعض الاستثناءات، لا يتعلق الأمر بالإخبار، بل فقط باستهلاك رؤية للأحداث يقع عليها الإجماع أو رؤية شخصية ما أو حزب أو حدث. وصيرورة الاستهلاك تقود جميع الخطابات فيما هو الاستهلاك يعمل على تطويع التعليم والثقافة. هذه الوضعية كارثية لأن المستهلك لا يُعتبر كمواطن مسؤول عن اختياراته، ولا هو حتى مُشترٍ معقول : ثمة اهتمام فقط بتنمية عبودية لديه تنزع الحصانة عن وعيه وعن مقاومته أمام متتوج أو فرد يحمل قناع صورة مغرية. لقد شرعت العبودية في الاستقرار فعلاً عندما اختزلت الفرجة المتفرج إلى حالة من السلبية عوضاً عن أن تحته على المشاركة. فالمتفرج السلبي أنوبٌ بدون مصفاة، لا يفكر ولا يهضم ما يسمُح له أن يكون قادراً بدون كلل على امتصاصه. هذا المتفرج الذي يقبل البلع بدون احتراس هو النموذج الكامل للمستهلك، الخاضع، حسب الملصقات الخسيسية المعلقة هذه الأيام، لـ«واجب الشراء».

من البديهي أننا لا نستطيع معاملة جسدك كمجرد عضو للامتصاصي لدرجة يحسُن معها أن نلقمك صوراً من غير أن تحقره. هذا الجسد المستغل

دفعه واحدة في وجوده الجسدي وفي وجوده النفسي ليس إلا ثقباً عضوياً مغروزاً فيك بهدف التشويش على الجسد الحي وتحويله إلى مستهلك خضوع لما يعملون على أن يُبلع. المستهلك بمعنى ما مُعَهَّرٌ بمثل هذه الطريقة عندما يستهلك. سيبدو هذا الوصفُ كاريكاتورياً. ولكنه وصفٌ لا يعمل إلا على أن ييسط الأمر حتى نضعه أمام ما هو بديهي. بل ثمة، من جهة أخرى، ما هو أسوأ في هذه الوضعية إن نحن انتبهنا إلى أن الحرمان من المعنى المتصل بالاستهلاك السلبي يؤدي إلى إطعام الفراغ عبر الأنابيب ثم إلى استقرار هذا الفراغ (هذا العدم) في مجموع المشاهدين.

الاختراعُ العبقري للنظام الإعلامي هو أن يُرضينا حتى التخمة بالمظهر، وبعبارة أخرى أن يحتلنا باللاشيء. ويستتبع ذلك نجاح غريب إن نحن فكرنا أن جميع المجموعات البشرية كانت على امتداد التاريخ تعثر على معناها في تقاسم الأفكار القوية بما يكفي حتى يتوحد كل فرد ينتمي إلى جسد اجتماعي (أو صوفي) مع الإحساس بأنه يكتمل فيها. والنموذج المثالي لذلك تقدمه الأديان، التي كان لها همُّ تزويد المؤمنين بحياة رُوحية تضبطها شعائرٌ تشبع رغبتهم في المعنى. لقد فرضت الأنظمة الشمولية إيديولوجيات، كان بوسعها أن تعمل وفق طريقة الأديان وهي تُشيد بتقاسم فكرة مشتركة. وخوفُ الإيديولوجية من أن تقود ممارسة الفكر إلى الاحتجاج جدها بسرعة في قالب ووهم مثبت للعزيمة. والنجاح الغريب للمجتمع الإعلامي يكمن في إنتاج فكر وحيد دون تقديم شيءٍ للتفكير. أصبح ذلك ممكناً بفضل احتلال الفضاء الذهني باستعراض يقلد حركة الفكر. إن إحداث التقاسم دون أن نُعطي التقاسم غير الفراغ لا شك أنه العملية الأكثر مردودية لعهد الاقتصاد. وهي عملية لا تتوقف عن تجويد نفسها ما دامت تعمل الآن على استئصال التباينات لصالح الآراء الشائنة، تلك التي لا تقبل إلا قول نعم أو لا.

والثابتُ الأكبر في السلوك الإنساني هو الميلُ إلى العبودية. ففي جميع الأزمنة، كانت الأغلبية مضمومة من طرف أقلية، ولم يكن لها أن تكون كذلك إلا برضاها. تأكيداً أن هناك انتفاضات، وأحداثاً، وتمردات بل وحتى ثورات، لكن القمع كان دائماً يعود. وكان بصفة عامة يعود عن طريق عنف المحررين

الذين كانت سلطتهم المضادة تسترجع وسائل السلطة : من مؤسسات وجيش وشرطة، ومن كل ما كان يرمز بالضبط إلى الأشياء التي يجب ضرئها لتغيير النظام الاجتماعي. عند ذاك أصبح مجتمعنا، وقد تحول إلى مجتمع إعلامي، يسمح بالحلم بسلطة لها أن تقرّر التخلي عن العُنف لأنه لم يعد لازماً للهيمنة، من دون أن تخسر السلطة شيئاً من طبيعتها القمعية. لم يعد القمع بالقوة ضرورياً لأيّ إخضاع ما دام يكفي احتلال العينين لأجل شغل الرأس ومعه مكان الاحتجاج المحتمل. كانت الأنظمة القديمة تبدل كلّ عناء في المنع والرقابة والمراقبة دون أن تنجح في أن تتحكم في مكان الفكر، الذي كان دائماً يعمل بهدوء ضدها. ويستطيع النظام الحالي أن يحتل مكان هذا الفكر دون أن يغامر بأي قدر ضئيل من الضغط. إذ يكفي أن يترك الحرمان من المعنى ساري المفعول. فالإنسان، عندما يُجرم من المعنى، ينزلق بطبيعة الحال نحو القبول بالعبودية.

ووسائل المقاومة تابعة لأن على المرء، من أجل المقاومة، أن يعرف بنفسه أنه معذب أو ضحية، ولأن من الصعب تنمية هذا الوعي عندما نكون نحن القامعين لذواتنا. ليس ثمة من شخص آخر غيرك يمكنه أن يكون فاعلاً في الحرمان من المعنى. وهذه وضعية تجعل من الصعب الوعي بمقدار الخسارات. حيناً، نشككي من الزمن الطويل الذي نقضيه أمام شاشة التلفزة، وحيناً نسخر من غباوة برنامج ونحن نتحمّله، وحيناً تنباهى بالرفض المتحذلق، لكن كل هذه التحفظات نادراً ما تذهب أبعد من ذلك وهي بالأخص لا تبصّر المشكل الحقيقي، أي الاحتلال القمعيّ عن طريق تدفق الصور. والأسوأ هو أن برنامجاً حسناً يحتل الفضاء الذهني بالطريقة نفسها التي يحتلها بها برنامج سيئ.

مجتمع المتفرجين هو أيضاً مجتمع ذو سرعتين، ونحن نرى جيداً أن التنافس بين القنوات وهمّ الحصول على المتفرجين لا يقرّر في اتجاه الجودة. همّ الوحيد هو الإغراء على أوسع نطاق حتى يثمن متفرج محتلم إلى أقصى حد دقيقة الإشهار. هذه «الغاية القصوى» تتطلب أن يُعامل المتفرج، لا كمستمع أو كزبون كما قد يبدو في العادة، ولكن بنية أن يكون مُطيعاً للرسائل الإشهارية أو سواها. إنه الهدف الذي تقترحه على نحو صريح قناة هي أكثر القنوات شعبية، وذلك يعني أن جمهورها، الذي يمثل ما يقرب من نصف مُشاهدي

التلفزة الفرنسيين، سيكون مخدوعاً بمصالحه فيها هو سيعتقد أنه يلهم أو يستقي الأخبار.

هذا التحويل، الذي يمرّ عبر عملية تزوير، يصلح لجمع متفرجين بهدف بيعهم بسرعة للمعلنين عن الإشهار. فالجمهور قطعاً ونحن نقطع رؤوسه لكي نعرف ما عدده حتى يباع لنخاس الإشهار. وقد عبّر السيد باتريك لولاي، الرئيس المدير العام للقناة التلفزية الأولى، بهذا الشأن، بطريقة وقحة يرجع لها الفضل في أنها تطرح الأشياء في النهاية بكلّ وضوح: «حرفة القناة التلفزية الأولى، هي أن تساعد كوكاكولا، مثلاً، على بيع متوجهاً. على أنه لكي يتم إدراك هذه الرسالة يجب أن يكون دماغ المشاهد جاهزاً. لبرامجنا ميل لأن تجعل الدماغ جاهزاً: أي أن نلهمه، نسليّه لأجل تهيئته بين رسالتين. ما نبيعه لكوكاكولا، هو زمن دماغ الإنسان الجاهز...»

لا يقول السيد لولاي ما «الدماغ الإنساني الجاهز» ما دامت هذه الحالة يجب أن تظهر له بطبيعة الحال ثابتة وقدرة التلفزيون على إنتاجها بدهية. هذا التأكيد طريقة ضمنية لتذكيرنا بأن التلفزة هي بالضبط الوسيلة الأسرع والأكثر فاعلية لإفراغ الدماغ حتى يستقبل «رسالة» كما كان يفكر فيها. ويشير السيد لولاي بطريقة عرضية، في مكان لاحق، إلى حجة هذه الفاعلية: «التلفزة هي نشاط الذاكرة». وبعبارة أخرى لا تستخلص «الجاهزية» أي درس مما تسجله في لحظة، وتظل بالتالي غير قابلة للإتلاف.

تشاء السخرية - لكن بالنسبة لمن؟ - أن نذكر هنا بان السيد بويغ قدّم في وقت خوصصة القناة التلفزية الأولى، سنة 1978، ذريعة «الأفضل لنقل ثقافياً» حتى ينتصر على منافسيه ويمتلك القناة. هذا «الثقافي» تحول إلى فن يجعل الدماغ البشري جاهزاً، فن لم يعرف أي نظام شموي لحد الآن أن يمارسه بمثل هذا التفوق. ويخفي هذا النجاح فاعليته خلف تجارة يبدو أنها لا تهتم سوى مواد الاستهلاك، لأنه لن يكون من المفيد للسيد لولاي أن يشرح أن قناته التلفزية لها «ميل» أن تجعل دماغنا جاهزاً - على سبيل المثال - لأفكار السيد ساركوزي. لا يجب على الأخص تنبيه القطيع البشري على المشتري الذي سنبيعه له إن نحن أردنا أن نستطيع تسليم القطيع ككل وبدون مشكل.

سيكون علينا أن نفهم أن الجاهزية التي يعمل عليها السيد لولائي
ببراغمية تنال إعجاب جميع «المقاولين» ليست إلا تجسيدا للعبودية القديمة. إن
لمجتمع الاستهلاك لهذه العبودية حتى يجعلنا نعتقد أن اختياراتنا لا تعود
إلا لإعلام حر، موضوعي ولا يبالي بشيء.

الدماغُ الجاهز

يمضي النظرُ ويعود في عيوننا كما الهواءُ يمضي ويعودُ باتجاه رتسينا، لكن ما الذي وراءَ عيوننا يياثلُ الرتتين؟ يجب أن يراكم التنفُّسُ البصريُّ فينا مع ذلك تجربةً محيطنا وأن يستخلصَ النظرُ من تكرار الصور قواعدَ علاقة هي بمثابة لغة أولى. فما هو المدارُّ الذي يضعُ العالمُ في الرأسِ ويسمُحُ له، حتى عندما تكون العينان مُغمضتين، أن يبقى هناك؟ في أيِّ جهة من الجسد يتموضعُ هذا المدار؟ ربما لم يُطرح السؤالُ قطُّ ما دام طبيعياً أن نرى ونحفظُ آثارَ النظر؟ فنحن نتعرَّف، انطلاقاً مما سبقتُ رؤيته، على عناصر ما نراه، وتنفُّسُ المرئي هو الذي يغدِّي تعرُّفنا عليه. فأن نعرفَ كيف تعمل مناطقُ الدماغ والخلايا العصبية ونقاطُ الاشتباك العصبي يؤدي إلى تقديم أجوبة، لكن كيف نحسُّ أن كل واحد من تمثلاتنا هو موضوعٌ عصبي؟ ويا انتظار أن ننعم بهذا الإدراك العلمي نعودُ في ذلك إلى ما هو طبيعي ونعترفُ بكل بساطة أن مدار الصور وحفظها أسست النفس. ثم ألم تمارس الرؤية، شيئاً فشيئاً، في النفس التسمية عندما اخترعت اللغة؟

كلمةُ «الدخيلة» أكثرُ عُضويةً وحسيةً بكثير من كلمة «النفس»، لكن لماذا لم نتوقف عن أن نجعل من هذا البناء الداخلي مجردَ ملحقٍ قدمته لنا الآلهة؟ فهذا الفصلُ للروح عن الجسد ربما ينتجُ منطقياً عما تقومُ به النظرةُ من فصل الروح عن الجسد عندما لا نتوقفُ عن تغيير العالم إلى صور. يظل هذا التغييرُ بطبيعة الحال غيرَ محسوس ما دام النظرُ مباشراً، عملياً، أنياً، لكن يجب أن يفرضَ وعيه

نفسه بقدر ما تكبر ذخيرة الصور، وبقدر ما تتمزج الذاكرة بها، وبقدر ما يضاف التأمل إلى التجربة. يمكن أن نخمن اليوم أن كل هذا يخص مناطق الدماغ، لكن كيف ندرك هذا المخزن الباطني وتنظيمه؟ صحيح أننا لا نحتاج إلى هذا الإدراك لنستخدمه، إلا إذا كان الإدراك يسمح بعلاقة - إن كان بوسعي قول ذلك - مجسدة للمرة الثانية وأن التجسيد لا ديب في أنه مسعى أساسي، عندما نبحث عن أحسن الطرق لمقاومة الاحتلال الإعلامي.

سواءً أكنّا متفقين أم لا على تكوين النفس وطبيعتها، فإن ثمة إجماع عام على اعتبارها كخاصية نوعية للإنسانية بل وكمكوّن لها. كل واحد يعلم أن النفس تؤسس العلاقة بين الناس، وأنها تخلق بالتالي المجتمع، والثقافة وجميع التطورات التي تنتج عنها. فهي بذلك أساس الشخصية، وأساس استقلالها وحريتها في قبول أو محاربة الشروط الاجتماعية والسياسية. من ثمّ قامت السلطة، مهما كانت، بالبحث دائماً عن إقناع النفس أو إجهاها. فعلت ذلك بالقانون، الذي ينظم العلاقات باسم العدالة. فعلت ذلك بالخوف، الذي يهدد المعارض بعنف لا يرحم. وفعلت ذلك على الخصوص بالتعليم الديني ثم المدني، الذي يوجّه بدوره النفس في الاتجاه الصحيح لضرورة السلطة والقبول بهيمنتها.

لا شك أن صياغة الاعتقاد بهذه الضرورة أكثر مردودية من فرضه، بعد قرون وقرون من فرض الاعتقاد، لدرجة أننا لم نكن نتخيل أنه يمكن أن نستغني ذات يوم عن تكوين يفرض تعليماً طويلاً، وتراتبية عائلية واجتماعية، وإدارة ثقيلة. فإذا باختراع محطّ، على نحو مفاجئ وبفظة، من قيمة ممارسة هذا الإزث الطويل لأن الممارسة تسمح بالنفوذ مباشرة إلى النفس - أو على الأقل إلى مكانها - تسمح بسرقتها دون أن يبدو عليها ذلك وتضع فيه العناصر الملائمة لخضوعها. سهولة هذا الغزو وطبيعية هذا الاحتلال الذي يتبعه تفاجئان بمجرد ما نفكر في سيورة تنفيذهما. هكذا نكتشف أنه يكفي أن نستولي على العينين ونفرغ فيهما الصور حتى يستسلم فضاء النفس إلى دفعها كما لو كان هذا الفضاء الفاعل وليس الضحية. لم يكن لأيّ آلة في القديم على الإطلاق قدرة على النفاذ إلى المنطقة الأشدّ حميمة للناس، على اكتساحها واحتلالها بواسطة فُرجة لا تترك، بحجة

الإخبار، أو التعليم أو الترفيه، أيّ هامش لأدنى مسافة نقدية. كل واحد، بطبيعة الحال، يحتفظ بمراقبة الآلة ويمكنه في أي لحظة أن يقطع البرنامج الذي يستمتع به، لكن البرنامج يتوفر في غالب الأحيان على غواية عليا أو له القدرة على أن نتبعه حتى النهاية. والنتيجة هي أن عدداً كبيراً من المعاصرين لنا يقضون على الأقل أربع ساعات في اليوم أمام التلفزيون. إضافة إلى أن الشاشات يتضاعف عددها، ثم إنها وقد أصبحت من الآن فصاعداً، محمولة، تملأ مكاناً في الجيب أو في الكيس وتصبح غير قابلة بالانفصال عنا. إنها أفضح من ذلك، مستعملة أكثر فأكثر في التعليم وتهتد بالقضاء على العلاقة الإنسانية والتواصل بين الناس. هذا التضخم في الاستهلاك البصري يُمكن ألا يمثل سوى نوع من الهيجان في مجال يخص الاستهلاك تحديداً، لكن ما هي تأثيراته؟ إنها قبل كل شيء امتلاء فوق الطاقة يتسبب في الفراغ. نعم، هو ذا تعبير غريب، لكن هل عرفنا من قبل نظاماً قادراً على أن يملأ مكاناً يُفرغه من خصائصه الذهنية الطبيعية؟ وهو أكثر من ذلك موجوداً داخل جسدنا ويُعتبر من طرف الجميع كمكان أساسي رغم أنه لم يُنظر قط فيزيقياً إليه. هكذا يتحول دفق الصور المفروغ في عيوننا إلى نشاطنا «الروحي» فيما هو يحافظ على مظهر فرجة مُسالمة. موضوع هذه الفرجة خدعة: إن أهمية حركة تدفق الصور أقل بكثير مما تنتجه وما تحتل به نفسنا، بحركتها وحدها، لتحفظ بها جاهزة لاستقبال الرسالة المثيرة التي سترسل لها من حين لآخر.

إن نفسنا، ما دامت محتلة بهذا الدفق من الصور التي توصل غزوها، لا تفكر في الغزو بسبب أنها لا تحتاج إلى أن تتمثل ما لا يتوقف، ما دام يحتلها، عن أن يكون أمام عيونها. لا بد بطبيعة الحال من التذكير هنا بأن الفرجة التلفزيونية هي النشاط البشري الوحيد الذي لا يتطلب كمجهود وحيد، من أجل أن يبدأ، سوى الضغط على زر قبل أن يواصل المتفرج بشوق تتابع صورها. ومحو كل مجهود في البداية هو أساس الانجذاب إلى التلفزة. إذ يكفي أن تشعلها وتفتح العينين. ربما كانت هذه الوضعية تعوّض عن النفس في وضعية أصلية: وضعية يكفي فيها أن ترى لتكون في أوج الرضا. إلا إذا لم تكن أثناء الرؤية، ونحن أمام الشاشة، في حالة تأمل، بل نهجر التأمل في حالة الإطعام البصري بواسطة

الأنبوب، الذي يجمد بالعكس التأمل.

مدير سابق لأشهر قناة تلفزيونية شعبية فرنسية قدّم ذات يوم اعترافاً أصبح مشهوراً، مفاده أن دوره يتمثل في خلق «دماغ جاهز» لتلقي إعلانات زبانه. كيف يتم الحصول على هذه الجاهزية؟ بالجريان المستمر لدفق الصور التي تتولّى حركتها مسؤولية تحقيق سلبية استقبال الصور. وتُضاف بطبيعة الحال إلى هذه التعبئة للنظام البصري تعبئة المسار السمعي بكلمات وأصوات تكملُ الغواية، لكن أيكفي هذا لتفسير صناعة «الدماغ الجاهز»؟

كان الإدراك البشري، منذ أقدم الأزمنة، يجمع بين السمعي والبصري لكن كان يلزمه ألوفُ السنين لإتقان التعبير عن طريق اللغة والكتابة، وباختصار عن طريق نظام للترميز يرتبط دائماً على نحو دقيق بموضوعه. نظامُ الترميز هذا مصنوعٌ من طريقتين متكاملتين، لكن الطريقة الثانية، وهي حديثة العهد نسبياً، تركت على الدوام كلَّ فرد حراً في تأويل الطريقتين بطريقته الخاصة من خلال بذل مجهود في التصور والخيال. وبالنسبة لهذا التاريخ الطويل، فإن التسجيل الميكانيكي للصور الذي تولّد عنه السمعيّ - البصريّ، يبدو وكأن تأثيرها تضخم منذ نصف قرن بسرعة مفاجئة وكاسحة.

التجديد، الذي تمّ نسيانه بلا ريب، هو أن هذه السرعة في عرض الصور قد انغرسَتْ في حميمة كل واحد ولا تتطلب أيّ تعلّم. يكفي أن تملك آلة ملائمة، تضعها في وسط المسكّن وتجلس أمامها. تضغط على زر فإذا بعرض الصور يبدأ، ويتكرر بالصوت الذي يرافقه بطبيعة الحال. عندها، يصبح حقل إدراكك كله محتلاً لأن الرمز ومضمونه يلتبسان كما يتلازم توالي الصور مع السمع دون أن تستطيع التدخل بغير توقيف تشغيل الجهاز.

كل الأعمال المخترعة حتى الآن، وفي جميع المجالات، كانت ناقصةً بطريقة سرية: كانت تعتمد على التأويل والخيال، وبالتالي على الذكاء لبلوغ اكتمالها. أما المشهّد السمعي - البصري فيكتفي بذاته لأنه يعتمد كلياً على الصور ولأنه تأمّ في كليته مهما كانت جودته أو رداءته. أن تكون موضوعاته فريدة أو مبتذلة، فهي متساوية القيمة، حسبها أن تُشعر المُشاهد بتشابه سريع وتحافظ على شهية

المستهلك. كل هذا أصبح معروفاً ومفصوحاً حتى وإن كان الفضح، البعيد عن أن يكون ذا تأثير أو يكون رادعاً، قد اختزل إلى ملاحظة أن الصورة المتحركة والمعززة ببعض فقاعات الخطب تصلح الآن للبرنامج والفكر السياسيين. تبقى مع ذلك محاولة فهم لماذا يصبح الإنسان ضعيفاً بما يؤسس بالضبط إنسانيته، أي «نفسه». ومحاولة فهم لماذا دقق الصور، وهو ينفذ من خلال عينيه، يمكن أن يحتل هذه النفس إلى الحد الذي يجعلها «جاهزة» بالفعل لأي مناورة دعائية أو سياسية. إن العلم، الذي تعرّف على معلومات عديدة عن الدماغ والتفكير منذ سنوات، لا ريب أنه سيصل ذات يوم إلى ضبط مدار الصور الذي يسمح بهذا الغزو وهذا الاحتلال. فهل سيصلح العلم عندها لحمايتنا أم لإخضاعنا؟ وبالنظر إلى ما تعلّمنا إياه التاريخ، فإن الحظوظ بين الاحتمالين متساوية.

من التمثيل الرمزي للأسطورة إلى الحرف، ومروراً برمز الفكرة، تطور الترميز بسرعة نسبية في مجال الكتابة. وما يثيرنا في هذا التطور، هو أن أي صورة مختزلة، في البدء، إلى رمزها الخاص تصلح لتسمية الشيء، الموضوع، الحيوان... فماذا عن النطق بهذا الاسم الذي هو بطبيعة الحال سابق على محاولة كتابته؟ لا شيء يدلنا عليه لأنه لا توجد حفريات للكلام. فالكتابة ليس لها أكثر من خمسة آلاف سنة، وتعود الرسوم الجدارية إلى فترة أبعد ما بين ستة إلى ثمانية مرات، أما الكلام فيأتي من زمن بعيد لا يمكن حسابه. ولا بد من التنصيص على أن الترميز يبدأ بالرموز الشخصية التي، تصبح، بسرعة فائقة، تجريدية. يتعد الأصل كلما أدرنا الاقتراب منه. لكن العين توجد هنا دائماً، فهي التي انفتحت منذ أن كان الجسد وكانت الحياة. وهذه العين ترى، وبالرؤية تبعث بالصور نحو الدماغ وفيه تُراكم معرفة. لا شيء حتى هذا الحد يخرج عما هو طبيعي وحيواني، لكن ما الذي يحدث في اللحظة التي يدرك فيها هذا الحيوان أنه، وقد أغلق عينيه، لا يزال يرى ما لم يعد أبداً يراه؟ هذه الوضعية عندما ننظر إليها انطلاقاً من زمننا، تكون من طبيعة أسطورية، ولها في هذه الحالة جميعُ حظوظ أن تكون طبيعية بكل بساطة، إلا إذا... بين الرؤية العادية والرؤية المحفوظة في الذاكرة، ثمة العبور نحو الأساسي من النظر إلى التمثيل.

وهذا العبور أصبح عادياً جداً منذ أمد بعيد إلى الحد الذي لا نرى أنه يدشن ميلاد التفكير، في الوقت ذاته الذي يؤسس فيه مكانه.

إذا نحن افترضنا أن العبور من النظر إلى الصورة الذهنية للنظر، التي هي أساس التمثيل، هي أيضاً أساس التفكير، هذه العملية التي يمكننا القول عنها إنها فريدة بقدر ما نقول عنها إنها أصلية تفترض، لأجل أن تتطور، مجهوداً متواصلًا للتأمل المولد للذكاء. إن استطاعت العين، عندها في اللحظة الأولى، أن تكتفي بالنظر، فلا بد أن نعرف بسرعة ما الذي نراه، أن نقارن، نستنتج، ونعرض بل ونصل بين ما نراه. لا يتعلق الأمر بأن نحلم بالمجهول لكن أن نحرك المحتمل في الحدود التي تظهر فيها العين، والعين وحدها، هي المؤسس للإنساني المفكر حتى ولو لم ننس مشاركة الأذن. وإذا ما تعرض العنصر المفكر لاعتداء ذهني يمر عبر العين، أليس ذلك حجة في التساؤل عما يجعل من العين المدخل الأساسي لهذه المنطقة الحميمة؟

ملايين العيون يجتاحها كل يوم دفق من الصور السمعية - البصرية التي ستحتل النفس حيث يسرع هذا الدفق. فبين هذه الصور وتلك التي تأتي من اليومي، من العمل، من اللقاءات أو من الأنشطة، ثمة فرق في طبيعة الصور، الذي لا أحد، بالإجمال، يذكره. إن الصور العادية تغذي بطريقة طبيعية النفس من خلال تمثيلات تقوم بتحليلها وتأملها، (أما الصور الأخرى، صور الشاشة، فتحدث فيها نوعاً من الشلل الذهني، الذي وصفه المدير السابق للقناة التلفزيونية الأولى في فرنسا بدقة وهو يتحدث عن «الدماغ الجاهز».

أما زلنا نحتاج إلى أن نسائل هذه الجاهزية؟ إنها توقيف نشاط الدماغ - كلمة أفضلها الآن عن «النفس» - عندما تجعله محايداً. تتوالى الصور بسرعة تبدو معها وكأنها عادية باستثناء أنها في ذاتها تمثل نفسها بسبب ما يحجبه هذا العرض العادي. ما يحتل دماغك لا يتوقف في أي لحظة عن الدفع إلى أن تخلط العينان بين الرمز (الصورة) ومضمونها إلى الحد الذي يصبح معه التمثيل واقعاً يحيط بنا. واقع مستبد لا يترك أي هامش للخيال ولا للتدخل بطبيعة الحال، باستثناء الحس السريع. وسبب هذا الاحتلال التام للفضاء الذهني مرتبط

بالاحتلال المتزامن للمدار البصري والمدار السمعي مع نتيجة أن الفرجة لا تُدرَك كما هي بل بما هي معيشةٌ في كليتها.

وضعُ التلفزة في وسط الحياة العائلية يفوض لها سلطةً أن تُدخل في المدار الحميم كل ما يركب العالم الخارجي : الأخبار، الترفيه، الثقافة. يظن أعضاء العائلة أن شراء التلفزة فوض لهم السيطرة، فيما سيطرتهم تنحصر في إشعال وإطفاء الآلة. وهم، كمتفرجين، في وضعية يمكن مقارنتها بوضعية العامل الذي لا يمكنه، أثناء التركيب المتسلسل للآلات، وهو محرومٌ من أي مبادرة، إلا أن يكرّر الحركة ذاتها باستمرار. نعلم إلى أي حد أن الاستسلام الذي يتولد عن هذه الحالة مضرٌ بالإنساني لأنه ينتزع منه كل خبرة ويترك جسده يتصرف تصرفاً آلياً. ينطبق هذا حتى على التدريب على الاستسلام الذي يولده جهازُ التلفزة. فأن يكون في بيتك مُصدّرٌ كهذا للصور يحتمل هذه الصور بواقع يدجها، بدون أي مجهود في التأمل، في الحياة اليومية والحياة الذهنية. ونتيجة لذلك، لا تعود ثمة مسافةٌ وتصبحُ الألفةُ عابرةً جداً مع هذا الدفع الذي، وهو عابر دائماً، لا شخصي وغير خاضع للتأمل، يشلُّ التأويل مثلما يشلُّ الخيال.

مصنَعُ الاستسلام هذا هو بالتأكيد أحدُ الاختراعات الاجتماعية اللافتة للنظر في عهدنا. إنه يحقر الإنساني، ولكن ربما كان عليه أن يسمح بالتخفيف من القمع إلى الحد الذي يصبح العنْفُ لا مجدياً. لا شيءٌ من ذلك يحدث لأن شهية القامعين تكبر بلا هوادة خارج كل معيار ودائماً على حساب عدد أكبر من الناس، وكلما تضاعف عدد الشاشات. ليست الحرية هي التي تكبر ولكن وسيلة مراقبة كل واحد من مستعملي التلفزة حتى في حياته الحميمة. والضجة التي أثارها اكتشافُ سيطرة المخابرات الأمريكية على جميع وسائل التواصل الخاصة يؤكد هذا دون أن يعمل، مع ذلك، على توقيفه. والغريب هو أن نلاحظ كيف أن جميع التجاوزات التي تسبَّب فيها السلطة التكنولوجية لا تثير غير سُخط سطحي للغاية. فهل لأن وسائل الإعلام تتسرع بالانتقال إلى موضوع آخر أم لأن السخط نفسه ليس سوى ردة فعل طبيعته هي المناورة.

الاستسلامُ هو في العمق أحسنُ وقاية ضدَّ أي تمرد. نرى اليوم أن النقابات نفسها متواطئة ما دامت المظاهرات التي تنظمها ليست سوى خدعة

هدفها بالضبط هو إرهاب التمردين. لا جدوى من إضافة أن الاشتراكية لم تعد تحمل هذه الصفة إلا من أجل الترويج لما هو مضاد لها. ثمة إذن بين جميع مراكز السلطة تفاهمٌ من أجل إحباط قوة المعارضة من جهة، ثم، من جهة أخرى، تنمية الوسائل التي تجعلها منعدمة. لذلك، يجب أن تجعل من غير الإمكان تصور التمرد، وتعمل بالتالي على احتلال النفس حتى تفصلها عن التمرد: أي احتلالها بالمعنى العسكري للكلمة.

وتبقى أحسن أداة لتحقيق هذا المشروع هي التلفزة ومشتقاتها المختلفة تبعاً لجميع الأسباب التي سبق ذكرها، ولأن الشلل الذهني الذي تبثه ليس غير مؤلم فقط، بل هو يغري. عندما تكون العين مندهلة بتوالي الصور الصوتية والمتحركة التي تحتل الفضاء البصري برمته، فإن الواقع المحيط يعثر على نفسه مضاعفاً رغم أن الإدراك يضع فيه. آنذاك ينحرف التفكير على امتداد الفرجة الذي يسمح له فقط بالتهاهي مع نفسه ويمنعه، بالتالي، من التأويل والتخيل. على هذا النحو لا ينمو إلا حرمانٌ من المعنى الذي يسهل الاستسلام.

عندما انبثقت لديّ المقارنة بين العمل المتسلسل والفرجة المتلفزة، كان عليّ أن أتمسك بواقع أن العمل المتسلسل والفرجة يؤديان إلى فقدان الاستقلال الفردي، أي فقدان الالتزام والمشاركة الجسدية للذين كانا يجعلان الاختراع يمر، على الدوام، عبر الجسد. فهذه الصلة بين الذكاء واليد هي التي تندثر في التقنيات الجديدة. يجري فصل الروح عن الجسد، وهو، أبعد ما يكون مشجعاً، كما ساد الاعتقاد من قبل، على الروحانية، بل يتجه نحو العمل على اندثارها. لم يعد الأمر يتعلق بغير القيم المادية، وفيما هي يهددها الإفلاس، تعلن جميع السلطات على العكس من ذلك عن عودتها، وأنها ستكون المنجية. إن المحافظة على هذه الخرافة المبشرة بالإنتاج، تمر عبر عناد انتحاري، وعبر قمع لم يسبق للبشرية أن عرفت عنقه قبل اليوم، ويدمر التوازنات الطبيعية، والمناخ، وجودة المواد الغذائية، والمكتسبات الاجتماعية، والخدمات العمومية، والتعليم. يجب العمل، حسب هذه السلطات، على الاعتقاد بأن هذا الدمار لا بد منه لأجل وجود تقدم في المستقبل، ومن ثم لجعل الأدمغة جاهزة لهذه «الحقيقة». وبانتظار ذلك، أصبحت أجسادنا مصابة بهذا التدهور العام في الوقت

نفسه الذي أصاب التدهورُ شروطَ الحياة، لكن الفرجة في البيت تلهينا عنه. تتواصل الأخبارُ بطريقة يفقد معها الخبرُ الواحد تلو الآخر كل قيمة على نحو تصبح معه المسؤولياتُ دائماً مؤجلة أو ملغاة. يعمل الكل على الاستحواذ على عيوننا وعلى أن تفرغ فيها جرعاتُ الصور التي تحسُن مشاهدة الأخبار، التي هي البعدُ الوحيدُ للعالم من الآن فصاعداً.

لماذا يكون الاستيلاء على عيوننا حاسماً بهذا القدر؟ إنه السؤال الذي يبرر المحاولة المحفوفة بالمخاطر للتساؤل عن أصل لا تبقى آثاره على قيد الحياة، إلا إن هي كانت في أجسادنا. لا تخصي اليوم الدراساتُ التي تسعى إلى توضيح بناء خلايانا وتحديد مناطق فيها ومدارات. وما هو مستعجل في هذه الحالة هو أن نعثر على الطريقة التي نسترجعُ بها المقاومةَ الجسدية لما يحتقر جسدنا ويستولي على فضائنا الذهني ليبدد فيه استسلاماً يفعل فينا كرد فعل.

كان الأمر يتعلق هنا باكتشاف، كما تعنيه الكلمةُ في الحفريات، للدور الأساسي للعين، دور هو في جميع الأحوال دورها، حتى تقوم بفضح استغلالها بغاية الاستيلاء على «نفسنا». فهل من الساذج أن نعتقد بأننا إن عرفنا الطريقة التي نؤثر بها في العدو سنخضل على وسيلة الاعتراض على فعله؟ لا شك أن هذا ليس بالبسيط ولا بالكافي بسبب أن المعرفة لا تكفي: لا بد أن نضيف إليها الإدراكَ والوعيَ بما ينفذ إلينا من السمعي - البصري في الوقت الذي يهجم ما ينفذ على كل فضاء الدخيلة. ما ينفذ يسلك المدارَ الأصلي الذي يؤدي من النظر إلى التفكير ويعود فضلُ قوته في الاحتلال إلى الخبرة بهذا المسار. فالمتفرج - المستمع، في هذه اللحظة، يقبل أو يدافع عن نفسه: إنه على علم، ولديه الاختيار...

المُوجَزُ في الإهانة

تبرئ الدولة على الدوام نفسها باسم المصلحة العامة من العنف الذي تمارسه. وهي، بطبيعة الحال، تصوّر هذا العنف كأنه الضمانة نفسها لهذه المصلحة، فيما هو ليس سوى ضمانة لسلطتها. وتظل هذه الحقيقة محتفية في العادة وراء أقنعة الحاجة إلى تأمين حماية الأشخاص والممتلكات، بمعنى أمنهم. وما دام هذا المظهر محترماً، فإن كل شيء يبدو لكل واحد عادياً ومتطابقاً مع النظام الاجتماعي. ولا تظهر الوضعية على طبيعتها الحقيقية إلا مع بداية تفاقم الاحتجاجات التي تكشف عن إسراف في حضور الشرطة. عند ذلك، يبدأ كل واحد في إدراك عنف مُضمّر، لا يدعي أنه مصلحة عمومية إلا من أجل استعباد الذين خصّص لخدمتهم. عندما تصل الأشياء إلى هذا الحد، يكون على الدولة بالتأكيد أن تخترع مخاطر جديدة لتبذير التقوية المبالغ فيها لشرطتها. والخطر الأقدَر اليوم على أن يُستعمل كتبرير هو الإزهاب.

لقد كثر استعمال حجة الإرهاب منذ قرن، وفي البداية من طرف جيوش الاحتلال. فنهاية حرب تضع نهايةً لاحتلال الأراضي الذي تمت الإغارة عليها إلا إذا خلف الاستعمار الحرب. وعندما يثور المستعمرون، يجارهم المحتلون باسم الكفاح ضد الإرهاب. ومن ثم فإن كل مقاوم يوصف بكونه «إرهابياً» بقدر ما يكون الاحتلال لا شرعياً. وفي حال «التحرير»، يتحول الإرهابي، الذي تمت معاملته حتى ذلك الحين بأنه «مجرم»، إلى «بطل» أو «شهيد» في حال قتله أو إعدامه.

لقد تضاعف عددُ الأبطال والشهداء منذ أن عوزت الحروبُ إرادة الهيمنة بإرادة استتصال «الإرهاب». وأصبحت هذه الإرادةُ الأخيرة سارية المفعول منذ هجوم 11 سبتمبر 2001 على بُرجي مركز التجارة العالمية، بل أصبحت مقدسةً تحت اسم حرب الخير ضد الشر. كل مُرتكبي الاضطهاد في المعمور انقضُّوا على فرصة اعتبار مُعارضيهُم عملاء للشر، ونتجت عن ذلك حروبٌ إنفاذية، وتعذيبٌ مشرّف وسجونٌ سرّية ومذابحٌ ديمقراطية. وفي الوقت نفسه اعتبرت الدعايةُ الإعلاميةُ الأفعالَ التعسفيةَ واغتيالات المقاومين شيئاً طبيعياً شريطة أن تكون أهدافها «محددة». وفيما كان الخيرُ يحارب الشرَّ، استعملَ الخيرُ بحق هذا الأخير طرائقُ أصبح معها أسوأ من الشر. والنتيجة هي أن أغلب الدول أحاطت، بقصد هذا الخير أو ذاك، حكّمها باحتياطات تتجاوز الحدودَ إلى درجة أن أصبحت بمثابة تهديد للمواطنين وحقوقهم. فمن مظاهر تجاوز الحدود أن رئيس الجمهورية [الفرنسي] المُشتهر بكونه ديمقراطياً، يحيط نفسه بألاف من الشرطة عندما يظهر وسط الجمهور. وهناك تجاوز الحدود أيضاً عندما يقوم هؤلاء الشرطةُ بملء الشوارع، والمحطات والأمكنة العمومية، ويعاملون مواطنيهم بعجرفة وخشونة تدل في الغالب على أيّ حد هم بعيدون عن أن يكونوا في خدمة الأمن.

نوجدُ في المنطقة المضطربة التي يُصبحُ فيها دورُ المؤسسات وموظفيها مشكوكاً فيه. ثمة تهديدٌ منتشر، ويصوّرُ سلوكُ قوات حفظ النظام ما يكمن فيه من عنف، لكن العنفَ يصل الآن إلينا بأشكالٍ أخرى، يبدو أنها لا تعود مباشرة للسلطة. لا شك أن هذه السلطة ليست مصدرَ الأزمة الاقتصادية التي تعصفُ بجزء هام من السكان، لكن طريقتها في التدبير تسير بوضوح وفق المصلحة الخاصة للمسؤولين عنها بطبيعة الحال، لدرجة أن هذا السلوكُ قمعٌ علنيٌّ أكثر مما هو عنف. وإذا بالظلم صارخٌ بين المالك المهياً للمدراء الكبار وبين الكارثة الاجتماعية الناتجة عن التدبير الذي يعود إلى هذه الفئة المحظوظة، التي هي مجرد مجموعة وليست حتى نخبة.

فالعنفُ البوليسي العادي يُمارَس على الطريق العمومي؛ والعنفُ الاقتصادي يعنّف بالحياة الشخصية. وما دمنا لا نتلقَى ضربات المطرقة، يمكننا

الاعتقاد بأنها مخصصة لمن يستحقها، فيما يتم الإحساسُ بالتسريجات المكثفة من العمل والبطالة على أنها غير مستحقة، لاسيما وأن الإعلام يعلن بموازاة مع ذلك عن الأرباح المفرطة لبعض الشركات والمكافآت الخيالية للمدراء وأصحاب الأسهم. وفي العمق، ما دامت ممارسةُ السلطة هي بدءاً مسألةُ تواصل إعلامي وغواية إعلامية، فليس للدولة ولا للمؤسساتها، في الوقت العادي، إلا وجودُ افتراضي بالنسبة لأغلب المواطنين، وليس للإعلام بالأحرى حقيقة ما دام لا يتحوّل إلى واقع مؤلم. إذ ذاك، عندما تصبح الوضعية صعبةً بكل وضوح، فإن الألم الذي يحسّه الناس يزيدُ عشرة أضعاف عند المقارنة بين مآل المحظوظين وبين الفقر العام لدرجة أن صورَ «الشعب» تثير السعار بدلاً من أن تبعث على الحلم. ما عادت الفرجةُ تُعرضُ سوى ما يفوق الاحتمال كما أن الصورة، بدلاً من أن تبهر، تنقلبُ على نفسها وهي تُعرضُ ما كانت تخفيه. وفجأة، لا تعود الأذهان مهياة على الإطلاق!

يقظة الوعي هذه لا تأتي بالوضوح لأن السلطة تضع إمكانيات لبث الالتباس. فما الذي، في «الأزمة»، يرجع للنظام وما الذي يرجع لخطأ التدبير؟ يتم فصلُ كارثة الأزمة عن المضاربات في البورصة، لكن من الذي قام بالمضاربات في البورصة غير الأبنك وهي تراكم مقادير أرباح الأسهم المدهشة التي أصبحت «نتنة» على نحو مفاجئ. هذه النتانة كان بإمكانها ألا تُخزي سوى مالكيها ما دامت الأرباحُ كانت موجودة خارج الاقتصاد الحقيقي لكن بما أن الأبنك أفلست، فالنظام المالي بأكمله هو ما ينهار ومعه الاقتصاد.

يبادر النظامُ إذاً إلى نجدة الأبنك حتى ينقذ الاقتصادَ ويحفظ، حسب قوله، الوظائفَ وقوتَ المواطنين. ومع أن وزيرة الاقتصاد أعطت الاطمئنان، قبل أسابيع قليلة، بأن الأزمة لن تمس البلد، فقد تمّ، فجأة، بكل استعجال تقديمُ بضع مئات من الملايير لأبناننا التي كانت حتى ذلك الوقت تعطي الانطباع بأنها محتاطة أكثر من غيرها في جهات أخرى. وعندما وقع ما وقع، بدأت الأزمة تعصف بالشركات والوظائف كما لو كان الدواء يعجّل بالداء.

العنفُ العادي الذي كان عالمُ الشغل يتعرض له مع تقليص المكتسبات الاجتماعية وجد نفسه يتضاعف عشر مرات في ظرف بضع أسابيع من خلال

تضاعف إغلاق الشركات وتسريح العمال والموظفين. وباختصار، فإن الدولة ربما قامت بإنقاذ الأبنك لتبعد اقتراب الانهيار المالي، وهذا التدخل ربما كان له تأثير مباشر ما دامت الأبنك تصرّح بحساباتها السنوية الإيجابية، في الوقت الذي تغلق فيه المعامل أبوابها وتسرح العمال والموظفين بشكل جماعي. أليس ما نستخلصه من ذلك إما أن يكون إخفاقاً للسلطة، وإما أن يكون خداعاً من جانب هذه السلطة نفسها، لأن إنقاذ الأبنك انتهى إلى كارثة؟

وفي غياب معارضة سياسية ذات مصداقية، فإن النقابات هي التي قامت برد الفعل، ولأول مرة توحدت لإطلاق إضرابات. وفي 29 يناير تظاهر أكثر من مليونين في مئة من المدن. وقد عين الرئيس موعداً للنقابات بعد ثلاثة أسابيع وقبلت النقابات، رغم نجاح إضرابها، هذا الأجل ولم ترمج يوماً للتظاهر إلا في 19 مارس. وكانت نتيجة المفاوضات هي أن الطرف الاجتماعي سيتوصل بأقل من واحد في المائة مما تسلمته الأبنك. وكانت نتيجة يوم 19 مارس ثلاثة ملايين من المتظاهرين في عدد أكبر من المدن ورفضاً من طرف السلطة لمفاوضات جديدة.

تكمن شراسة علاقات القوة في الفرق بين الهبة المقدمة للأبنك والنزr القليل المخصص للطرف الاجتماعي. فالأقلية الحكومية تعتمد على عجز الأغلبية الشعبية وحقارة ممثليها حتى يدوم النظام كما هو في خدمتها. إن هنا وهناك كلاماً عن وضع ما قبل ثوري، لكن هذا لا يمنع لا تحرشات أرباب المهن ولا سوقية الرئيس المغترّة بنفسها. فلإلى جانب انتشار الشرطة تُضاف الإهانات التي لها تأثير مضاعف في إثارة الغضب وكبح جماحه. فالغضب الذي لا ينفجر يُفَرِّغُ بفائق السرعة من الطاقة التي أوجدته.

لقد كفت الأغلبية الشعبية التي بهرت وخدعت بالرئيس وعشيرته عن أن تكون مُعتابّة لكن دون أن تذهب أبعد من توتر مُوجع. إذ لا يكفي أن نكون ضحية نظام حتى تتوقّر إرادة التنظيم لإسقاطه. فانتفاضات الفلاحين وعموم الناس ضدّ السلطة أكثر عدداً من الثورات، حيث كلُّ شيء يبعث على الاعتقاد بأن السلطة ترغب في الانتفاضات حتى تقمعها بطريقة نموذجية. بين قوة واثقة من ذاتها وجاهير غير منظمة لا تملك سوى سعارها في وجه المظالم التي تتعرض

لها، ثمة عنفٌ يتفاقم وليس له غيرُ مخارجٍ وهمية كُمصادرة أموال أرباب المهن أو عرقلة الاحتجاجات. فهذه الأعمال، العفوية التي لا مستقبل لها، أعمالٌ يائسة. ثمة من الآن فصاعداً يأس مُبرمج، هو الشكل الجديد لعنف قمعي هدفه كسُرُ إرادة المقاومة. ويكون القيام به من خلال جرّ الضحايا إلى أقصى ما يستطيعون حتى تتمّ البرهنة لهم على أن انتفاضتهم لا تستطيع شيئاً، وهو ما يحوّل العجز إلى إهانة. هذا العنف تمارسه بطريقة منظمة إحدى الدول الأكثر تمثيلية لسياسة الكتلة الرأسمالية. وتكمنُ هذه الطريقة في دفع ساكنة أرض إلى اليأس وتركها على هذه الحالة إلى أجل غير معلوم. اجتياحاتٌ عسكرية، قصفٌ، اغتيلاتٌ تقوِّي بطريقة دورية مفعول التطويق والحصار. والغاية هي إنهاك الضحايا حتى يغادروا في الأخير البلد أو يستسلموا للإخضاع.

في ذلك العنف تم دفع تجريب اليأس إلى أقصاه لأنه البديل عن الرغبة في الاغتيال الجماعي الذي لا تتوفر جرأة على تحقيقه. لكن، أليس ثمة رغبة مماثلة، لن تبوح أبداً بما تريد، في التدمير المميت للمصالح العمومية، وطرده الناس بالآلاف إلى الشوارع، ومطاردة المهاجرين؟ وليس في هذه الإشارة مبالغة بالنظر إلى أن مرتكبي هذه الأعمال السيئة يحترسون من الإعلان بوضوح عما يترتب عنها. غير أنه لفرط نقل المعامل إلى بلاد أخرى، وفقدان الشغل، وحذف عدد من الأسرّة في المستشفيات، وتعويض المصلحة بالمردودية، وامتداح العمل عندما يصبح من غير الممكن العثور عليه، نشأت شيئاً فشيئاً وضعية عامة تجعل قسماً أكبر من السكان يعيشون دائماً تحت درجة المحتمل وترغمهم على تحملها. وتتهم السلطة الأزمة بطبيعة الحال لتبرئ نفسها، لكن الأزمة لا تعمل إلا على تسريع وتيرة ما كانت العشيّة تسميه الإصلاح. بل وتتجرأ على تأكيد أن مواصلة الإصلاحات يمكن أن تعثر على حجتها في الأزمة... ضحايا هذه الزيادات الليبرالية ساخطون بطبيعة الحال بقدر ما هم عاجزون، وهم بالتالي ناضجون لليأس لأن شدة غضبهم ستنفذ بين سلطة تتحداهم من أعلى شرطتها، وبين يسار غير موجود ونقابات تراعي عدم استعمال سلاح الإضراب العام مع أنه لا يقهر.

ليس الدفع إلى الانتفاضة، وجعل هذه الانتفاضة مستحيلة حتى تُقمع

بصفة نهائية تلك الطبقات التي عليها أن تُعاني من الاستغلال، إلا الجانب الأضعف لبرنامج سبق استعماله منذ أمد طويل. ولا شك في أن رفع الوتيرة إلى المستوى المطلوب أدت إليه الأزمة ومضاعفاتها الاقتصادية، التي أججت الشراسة في المصالح اللاشعبية للهيمنة، لكن إرادة فرض سلبية عامة بواسطة الإعلام كانت قد دفعت بخطتها إلى ما هو أبعد. وهذه السلبية وجدت نفسها قلقة على حين غرة بسبب الاعتداءات غير المحتملة على الحياة اليومية حتى إن الأذهان - كما سبق القول - كفت عن أن تكون مهياًة. في هذا الوقت أضحي من اللازم بث روح الإحباط في المقاومة حتى تصير حركتها، التي أصبحت عاجزة من تلقاء ذاتها، محل إهانة نموذجية لا تترك مجالاً لبديل آخر غير الاستسلام. هكذا تكشف السلطة الاقتصادية، التي تمسك بزمام واقع السلطة، عن طبيعتها الشمولية وعن احتقارها لأغلبية يتعلق الأمر بالإبقاء عليها في العبودية بانتظار أن يأتي يوم يكون فيه من الضروري إبادةها.

سياسة الجسد*

هل يفترض هذا العنوان أن أتعرّف على نفسي، لا في هاتين الكلمتين، اللتين هما أيضاً تمثيلتان لصلة قديمة بينهما، بل للطريقة التي يربط هذا التعبير بها بين الواحدة والأخرى؟ يزعجني هذا الربط، من جهة بسبب أنه يتوجب إثباته قبل تأكيده، ثم من جهة ثانية لأنني لا أتوفر على ضمانة لأن أبتهج بالوحدة التي تُطابق بينهما. ذلك أنني لا أعتقد في وحدة «أنا» الشخصية، التي لا توجد إلا في الأفعال التي تحققها، على نحو عابر. ف«أنا» صورة بلاغية يعود الفضل في مكانها إلى الإصرار على استعمالها من لدن اللغة العادية. كل فرد يظن أنه «أنا» فيما هو وجود «أنا» يتوقف على التزام عابر وعلى الطريقة التي نعاملها بها.

إن الفردية الطبيعية والاجتماعية، التي لدى كل واحد منا، لا تبدو لي كافية لتبرير الـ«أنا»: فمن البديهي أنها لا تقتضي إلى حد كبير حتى أن تكون مضمونة بأدنى التزام يمكن أن يكون عليه الوعي بالمكان العضوي والجسدي المُسمّى «أنا». أضف إلى ذلك أن تقاليدنا المسيحية، وهي تستند إلى «السر الخفي» للتعسيد، لم تتوقف عن أن ترفض الممارسة على حساب روحانية غير متجسدة. والأفزع هو أن عدم قابلية تعسيد الروح يؤدي إلى أن «أنا» كلمة عامة لدرجة أن معناها لا يُجمل إلا على ترديدها في الاستعمال.

وجدتُ نفسي، وأنا مشرفٌ على نهاية مراهقتي وضد تيار هذه الحالة المتعارف عليها، مُجبراً على ضرورة أن أعود إلى الجسد - أو بالأحرى في جسد -

* نص التقديم الذي خص به برنار نويل الجزء الثاني من أعماله الكاملة، الصادر بعنوان «انتهاك الكلمات» *L'Outrage aux mots*، عن دار بول بياريس، في مارس 2011.

ما دام الإحساس باللاتجسيد الذي دفعت إليه التربية الدينية والمعيّار العام لم يعد محتملاً. عند ذاك أصبح هذا الوعي، من فرط التكرار العنيد على نحو ما، ممارسة إرادية لإدراك الأسس العضوية لجميع أنشطتي وبالأساس للتفكير الذي كان يسعى (ولا يزال) إلى أن يقبض على الانبثاق الباطني، على عرقه المضيء شيئاً فشيئاً. وهذه الصيرورة لاسترجاع الجسدي عثرت على تأكيدها، المفارق بلا شك، في الكتابة وبواسطة الكتابة، وهذه الأخيرة أقرت بما انكشف. فماذا كانت بالضبط طبيعة التجربة في بداية مستخلصات الجسد**؟ لا أعرف شيئاً بعد ستين سنة، غير أنني كنتُ آنذاك على قناعة بأنني صوّرتُ الحالات الجسدية تصويراً حرفياً ووضعتُ، بالتالي، الجسد في الكتابة وليس مجرد تمثيله. ومع ذلك فإنه، بدلاً من انفتاح يؤكّد الانطلاق، كان الصمت. صمتٌ لعشر سنوات أضحت الكتابة في نهايتها نشاطي العاديّ والجسد، مكان مرجعية الكتابة، في علاقة مُرتابة معها على الدوام.

لا شك في أن إرادة التجسيد ظلت حاسمة، لكنها لم تكن تسمح لي بأن أجهل أبداً، وأنا أصحح مرة تلو أخرى في الجسد ذاك الذي هو سببه ودعامته، أنه لن يكون أقل تبخراً من ذلك نفسه الذي ينتجه. إن الجسد ينتهي إذاً بأن يكون المكان المنسيّ لما قد لا يكون، مع ذلك، ثمة وجودٌ بدونه ولا خارجه، وبعثٌ، وهو موجود، على نسيانه تحديداً. فالجسدُ هو مشهدٌ جميع ما أمثله : مشهدٌ يحويه التجسيدُ بقدر ما ينمو، وها هو ما لا أتوقف عن التمرد عليه بحيث إن كل ما يحمل، في كتاباتي، اسمَ الجسد، أعضائه ونعوتها هي جزء من هذا التمرد : تمردٌ يائسٌ ضد وضعية تختزل الجسد إلى أن يكون مكاناً بدون مكان لتمثيلاتي، بما في ذلك تمثيلاته.

حاولتُ عبثاً أن أرجع التعبيرَ ثانية إلى إنتاج عرقٍ بطريقة اصطناعية، إلى نضح عضوي، ذاك لا يمنعه، بمجرد ما ترتفع شعشعته، من أن يحول الفضاء الحميم الذي تنبثق فيه إلى مكان بدون مكان. إذ بمجرد ما يعبر عن نفسه الفكر، الخيال أو حتى الذاكرة، يتبخّر الفضاءُ الجسديُّ لصالح الذهني. لكن أليست حركةً عبثيةً أن ترغب مراراً أيضاً في أن تُنعش حضورَ «الجلد، اللحم،

** عنوان أول ديوان لبرنار نويل، صدر سنة 1956. وتوجد ترجمة لأغلب قصائده في ديوانه هيسيس الهواء، ترقال 1998.

الأعضاء، الظهر، الوجه» حول المشهد الذهني؟ بلى، نفكر بهذا أيضاً، وإنه لمن المفيد أن نعي بذلك ثم... يتبدد هذا الوعي في عملية التفكير!

ألا ندرك أن التفكير فعل؟ وينبثق بالضبط من جميع هذه الأعضاء في الوقت الذي يُسكتها، بل ويمحوها. سكوتٌ ومحوٌ من المحتمل أن يكونا ضماناً لحسن اشتغال الآلة الجسدية: ألا يمكن بعكس هذا أن تصبح معطلة بوعي مكوناتها؟ ففي الاعتقاد بإعادة إنتاج حالات الجسد، كما لو أنها كانت بصمته، تأسست كتابتي ضد الذهنية، و فقط بعد ذلك فهمتُ أن هذه «المستخلصات» كانت على الأقل عدلت اتجاهها بفعل وضعية الكتابة. لكن أليس من الممكن ألا تكون العناصر العضوية المجاورة للمشهد الذهني مشددة عليه بسبب عنادي في أن أظل واعياً بحضورها. ومهما يكن، فإنني اقتبست، لاحقاً، من هذا الديكور العضوي مرجعيات كتابتي أو، في جميع الأحوال، صوّرها.

بيدولي بغتة، والحالة هذه، وبسبب السياق الذي أحاول أن أعيد هنا بناءه، أن هذا الاختيار، الذي تمّ اعتباره كشعرية، هو، بالأحرى، من طبيعة سياسية. فالتمزُّن على الوعي بالحوية العضوية، كما هي معروضة، خلف جميع الأنشطة الذهنية التي تُجَبِّها عنا، له مفعولٌ أن يهيمَ فينا مقاومةً لمختلف أشكال احتلال دخيلتنا. فالتربية تقيم فينا «أنا» سطحية تكفي بالأعمال العادية والمفتوحة على التأثيرات البارعة في الغواية، فيما هي «الأنا» تظن أنها تفكر فيها. كان الدينُ يلغي تجسيد «الأنا» بحجة السموم؛ ووسائل الإعلام تؤثر بطريقة مماثلة لكن فقط من أجل أن تجعل «الأنا» رهن إشارة رسائلها. كل شيء، في العمق، معمولٌ بأن يوجد فينا نوعٌ من الازدواج الذي، هو، بحجة «الأنا»، ما يشوش علينا. ويسهل هذا التحوُّل اليوم لأن الواقع ترك مكانه لصوره وأن هذه الصوَر تُحِيل على الدوام إلى فضاءٍ أهرل، هو الفضاء الذي تتحرك فيه الحياة الاجتماعية. هُزال وسرعة أنشأ عالماً يُجِيل سطحه الشفاف كل شيء بدوره إلى مرئي ومحديد. ويسمخ هذا الحياء بأن يكون كلُّ قول وكلُّ إظهار أحسن طريقة لإخفاء كل شيء، بفضل اللادلالة العامة التي تقترحها الحركة العالمية للاستهلاك. فالأجسادُ استحالَت الآن بدورها إلى صوَرٍ وقد تخلصت من عيوب وأضرار اللحم. وتنجح وسائل الإعلام في ما أخفقت في تحقيقه الأديان: أي خلق عالم مثالي على أكمل وجه، يدين فيه للفراغ ما كان العالمُ الروحيُّ يدين فيه للمعنى.

سُيَعْتَبَر كل ما سبق مبالغاً فيه، رغم أن مثلاً أعلى كهذا لا يستطيع أن يتحقق دون أن يتسبب في كثير من الخسائر. هكذا فإن اللاتجسيد الاقتصادي، مثلاً، بسبب أن عهده قد لا يكون بعد الآن قابلاً للتراجع، يُؤذي عدداً هائلاً من الأجساد حتى لا يستدعي فيها يقظة لطبيعتها الجسدية، التي تدخل عند ذلك في مقاومة. إن الجسد المرهق يجسّد «أنا»ه، التي تتألم، تتمرّد وتصبح سياسية. وبالتالي فإن الجسد خطرٌ على الاستبداد الاقتصادي. تأكيداً أن سلطته، على غرار الأنواع الأخرى من الاستبداد، تعلم أن عليها أن تُخضع لتسود دون أن تتقاسم الثروات، ولا أحد من أنواع الاستبداد كان قطُّ مُطالباً بتقسيم جميع الثروات مثل الاقتصاد، لكن العدد الهائل من الأجساد هو بحد ذاته قوة لا يمكن السيطرة عليها. ولأن هذا العدد من الأجساد الزائد عن الحد يمثل تهديداً خطيراً، فهو يستدعي حلاً نهائياً: إذ أن الاقتصاد يتوفر على الوسائل، لكنه، من دون شك، لا يجرب بعد ما هو ضروري منها. حرب عالمية أو إبادة جماعية: يظل الاختيار مفتوحاً. عندما يكون الحاضر حاضراً حقاً فإن مستقبله يكون هو الآخر حاضراً عن طريق إسقاط منطقيٍّ للمحتمل، الذي هو تحذيرٌ على الخصوص. يدرك الجسد امتداداً أعلى بكثير من الفضاء الذي يحتله لكنه بطبيعة الحال ينغلق على ذاته حتى يُدرك ذاته بذاته. هذا الإدراك الموجه نحو الباطن يظل عاماً ما دام لا يحاول أن يحسّ مثل ما يحسّ عضوٌ معين. وإذا حاول الإدراك أن يتصور فضاء ذهنياً، فإنه لن يُقابل إلا تشوشاً شديداً الاتساع حتى يبدو وكأنه بدون حدود. لكن ما هو بالضبط الإدراك الذي لا يقدم سوى تمثيل أساسه الهلوسة فيما هو يتجنب التمثيل اللفظي؟ لا تتأخر هذه الهلوسة عن أن تتحدث فجأة وتعمل على تحويل كل شيء لصالحها... فالجسد الذي يراقب نفسه يتخلص من واقعه الجسدي بمجرد ما يشرع في تسمية مراقبته. لكنه يعرفه ويتبع بوغي، وهو عارفٌ به، كل مرحلة من مراحل الصيرورة التي تجرّه إلى تكرار وتكرار حركة من التجسيد تتحوّل سريعاً، بما هي فعلٌ وغيٌّ أولاً، إلى فعلٍ سياسي. لماذا سياسي؟ لأنه عبّر عن معارضته، فيما مضى، للروحانية المهيمنة، التي كانت تفرض الرقابة على الجسدي، ويُعبّر عن معارضته، اليوم، لسطحية وسائل الإعلام المخطط لها، كي تسهّل السيطرة على عقول الجميع. يوجد الجسد،

بالنسبة لجميع أنظمة الحكم، في حالة من الزيادة عن الحد لأنه غريزي و، في الغالب، متمرد. ولم تمنع أنظمة الحكم نفسها من إغضابه لتستعبده، لكن أفضل وسيلة لاستعباده هو أن تحتل ما يشغله، بداخل نفسه، الذي هو «روح»ه. لم تنوع تقنيات هذا الاحتلال إلا قليلاً على مدى القرون بحيث كانت وسيلته الأساسية هي الدين. لم يكن الهدف يتغير: إحداث رضاً بالقمع، الذي انتهى بمذلة الأغلبية تجاه الأقلية المهيمنة. وتاريخ هذه المذلة، المدهشة في حد ذاتها لأن الأغلبية كانت لها القوة، يتطلب التدوين. ثمة مقاومة أخذت في النهاية تتنظم ابتداءً من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وسُتُسر عن مكتسبات اجتماعية هائلة. والخطرة المتقدمة التي تمّ بها تقويض هذه المكتسبات، منذ بضع سنوات باسم الإصلاحات الاقتصادية التي قيل إنه لا مندوحة عنها، تثبت الحقد الكامل للأقلية التي يتشبث نظام حكمها الحالي بالتراكم الرأسمالي، أي بالسيطرة على الاقتصاد.

حان الوقت، لا لكي أناقص نفسي، بل لأتكلّم بوضوح عن التناقض المؤسس - أو المبدع - الذي يرى أن قناة القمع الموجودة فينا هي أيضاً قناة التحرر. فـ«الروح» هي بالفعل التي، من المحتمل ضد نفسها، توقظ فينا الوعي بمصدرها الجسدي و، بالارتكاز عليها، تنمّيها لتعترض على هيمنتها هي. من هنا يأتي هذا التناوب، وقد تمت الإشارة من قبل إليه، للتجسيد واللاتجسيد الذي هو الممارسة المادية التي من خلالها تختبر الدخيلة نفسها كازدواج بين قاعدتها العضوية (الداخل العميق) واندفاع الانطلاق المفكر (الخارج الحميم). أُعبر عن كل هذا بطريقة مُلخّصة لأنني إن استطعتُ أن أتأمل جميع جوانب الغنى الواضح الذي تقدمه رحابة الثقافة لهذا «الخارج»، فأنا لا أملك سوى هاجس بالغنى الغامض الذي تراكم في كثافة «الداخل العميق». تأتي صورة، هي التي تصوّر المقارنة بين الزمن شبه اللانهائي لما قبل التاريخ والزمن، المحدود جداً، للتاريخ.

ولا بدّ من توضيح أن لـ«قناة» القمع حظاً كبيراً في مقاومة هذه الأخيرة إن هي كانت تعرفُ كيف تدرك ما بداخلها وما بداخل الجسد. وأحسنُ طريقة للدخول في هذا الوعي هي، بطبيعة الحال، التعرّف في «الروح» على

إنتاج للجسد، تعرّف يرتكز على التربية والثقافة. فكيف لا يمكن أن ننذهل بتقدم المكتسبات الاجتماعية ابتداء من مؤسسة المدرسة العلمانية [في فرنسا] (جول فيري) حتى سنوات 1980؟ ثم بالتدهور الموازي لهذه المكتسبات وهذه التربية؟ إن المدرسة العلمانية لم يتم تأسيسها، كما هو مُعلن، بدافع الحرص على الديمقراطية، بل لأن الصناعة كانت تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة. ولم تندثر هذه الحاجة: لقد تقلصت إلى نخبة تعيد الطبقة الحاكمة من خلالها إعادة إنتاج نفسها فيما هم العمال والمستخدمون ليس لهم من فائدة إلا إن هم كانوا قابلين بالعمل المرهق وبالتالي قابلين بأن يحصلوا على أجور أدنى مما يستحقون. وتخفي الخطابات شيئاً فشيئاً عن التربية المتساوية إرادة تدمير هذا المصدر الخطير للوعي والفكر حتى تُسلم الرؤوس إلى وسائل الإعلام التي تنتهي بأن تضع فيها «عقولاً جاهزة».

ويعقب وفرة المعاني، التي كانت التربية والمؤسسات التعليمية تعمل على نشرها، حرماناً من المعنى، منظم من لدن النظام الحاكم ومن لدن عبادة استهلاك، يزداد سطحية يوماً بعد يوم، ويتحول بالتالي إلى لامعنى. لا حاجة، من الآن فصاعداً، إلى يد عاملة: فرؤوس العمل كافية، خاصة إن هي قبلت بأن يكون توجيهها منصباً على البحث النافع وحده. كونوا بليدين هو الشعار السري، أي كونوا بليدين باستهلاك وفرة الصور التي تُبعدمكم، وهي تُصَبُّ فيكم، عن أنفسكم. ليس للسلطة على الصعيد الاجتماعي غير الإخضاع. كانوا يحتاجون فيما مضى للعمال، للجنود، للموظفين، وهم لم يعودوا ضروريين. لا يودُّ النظام الحاكم، وقد أصبح اقتصادياً، أن يكون سوى مستهلكين. والمستهلك المثالي ثقب لا يعي الشرط الذي هو حيناً، يلتهم السلع ويلتهم، حيناً آخر، بديلاً رديئاً للإعلام. و، في هذه الأثناء، يتدرب المرتزقة المكلفون بالقمع حتى يكونوا جاهزين للحالة التي يمكن أن يقع فيها تمرد.

الجسد هو كل ما يركّبه وهو وحدة لتعدد الأجزاء. وهذا المجموعُ تضمينه حركة داخلية: حركة الحياة. لا تحتاج هذه الحركة لا إلى إرادتنا ولا إلى وعينا ليشتغل الأساسي: أي نبضات القلب، التنفس، الدورة العصبية أو الدموية، بل إن هذا الذي يجعل منا أحياء ينتقل إلى داخلنا بغير تدخل من طرفنا. إن

القاعدة العضوية لدخيلتنا غريبةٌ عنا. فلا بد من أن ندرّب على التفكير في هذا التناقض الأساسي، وهي طريقة للاقتراب من إدراكنا، مما يؤدي إلى احتمال معاينة أنّ حياتنا الشخصية تختفي، في اللحظة ذاتها التي تتم فيها هذه المعاينة، عمّن يعيشها.

اسم مغفلٌ غريبٌ لهذه الحياة، التي هيّ حياتي دون أن تكون حياتي، وفيما يتدفق إحساسٌ بأنّ حياتي تُتزعجُ منّي بطريقة جذرية، فها هي ذي الكتلة العضوية، التي هي جسدي الشخصي، تصبح فريدة ولهذا السبب تصبح شخصية. إنه تناقضٌ إضافيٌّ بين ما يجعل مني كائنًا حيًّا، ومبدؤه لا نهاية له، وبين الفاني الحي الذي يصنع مني جسدي. لكن هل هذا أكثرُ تناقضاً من أن تسكنَ في ذاتي، بعد أن أعطيتَ الروحَ ميلاداً وعناية، هذه «الروح» التي لا تتوقف عن اللاتجسّد؟ إن الجسد (جسدي) وهو مشدود بين هاتين القوتين، بين أن يحسّ بغتة كثافته الداخلية (دخيلته) كمكان لتوتر يعطي التوازن للحياة التي هي في ذاتها غير شخصية وبين الذهنية التي هي في ذاتها شخصية. وها كيف يفرض اليقينُ المزعجُ في هذه الحالة نفسه بأنني أدين لوجودي لمن لستُ أنا، في حين أنني أصبح ذلك الذي هو أنا من خلال هذا الوعي.

علاقة متناقضة وضرورية تدعو إلى أن تسري في لحمي شهوة التعبير: إنه المعنى (الحركة) قبل أن أستطيع إظهار المعنى وقد تلفظتُهُ الكلمات. إن الفضاء الذهني موجّه على هذا النحو بالحياة التي تمنحها له الحياة، باتجاه الفكر الذي سيتفكرها فيما هو مستقلٌ في ذاته عنها. استقلالٌ سيتأكد بخلق موادّ هي أشياء محسوسة، مصنوعة بدورها من مادة، جسدها من لغة (أو من رسم، موسيقى، حجر...)، ومن ذهنية هي «روح»ها. وهذه الأشياء المحسوسة تملك كذلك مظهرًا، هو خارجها، ومضمونًا، هو داخلها. إنها إذاً تتوفر على حركة باطنية، تنتشر، بفعل تمرّئيتها ومقروئيتها، فضاءً مرثياً ولا حدود له، يعادل الحياة.

يتقدم التناقض الجديد بين ما هو، فينا، لا يتجسّد، وهو ذهني، وبين القدرة على امتلاك ذهنية إبداع «تجسّدات» في «أشياء محسوسة» قادرة على أن تربط معنا علاقة جسدية. والتبادل الذي يحدث بواسطة النظر يقود، عند التماس به، إلى فتح فضاء تتجاوب فيه دخيلة القارئ (أو المشاهد) مع الدخيلة

التي كانت وُضعت في الشيء الحسي - العمل. وكلما استمرّ هذا اللقاء، ومجهودُ الفهم الذي يَبْنِيه، حصلَ تقاسمُ قلب المظهر بفعل نفاذٍ متبادل. ليست هذه صورة ولكنها محاولة وصف عملية محسوسة نادرًا ما تمّ وصفها كما هي فيها هو إدراكها (إدراك حجْمها المادي) يقاومُ السطحية التي تقيّمها سلعة الصور في مجتمع الاستهلاك.

بمجرد ما يجعلك مجهودٌ تدخلُ إلى مكان يتكوّن فيه التمثيل فإنه بدلاً من أن تستهلك هذا التمثيل كفرجة مفصولة عن أصلها، تخضّر كثافة مضبوطة، تحيط بك وبعد وقت قصير تصبحُ جسدية. ثمة الجسد و، فيه، اللامرئي الذي يرفض أن يسلم مكانه للسلسلة البصرية. إن الجسد مُعتمٍ: فهو ليس الوجه الشاحب والمثقوب الذي تغور فيه الصور، إنه يتوفر على ظهر يعكس، نحو الداخل الذي يُمسك بفضائه، نحو ظل عميق تنفتح فيه بثر عن طريقها يصعد الكلام.

نفهم عند ذاك بطريقة ضمنية أن مُستودعاً حيويّاً ينبعث من تنظيم الأعضاء. وقد حاولتُ من جهة أخرى أن أعبر عن طبيعته عندما كتبتُ أن قوتين فينا كامتتَيْن لكننا لسنا المستقبلين الخاصين لأيّ منهما. الأولى هي قوة النوع التي لنا مهمة إعادة إنتاجها؛ والثانية، قوة اللغة، التي هي بدورها لنا أيضاً مهمة دَوامها.

علينا ألا ننسى أن النوعَ سابقٌ بما لا حدّ له على اللغة وأنه يخفي منبعا في عمقه الغامض. وبقدر ما أن كل يقين ملغى علينا أن نحلم، وأن أحلم بتكوين الفضاء الذهني عن طريق صبّ المرئي داخل الجسد. وفي نهاية المطاف، تجعلنا عيوننا تنفسُ الرؤية كما، في مدار آخر، تنفسُ الهواء. هذا التنفسُ البصريُّ يضمن تواصلنا مع العالم لكنه يسمح أيضاً بأن نحصرَ ذهنيّتنا في القناة نفسها. يتحرك في داخلنا على الدوام تناقضٌ يُقوينا حيناً و، حيناً، يُوهننا إن نحن لم نجعل منه سلاحاً لمقاومتنا. فأن تحسّ وتعرف، هذان هما أساسُ سياسة الجسد.

لَيْسَ قَطُّ النَّافِعُ !

كُلُّ الكلمات، في عالم التواصل، مفخخة بدءاً من كلمة «التواصل» ذاتها التي كانت، منذ وقت ليس بالبعيد، تعني الجانب الأوفر من العلاقة بين البشر: فهي كانت تمنح نفسها هالة مقدسة فيما هي أصبحت اليوم تسمي فضاء للتواصل يقتصر فيه الاعتبارُ على الدعاية والتجارة. كان «التواصل» فيما مضى يعثرُ على معناه في حالة من الارتباط بخارج كان يتناسبُ مع قدرتنا على التعبير، ويمثل أساسَ إنسانيتنا. ومآله بالتالي دلالة على نحو خاص هو استحواذ عالمنا الحالي على هذه الخصيصة الأساسية. فهل لنا وعي بأن تعديلاً جذرياً يكمن في ذلك الاستحواذ إلى هذا الحد الذي يعمل فيه الآن على تغيير الطبيعة البشرية بوضع شهية الاستهلاك في الموضوع الذي كان مكاناً، على الدوام، لدخيلتنا. هذا التغييرُ لطبيعة التواصل، الذي هو قيد التعميم، متأصل إلى درجة أننا لم نعد نقيس تأثيره. فنموه الشديد السرعة يلتبس بنجاح المجتمع الإعلامي. لقد أصبحت الغواية، لأول مرة في التاريخ، هي ما يمارس الاضطهادَ وليس العنف. فكيف لا تستسلمُ لمشهدٍ يحتل فيه التدفق دخيلتكَ ويزودكُ باستراحة ومنتعة؟ ليس لهذا التدفق من معنى آخر غير حركته الذاتية، وهذه الحركة ساحرة بما يكفي لأن تبعثَ على قابلية سلبية استلمت بطاقة «الذهن الجاهز». فهذا العضو اللامادي (لا أجرؤ على قول إنه لاعضوي) مزروعٌ فوق جسدنا كضم لا يتوقف جسعه عن أن يكون مُحتماً.

يشتغل هذا الجشعُ على الحرمان: إذ لا يتعلق الأمر على الخصوص بإشباع الحرمان بل بخداعه مرة تلو مرة حتى يجعله نهياً. والغريب هو أن هذه الشهية تشبه شهية المعرفة فيما هي تشوّهها. ويمكن للمقارنة بينهما في جميع الأحوال أن تصلح هنا مؤشراً على التقدم في التحليل مع محاولة رفع بعض الغموض. والوسيلة المثلى للمحافظة على جاهزية الذهن هي أن ندفعه لاستهلاك منتوجات تبدو وكأنها تعود، إن لم يكن للمعرفة، فللدراية على الأقل. ومظهرُ الدراية من السهل اختراعه على شكّل خيّر لأن لكل شيء حجة في الإخبار: السياسة، الرياضة، الأسفار، العلم، التاريخ، الصناعة، المجتمع... إضافة إلى أن الخبر، بعد أن تم التلاعب به هو الآخر، يُعطي الانطباع دائماً بأنه موضوعي لأنه يظهر وكأنه ينتمي للمجال العمومي، أي أنه بصيغة أخرى موجه للجميع. على هذا النحو يكون الخبرُ هو النموذجُ الكامل لهذه المنتوجات اللامادية التي يتجه استهلاكها بشكل كبير لتصبح ثقافة فيما هي تمثل مداخيل هائلة لمنتجها. وتتطلب مصلحة هؤلاء أن تكون وضعية جميع ما هو لامادي مُساوية للنموذج الأكثر شيوعاً، وبالتالي مساوية لنموذج الخبر.

نرى، إذاً، كيف أن تحوّلًا جارفاً أخذ يحتل المكان ويعمل، بعد أن شوّه التجربة الداخلية، على تشويه الأنشطة واحدة فواحدة حتى ينزع عنها خصائص جميع الإبداعات. فإرادة أن تروّج الأعمال الإبداعية، التي تعتبر حسب التقليد الثقافي كـ«أعمال الروح»، مثلما يروّج الخبر، عملية مُزوّرٍ ولكنها تنبئ على نحو خطير عن إرادة تدمير طبيعتها. لا أحب كلمة «الروح» بسبب أنها استعملت بكثرة لنكران الجسد؛ لا أحب أكثر من ذلك بالطبع كلمة «الروحي» لكن كلمة «اللامادي» تشوّس بخطورة كبيرة على مكانها لدرجة أنه من الأفضل الرجوع إليها. وربما ليس من المناسب الإشارة بهذا الصدد إلى أن كلمة «مُضاربة» كانت لمدة أطول تفيد [في الفرنسية] معنى نشاط الفكر أكثر مما تعني المال: نهاية بائسة! إن اللامادي عكسُ الروحي، كالخبر الذي هو عكسُ عمل الفكر: فالخبر يستنفد خاصيته النفعية معناه فيما الخاصية اللانفعية للأعمال الإبداعية تشحن معناها وتغنيه بدون توقف. ويمكن اختصارُ هذه الظاهرة بقول إن الخبر يمحّي بمجرد أن يصبح مفهوماً فيما العملُ الإبداعي يرفض دائماً وأبداً أن يكون

مفهوماً لأنه يتطلب إعادة إبداعه. وإعادة الإبداع هي، بطبيعة الحال، ضدّ الاستهلاك، الذي يتطلب من جهته النفاذ الدائم لمتوجاته. ومن ثمّ فإن فكرة الاستهلاك الثقافي نفسها انحرافٌ لأن كلّ ما هو أساسي في الثقافة لا يُستنفد. هذه النظرة الإجمالية هي إلى حد بعيد عبارة عن خطاطة، مع ذلك بودي، وبطريقة ملخّصة دائماً، أن أضيف أنّ صناعة اللامادي - أليس ثمة مفارقة في الجمع بين هاتين الكلمتين؟ - عثرتُ على أحسن وسيلة لإعطاء مظهر لا واقعي عن العالم وعن أنفسنا لا في الصورة، رغم أن الصورة تبدو لغتها العامة، بل في تدفق الصُّور. هذا التدفق البصريّ يجتُل، كما نعلم، الفضاء الذهني، لكننا لا ننصّ أبداً بما يكفي على أن سلطة احتلاله تعودُ إلى أنها موجودة في الوقت نفسه في العينين وأمامهما لدرجة أنه لم يعد ثمة فرق بين ما هو يتمثّل في دخيلتك وبين التمثيل الخارجيّ الذي على هذا الأخير أن يعكسه لو لم يكن احتدادُ التدفق يمنعه من التفكير. لا هامش للتفكير، لا هامش للخيال. وبالإجمال، لا هامش لحرية التفكير، وهو هدفٌ هيمنة اللامادي...

وأختم باستدعاء وضعية جسد، ربما كانت حكاية، لكنها وضعية تُدخل المادية في فعلٍ مظهره لامادي. فطنتُ ذات يوم بأن وضعيتي كقارئ كانت تضعُ عموديةً، هي بالضبط عمودية القارئ، في علاقة مع أفقية، هي وضعية الكتاب أو، إن فضّلتم، الصّفحة. يحدُث فعلُ القراءة في فضاء الزاوية الذي يتشكّل على هذا النحو من حيث يأخذ مكانَ علاقة. وتمنعنا العادة من أن ندركَ الأخذ الذي يقوم به النظرُ في النص، ثم نقله إلى الذهن. لكن عندما يستيقظ الانتباه، يصبح تغييرُ مكان المادة اللغوية محسوساً على غرار حركة عضوية، وينتج عن ذلك تجديدُ التجسيد... أتساءل عما إذا كان تغييرُ وضعية الجسد التي يتضمّنها أن يكون وجهاً لوجه مع شاشة مختلفِ آلات التواصل - لأن وضع التقابل وجهاً لوجه هو، من جهة أخرى، دائماً الوضعية الرمزية للعلاقة الإنسانية - يقوّي اندفاعنا نحو اللامادي على حساب انحرافٍ إضافيٍ لطبيعة العلاقة...

إِغْوَاء

عبروا عن سُخْطِكُمْ*، ثم ماذا بعد؟ من البديهي أن يمثل التعبير عن السخْط شيئاً أفضل من الخضوع، لكنه لا يضعُ للخُضوع حدّاً. وقد يبدو كغَضَب يهدئ التوتر. فالتعبير عن السخْط يشبه التمرد. طاقته مؤثرة، شطّاياها ساحرة، غالباً ما تبعث على الاطمئنان، وفعاليتها مباشرة. وهو في أحسن الأحوال، شعوراً يمكن أن يتطور؛ وفي أسوأ الحالات يكون عبارة عن هيجان بدون أي مفعول، ويخطئ في أن يقدّم لمن يقوم به وعياً بما هو صائب.

التنظيمُ الحالي للعالم والتوجُّه الذي يقوده يبعث على الغضب، إلا أنّ لهما القدرة والاستطاعة على جعلنا نعتقد بأنهما الطريق الوحيدة الممكنة. اجتماعياً، لا ينتجان سوى النِّفَايات ويصفانها بالضرورة المعقولة. وهكذا، يصبح كل شيء مُسَوِّهاً هدفه أن يصبح الاغترابُ، شيئاً فشيئاً، مرغوباً فيه ما دام فقدان الحرية يتحوّل إلى ضمانة للأمن. يظل العمل أساس الوجود لكنه قيمة بدون قيمة لأنهم يأخذون عليه أنه يؤدي إلى إفلاس المقاولات وله ثمن باهض يقضي على التنافسية. وتبعاً لذلك تصبح جميع المكتسبات الاجتماعية عوائق للاقتصاد وتخرب ذاتها بذاتها بتعميق ديونها. أما بالنسبة للمصالح العمومية، فإنها كانت مخطئة في كونها تقدم الخدمة للجميع فيما لها اليوم امتياز أن تجعل الجميع يؤدي ثروة بعض الأفراد.

* الإشارة هنا واضحة لكتاب ستيفان فيسيل «عبروا عن سخطكم» ! Indignez-vous، الصادر سنة 2010 بفرنسا. والمقالة رد غير مباشر على فكرة الكتاب.

سيكون الفرق بين الواقع وخطاب المستفيدين في السلطة باعثاً على السخرية إن هو لم يكن يتسبب في تعاسة ملايين الفقراء والعاطلين عن العمل : فهو اجتماعياً بذيء وإنسانياً قاتل. كل شيء يبرهن على أن أرباب المقاولات والسياسيين الذين يخدمونهم لم يقبلوا على الإطلاق بالتقدم البطيء الحاصل بفضل العمال والموظفين لدرجة أنهم يعجّلون بالتدمير. فأخذ أسلحتهم الحالية هو تغيير المكان : والحجة هي البحث عن يد عاملة رخيصة، لكن حجّتهم الأساسية هي تقليص تضامن العمال فيما بينهم عن طريق البطالة حتى يحوّلهم إلى أشخاص طيّعين.

كل هذا مُبتدل جداً بمجرد النطق به لكنه يثبت أن الإجراءات، التي هي نظرياً إجراءات اجتماعية تتخذها السلطة، واجهتُ لمكان تفريغ النفايات بحيث يتم بالتدرّج تمزيق قانون العمل. ثم، من الذي ينظّم العمل اليوم، وبالأخصّ في المصالح المخصوصة ؟ إنه «رب العمل». وما هو هدفه الأساسي ؟ هو أن يضع العامل باستمرار تحت ضغط الكفاءات التي ترمي إلى نزع صفة الكفاءة عنه، إما ليغادر العمل، أو لتتهدّد قواه بالعمل المستمر وبزيادة لا تتوقف لنسبة المزدودية.

لم تعد النوعية، في هذا النظام، هي الحاسمة، بل هي الكمية. يتعلق الأمر بالعمل الدائم على بذل مجهود في إنتاج عدد أكبر لأن العدد يُجمَع، يُضاعَف ويكون جاهزاً للإحصائيات فيما النوعية تفلت من كل قياس. والنتيجة بلوغ رقم قياسي من المنتحرين المهنيين، واختيار المردودية كميّار وحيد للجودة. لهذا الاختيار تأثيرات تشجع على الانحراف في مجالات كان فيها الانتظار، الصبر، التأمل، والنضج هي الحاسمة، لكن المردودية لا تنتظر : فهي إما أن تتحقّق الآن أو لا تتحقّق. ينطبق الأمر على أعمال كما على أطعمة، يجب أن تستهلك بمجرد صنّعها تحت طائلة أن مصيرها سيكون المزبلة أو الإتلاف.

توكّد لنا الأخلاق الجديدة أنّ الشيء المطلوب جداً هو الأفضل بطبيعة الحال. والعددُ برهان : أي برهاناً على أن الغالبية هي الأكثر تمثيلية وأنها تستحق ممارسة السلطة. هذا المبدأ غير قابل للنقاش ما دام قاعدة الديمقراطية. لن نعرف كيف نكون مسؤولين لا عن الدعاية ولا عن الديماغوجية ولا عن قدرة

من يستعملها برمتها لصالحه ما دام نجاحه يبرهن على أنه يملك بالضبط القدرة الملائمة للوظيفة التي يحتلها أو يطمح إلى بلوغها.

لم يعد من الممكن تجنُّب هذا المشهد : فهو عَوَضَ الفكر السياسي. تعتبر ضالته بمثابة الشفافية. وهو بدوره يعود إلى نوع من «الإدارة» المُعمَّمة التي لا شيء يفصح نفايتها : نفاية نظيفة، بدون إتقان ظاهر، بدون حقارة ولا عرق. لقد كانت النفاية القديمة مادية وملموسة؛ أما الحالية فهي تشوية لكل خاصية جسدية؛ إذ ينزع عنها فاعليتها ويحرمها من كل بُعد إنساني. فتقسيم المهام، والمنع من المبادرة، وفقدان الالتزام الشخصي تدمر كلها معنى العمل والرغبة فيه. لم يعد ثمة محاورون، لا شيء غير أصوات آلية بمجرد أن نحتاج إلى معلومة. فبدلاً من الانتباه الطبيعي والمتبادل، هناك الانعزال والوحدة.

إن المطلوب هو نزع الطبيعة الإنسانية عن العلاقات العمومية في التجارة، في البنوك، والمكاتب. ففي أي شيء تفيد إضاعة الوقت التي تتسبب فيها العلاقة عندما تكون المردودية هي وحدها ما يهم؟ الهاتف، الأترنيت والرؤوبات تأخذ بفاعلية مكان البائعين والشبايك. تنقص الخدمات باستثناء الآلات، التي هي من جهة أخرى عاملون نموذجيون لأنها، عندما تُشغل، تخضع إلى أقصى حد وتعمل حتى الإنهاك. عندها يصبح قانون العمل مشوهاً باتفاقيات في إطار المقاولات : حيث سيصبح بإمكان العمال أن يخفّضوا قليلاً من أجرتهم ليُنقذوا عملهم ويحدّوا على هذا النحو من تأثيرات الأزمة.

من بين أجمل اختراعات الرأسمال هي، فضلاً عن ذلك، هذه «الأزمة»، التي تصلح لنشر الذعر في المتخيل الجماعي حتى تهيئه للتضحيات التي تعتبر حتمية وستعمل، باسم التقشف، على العودة إلى الوضعية العادية، إلى هيمنة المال. امتياز آخر : كلما استمرت الأزمة يكون من حق البنوك أن تسرق الدولة ومن حق الدولة أن تسمح بأن تكون مسروقة. بل أكثر من ذلك، إن من واجب الدولة، بفضل الاتحاد الرأسمالي، المسمّى الاتحاد الأوروبي، أن تُفقر شعبها كي تسدّد التكاليف المستحقة عليها للبنوك التي شجعتها على أن تصرف ما يفوق إمكانياتها.

الأزمة وسيلة في آن للقمع والضغط بقدر ما هي طريقة ناجعة في تعزيز السلطة عندما تبدد السلطة صورتها بما يتجاوز الحد من مظاهر الظلم. فهي تزيل عن السلطة الشعور بالذنب وتسمح لها باتهام الظروف، والمزورين الاجتماعيين، والمهاجرين السريين، وأيضاً بلا مسؤولية المعارضة. تعمل الأزمة على نسيان الوعود التي لا يتم الوفاء بها ونسيان الفساد: فهي تحتل جميع الواجهات السياسية لتعرض ما يشفي غليل الرئيس ووزرائه، الذين ينقذون اليورو ويعاقبون أوروبا. بل ويصل الأمر إلى حد التباهي خلال الأزمة بالتأثيرات الحسنة لنظام التأمين الاجتماعي الذي يعملون مع ذلك على تدميره. وتنزع الأزمة مسبقاً فتيل التوتّر الناتج عن التمرّد والهيجان الشعبي بواسطة ملء الرؤوس بالصور الإعلامية التي تسلب الناس مقاومتهم.

احتلال الرؤوس هذا ذو فاعلية متقنة تُتممه الكارثة التي وقعت في التعليم الوطني. يجب تقنين الذكاء كي يكون مقتصراً على النخبة التي تسيّر السلطة مما سيجنّبها رفضاً ذكياً هو الآخر. نعلم أن الاستهلاك المبالغ فيه للصور البصرية يؤدي إلى فراغ ذهني لا يملؤه سوى تكرار هذا الاستهلاك. كما نعلم أنّ النظام يعتمد اليوم على اختراع شهية تفتحها بدون انقطاع تلك السلع الموجودة لإثارته فيها هي توحى بأنها ترضيه.

هل يمكننا أن نغيّر الوعي الذي كوّنته الشروط العامة بداخل كل واحد منا؟ جميع الصلات الاجتماعية التقليدية تساهم في خضوع الوعي: العائلة، الملكية، العمل. لا ينبغي والحالة هذه إلا قليلاً من التأمل لنذكر أن حاجتنا إلى العمل والاستهلاك، أن هذه الحاجة الحيوية يمكن أن تتحوّل إلى رأس مالٍ فرديّ بالانفصال عن التبعية القدرة للرأسمالية التي تستغل العمل متباهية بصيانه. وعندئذ سيصبح من الممكن اختيار المتعة ضد السوق.

هذا الاختيار، بطبيعة الحال، من الممكن أن يهدّد النظام ومن الممكن أن يكون في حد ذاته ثورة: ثورة سلمية قوامها الضحك والرفض. وخطأ فشل جميع الثورات المتتالية وقع في إرادة الاستيلاء على السلطة لأنها، أكانت ثورة أم لم تكن، لا تتغيّر على الإطلاق. عندما يصبح ما هو إنسانيّ ذا أولوية وكذلك التضامن الذي يتطلبه: فلن يتعلق الأمر بالاستيلاء على السلطة بل بالحد من قيمتها إلى الأبد.

بخصوص بلانكي*

من المعلوم أن أوغست بلانكي هو في الوقت نفسه نموذج السجين السياسي لطول مدة اعتقاله، التي دامت 43 سنة وشهرين، ونموذج المناضل بمميزات الخطيب، والمفكر والمنظم. لم يكتف بتعليم الآخرين وبتحوية في نفوسهم، بل ذهب إلى المتاريس، ومنذ 1827 أصيب فيها بضررتين بالسيف وبرصاصة مسدس. ناضل أيضاً في دروب باريس خلال يوليوز 1830، وخلال 1831، 1832، 1839، وهو ما أدى إلى الحكم عليه بالإعدام، في 31 ماي 1839، وتحول الإعدام إلى سجن مؤبد. ولسوء حالته الصحية تمّ العفو عنه، لأنه لا علاج له من المرض، لكنه رفض هذا العفو وبقي في مستشفى سجن مدينة تور حتى 24 فبراير 1848، اليوم الذي أتى فيه إلى المجلس التأسيسي للدفاع عن إرجاء الانتخابات لأنه يجب أن يكون للشعب وقت ليتعلم حتى لا يصوت، مخدوعاً بالدعاية، على أعدائه. وفي 17 مارس، قاد مظاهرة شارك فيها مئة ألف عامل. وفي 26 ماي، تم توقيفه وحكم عليه بعشر سنوات سجناً. محاولة كتابة سيرته، في هذا الكتاب**، هي بطبيعة الحال، مواصلة وتطوير ملحمة هذه المقاومة، ما دام بلانكي لم يستسلم قط للمعاملات الرديئة، من تعذيب وظلم، لكننا الآن في 2015، ومن المفيد أن نسأل التاريخ ونطلب منه جرداً للحسابات بدلاً من أن نتملق أنفسنا، هناك، بمستقبل لم يتحقق. وما يظل مثالياً - وبالتالي مفيداً - في مسار بلانكي حتى ذلك الحين، هو طلبه بأن يُعطى الوقت للشعب كي يتعلم قبل أن يُدعى للإدلاء بصوته في الانتخاب. لم يفعل

* المقصود هو المناضل الفرنسي أوغست بلانكي (1805 - 1881).

** كتاب :

البرلمان، بطبيعة الحال، شيئاً من ذلك، ويلاحظ بلانكي « أن الإعلان المتسرع عن الانتخاب العام في 1848 كان خيانة مدبرة، أدت إلى تثبيت الرجعية في السلطة». الناخبون مخدوعون في 2015 كما كانوا في 1848، وهو ما لا يمنعهم، أيضاً ودائماً، من أن يعتبروا الانتخابات كأهم مكسب ديمقراطي. لا أحد قام بإحصاء حصيلة الأكاذيب والاختلاسات المتراكمة مدة 167 سنة من تسليم السلطة لبرلمانات تصبح بسرعة فاسدة بالسلطة. وعند هذه الكارثة التي نادراً ما تم تنفيذها وتطول مدتها على الدوام، يبقى بلانكي هو الشخصية السياسية الكبرى الوحيدة التي لم تمارس أيّ خدعة، أيّ خيانة. ومن المثير أنه كان أكثر من ذلك ملتزماً إلى حد بعيد، ومثلاً يحتذى لحد أن ماركس اعتبره بمثابة «رأس وقلب الحزب البروليتاري في فرنسا»، ثم رفع إنجلترا من قيمته قائلاً عنه إنه «الإنسان الوحيد القادر أن يكون على رأس الحركة الثورية في فرنسا».

هل كانت هذه «الحركة الثورية» واعية بالدور الذي كان يلعبه بلانكي على رأسها؟ إن القمع، الذي كانت فاعليته أقل مما هي عليه اليوم، استعمل كل شيء للحد من تأثيره أو تحييده. والشبان الذين قادوا كومونة باريس استفادوا جميعاً من تأملاته ومن نصائحه، لكن عدوه اللدود، الرجعي جداً أدولف تيير، عرف كيف يتقدم ويعتقله في الوقت المناسب ليحول دون ربط أيّ علاقة بينه وبين الثورة الباريسية. ومن المحتمل أن حسّ التنظيم لديه أعطى قوة للمقاومة لكنه كان باعثاً بالإضافة إلى ذلك على القمع.

لأيّ شيء تعود الهالة المتعظمة لبلانكي بين 1830 و1870؟ الواقع أن بلانكي، بخلاف الاشتراكيين الفرنسيين لبداية القرن التاسع عشر، الذين كانوا جميعهم مثاليين مثل سان سيمون أو فوريي، قام، انطلاقاً من فلاسفة عصر الأنوار، بتطوير عقيدة مادية استوحاها آلاف المناضلين العمال إلى غاية الكومونيين. لم تخضع قط هذه «العقيدة» لبناء لأنها تركز عنايتها على الممارسة المباشرة أكثر من النظرية. كانت تعتقد أن ثمة دينامية طبيعية تثير حيوية الجسد الاجتماعي وتدفعه إلى مصارعة القمع، الذي يمارسه أصحاب الامتيازات من مالكي وسائل الإنتاج وبالتالي السلطة. كان بلانكي يعتقد أن الثورة ستتطور على هذا النحو حسب احتياجات ستقود الطبقة العاملة، عبر مراحل، نحو الشيوعية.

فكيف يمكن بلوغ ذلك؟ من البديهي، بالنسبة لبلانكي، أن الثورة، إن هي لم تندعم بالتعليم، سيكون مآلها الفشل، لأن السلطة المهزومة ستسلم بسرعة تسيير الأعمال. في حين لم يتم بلانكي بالتنظير لمرحلة انتقالية، هي التي ستظهر فيها سلطة مضادة تستولي على السلطة فيما هي ستبقى سلطة مضادة. لربما لم يطرح هذه المسألة، التي دمّرت، منذ ذلك، جميع الثورات الناجحة، لأنها لم تتسلم قط السلطة ولم تمارسها. ثوريان آخرا كيران فقط وجدًا نفسيهما في وضعية مماثلة: أنطونيو غرامشي وفكتور سيرج، أما الآخرون فقد تقلدوا زمام السلطة. ونسوا - من لينين والذين أتوا بعده حتى فيديل كاسترو - أن يتحدوا السلطة بمجرد استلامها.

وخلاصة القول، الذي هو هنا مجرد جملة اعتراضية تستدعي التأمل، أن بلانكي لم يترك فارغاً ذلك الوقت الذي يمتد من الانقلاب على القمع إلى الوقت الذي تصبح فيه السلطة للجماعة. وبخلاف الماركسيين الذي يراهنون على الصراع الطبقي، يظن بلانكي أن الثورة تحتاج لكي تستقر إلى عمل «المتجردين عن طبقتهم»، المنحدرين مثله من البرجوازية، والذين ينظمون «الجموع» التي يُغريها أن تتشّت في تمرد غير منسجم. وبما أن الجمهورية تحافظ في عهد عودة الملكية والإمبراطورية على هيبة النظام الذي لم يصبه الخراب، يحتفي بلانكي بالجمهورية التي يعتبرها كهدف أول: «الجمهورية هي تحرير العمال، هي نهاية الاستغلال، هي مجيء نظام جديد يخلص العمل من استبداد الرأسمال...» أضف إلى ذلك أنه لا شيء أغلى من الشعار الشهير للجمهورية: «الحرية، المساواة، الأخوة».

بمجرد أن تصبح المساواة القاعدة العامة، فإن التوعية التي ترافقها تجعل استغلالاً مضدري الثروة الاجتماعية: الذكاء والعمل، شيئاً لا يطاق. ويكتب بلانكي: «المساواة تقتل الأناية ولا تعيش إلا بالتفاني في العمل». ويوضح لاحقاً «العمل، هو الشعب؛ الذكاء، هو الناس المتفانون الذين يقودونهم...» وها هو يتضح دور التفاني في مواصلة الفعل الثوري ما دام هو ميزة «النازليين عن طبقتهم» الذين يساعدون الشعب على تحرره. ويوضح بلانكي من جهة أخرى، «ليس للذكاء قوة حقيقية إلا بشرط أن يكون أخلاقياً، أي نافعاً

للجموع». كل ذلك يدعوننا إلى أن نستخلص من هذه الجملة طبيعة الالتزام الذي طبع حياة بلانكي.

فاعتبار «التفاني» كأه الفضيلة العلمانية للنضال، تأكيدٌ بطبيعة الحال على الأخلاق أكثر من السياسة. ولا يجب نسيان أن المعركة الاجتماعية تقوم، بالنسبة لبلانكي، على الفصل بين الدين والدولة، بسبب أن الكنيسة وضعت على الدوام الدين في خدمة النزعة المحافظة، وبفاعلية أكثر مما كانت مكلفة بالتربية الشعبية. فالخلط بين السلطة السياسية والسلطة الدينية يستدعي مقاومة أساسها الوعي بأن الجسد الاجتماعي، مثل جسد الإنسان، نظام عضوي تحركه طاقة مبدعة - طاقة يحرّفها الدين نحو الخضوع لسلطة إلهية تديم الجهل والسذاجة. إن الطبقة العاملة هي آخر أشكال العبودية و«المتنازلون عن طبقتهم» دورهم هو قيادة معركة العمال ضد القمع.

كيف يمكننا، في 2015، ألا نرى في هذا الصراع وعناصره طوباوية ذات قيمة محدودة مثلها هي سابقتها؟ لقد سخر لينين إلى حد ما من «المتنازلين عن طبقتهم» عندما كتب: «تنتظر البلانكية تحرير الإنسانية من العبودية المأجورة لا عن طريق الصراع الطبقي، بل عن طريق تعزيم فئة ضئيلة من المثقفين...» يذهب هذا الحكم باتجاه الحكاية التي اعتبرت، منذ أمد بعيد، كطوبوي، كل من لم يتبنَّ وجهة النظر الماركسية، وبالأخص الاشتراكية الفرنسية. لكن هل يمكننا، في 2015، أن نجتمع بين صفتي «اشتراكي» و«فرنسي» من غير نفور ما دام لا يستدعيان شيئاً آخر غير الأكاذيب والخيانات؟

وتحتفظ كلمة «الرأسال» عكس ذلك بكل معناها للتدليل على القامع الذي وصل إلى ربح جميع المعارك الاجتماعية. فقد كان في 1871 كما في 1940 بحاجة إلى الهزيمة الوطنية والاستنجد بالغازي البروسي أو النازي لضمان سلطته ضد «الحُمُر». وقد وجد منذ ذاك قناعاً يبدو أنه يضمن، شيئاً فشيئاً، نجاحه. لقد تحولت هذه الوضعية، فجأة، إلى بدئية عندما تأمل هذه الجملة لبلانكي: «يفضل الرأسال الملك البروسي على الجمهورية. فإن لم يحصل معه على السلطة السياسية فسيحصل على السلطة الاجتماعية.»

أليست وظيفة أوروبا اليوم، أو بالأحرى وظيفة برلمانها الذي يُسمّى برلمان بروكسيل، هي أن تكون «ملكاً بروسيا» الذي، وهو يدمر شيئاً فشيئاً المكتسبات الاجتماعية والمصالح العمومية، يضمن للرأسمال «السلطة الاجتماعية»، أي تعويض المصلحة بالمرودية. وفي هذا السياق الذي يصبح فيه تصويت الشعب معرضاً للاحتقار أو للتجاهل بمجرد ألا يذهب في الاتجاه المرغوب فيه، فإن كلمة «الثورة» تعني انطلاقة من ذلك حدثاً لا يردُّ على الدهن. ولم يعد القمع، بالمقابل، مصطلحاً مستعملاً لأنه أصبح وضعية عادية. ويبدو بالتالي من الطبيعي الآن أن 1% من البشر يملكون من الثروات ما يملكه 99% الذين هم بقية البشرية. إن المدارس التجارية، التي هي النخبة الحالية للتعليم، لها أخلاق تتمثل في ثلاث كلمات: أن تصبح مليونيراً. فالسلطة لم تعد تحتاج إلى الكنيسة لكي تفرغ ذهن الجموع. فعالية التلفزيون ووسائل الإعلام، كانت، في ظرف خمسين سنة، أكثر مما كانت عليه فعالية السلطة خلال ألف سنة. ذلك أنه لم يعد من الضرورة احتلال رؤوس بالأوهام، بل يكفي إفراغها. والغريب هو أن بلانكي الذي لم يكن، بطبيعة الحال، يعرف الشاشة وآلية اشتغالها، وصف تأثيرها، قائلاً:

«لا يمكن للمعدة أن تتحمل الإمساك عن الطعام. أما الدهن فيتعود بكل سهولة على عكس ذلك. كلما ازداد ضمورُهُ، قلَّ إحساسه بالحاجة. فالمبالغة في المنع لا يعطيه شهية، بل يجعله يشعر بالاشمئزاز والتعب من الغذاء. لا يحسُّ بمرضه، بل يلتذ به ويستسلم عن طيب خاطر للارتخاء الذي يسببه هذا الخمول. إذا كان صيام المعدة يسبب الموت الفيزيائي، فإن صيام الدهن يجلب الموت الفكري. هكذا فإن الطغيان، بواسطة عملية إضعاف قوة العقل التي تدرك خصائص النفس البشرية، يعرف كيف يصلُّ إلى إخماد معنويات شعب، ويمحوه على نحو ما من الإنسانية. يمكن لأمة أن تتسامح مع قامعها في العبودية، في السجون، في التعذيب، في البؤس، في الجوع، في جميع أشكال العنف، في جميع المصائب، جميع الآلام، لكن الاعتداء على ذهنها، لكن خنق ذكائها، لا يمكن أبداً، أبداً، أبداً! وبالنسبة لجرم كهذا، لا مجال للعفو.»

ضَّروريةٌ، ولكنْ....

أن تكون الثورة اليومَ ضرورية فهذا بديهي، إضافة إلى أن مشروعها لم يتعرض قط للحط من شأنه كما هو اليوم. والحال أن الأمر لا يتعلق بالقيام بالثورة، ولكن بثورة، ومن ثم بالتخطيط لها، إن استدعتها الظروف، انطلاقاً من وضعية خاصة يحصل فيها أن الشروط العامة تُلغىها. فلا بد من البدء بالتأمل في هذا التناقض.

لا شك في أن عنجهية السلطة وصلت ذروتها ككل أنواع الخطوة الممنوحة لأصحاب الامتيازات. بل إنه لمدهش أن نرى إلى أيّ درجة أصبح غيابُ تقاسم الثروات يقلص بلا هوادة من هامش الوهم الذي كان يمكن أن يجعل من هذا الاستحواذ الحصري مقبولاً. إن احتقارَ البؤس يولدُ ياساً مواتياً للثورة، لكنها مضيّدة بسبب أن اليأس قابل للانفجار وليس ثورياً: فهو يهيئ ثورة فلاحين يسهل قمعها وهي في النهاية تخدم القمع.

سيقال إنه يكفي لليأس أن يأخذ الوقتَ لتنظيم نفسه، لكن الشروط العامة تعمل بالضبط على منعه. فلعبة الأسباب والنتائج بطّلت منذ وقت طويل بتأثير من وسائل الإعلام. إن الأغلبية تعودت شيئاً فشيئاً على أن تتحمّل تدمير الحقوق المشتركة: التربية، الصحة، المصالح العمومية، الأخبار. لم يعد هناك شعب، ليس هناك إلا جمهورٌ بلغ حد الاعتقاد، بعد أن سلب من الصلة المواطنة، في أن المرودية تعلق على الخدمة حتى ولو كان الشيء الذي يقوم به مضاداً لمصالحه.

الشعبُ واع بالانتهاز والتقاسم اللذين يخلقان تضامناً؛ أما الجمهور فليس له من مشترك سوى صور عابرة تحته على تماهيات مزيفة أو على الاستهلاك. والنتيجة هي أن القابل للإتلاف، الذي تحوّل إلى تسلية أساسية، هو الحق المشترك، وهو الذي يؤدّي إلى العيش في حاضر بدون ذاكرة وبدون تأمل. فاستعراض الصور يحتل الرأس من غير أن يحدث فيه شيءٌ آخر غير حركة تكرار تنويع وهمي تبقى له صفةُ الآنية على الدوام. وهكذا، لم يعد وجود لأي منظور، لا شيء غير شهية تتجدد من دون توقف بالإشهار.

سرعة دوران الصور أهمُّ من مضمونها، وفي السرعة يتكوّن المعنى. لقد فهمت السلطة مؤخراً إلى أي حد يمكن لهذه السرعة أن تأخذ مكان الفعل بفضل الانبهار الذي تنتجُه، ومن هنا يأتي الاحتياج المحموم لرئيس يخلط كل الأنواع حتى يضاعف حضوره في جميع المجالات. والخطر، بالنسبة للسلطة، هو أن فاشلاً ربما تكون له آثار سلبية لعدد من المرات أيضاً، لكن هذا لا يصيب إلا الشخص الفاشل، وليس النظام الذي أصبح منذ الآن فصاعداً شديد الفاعلية لأنه عمل على تلغيم التمثل بأكمله.

ننسى أن التمثل يشرط، لأنه جزء منا، جميع العلاقات داخل الجسد الاجتماعي وأن خاصية التعبير لدينا تعود إليه مثلما تعود إليه قدرتنا على التأمل. على أن للتمثل ميلاً أكثر فأكثر، بفضل وسائل الإعلام وقدرتها دائماً على الاحتلال الذهني، إلى ألا تكون سوى التسجيل السلبي للفرجة الذي يتم اقتراحها باستمرار على شاشة التلفزة. فهذه الفرجة، بخلاف ما يقال، لا تعلم: إنها تقتصر على احتلال الرأس وصرف الانتباه بترفيهه. ولا يبقى، لمعارضة الفرجة، سوى مصاعب الحياة اليومية، التي تؤدي بطبيعة الحال إلى اليأس.

لقد تمت الإشارة من قبل إلى هذا اليأس وإلى التمرد الذي يمكن أن يتولّد عنه، لكن هذا اليأس كثيراً ما يوجّه الغضب نحو ردود أفعال عنصرية ووطنية تُحكم السلطة سيطرتها عليها لتعطي سياسة الإقصاء أو الانتقاء الشرعية وتبرر التعسف. إن صناعة السلبية الاجتماعية جارية منذ سنوات: فهي تتبع شيئاً فشيئاً عملية إفراغ منظم للدماغ تم التخطيط له حسب اعترافات المدير السابق للقناة الفرنسية الأولى، الذي قال عن نفسه إنه ركز كل جهوده على الوصول إلى إنتاج «دماغ جاهز»...

هذا الوصف لواقع حال وسائل الإعلام يقول، مهما كان مجملًا، لماذا لا يمكن للثورة، رغم ضرورتها المتصاعدة يوماً عن يوم، إلا أن تكون غير ملائمة في هذا الزمن الذي ينادي عليها ويرفضها. وترجع قوة الرفض إلى تحويل الذهنيات التي للسلطة وسائل، لا فقط للتلاعب بها، بل لمنعها من الطاقة التي لا غنى عنها لتنظيم التمرد. وحتى لتصوره. يضاف إلى ذلك أن المعارضة لا تعدو أن تكون ظاهرة، فالحزب الاشتراكي قام من أجل الشروع في الخوصصة والإصلاحات ذات الطابع المضاد لما هو اجتماعي بأكثر مما قام به اليمين الذي يدّعي خوَصّ المعركة ضده، ولكنه اليمين الذي يكتفي بالصراع معه على السلطة. وباختصار، فإن كل لجوء إلى جعل التفكير في الثورة لا ممكناً، في السياق الحالي، مدعّمٌ فضلاً عن ذلك بالعمولة. والحال أن الشعور بضرورة الثورة يؤدي إلى القول بأن الوضعية الراهنة لا تجعل التفكير فيها غير ممكن إلا في الحدود التي تظل الثورة، المحالة دوماً على نهاذج قديمة، غير مفكر فيها.

هذا اللامفكر فيه يخدمُ مصالحَ الذين يحسون فيه بالضرورة، وذلك لأن الثورة تفترض الاستيلاء على السلطة ثم إحداث تغيير جذري في النظام الاجتماعي. إلا أن كلَّ الثورات التي اتبعت هذه الطريقة لم تنجح، إن هي أحكمت سيطرتها على السلطة، إلا في وضع نظام تداعت بسرعة مكانته بسبب ممارسة التسلط وإعادة تشغيل الأطر القديمة للأمن والجيش، فلم يستطع هذا النظامُ إلا أن يضيف الحية إلى الضغط. جميع الثورات ما عدا كومونة باريس، لكن هذه لربما لم تكن محصنة من نكبتها إلا بعنف القمع الذي دمرها.

عدم الرغبة في أخذ السلطة بحجة أنها تحط من قيمة الآخذين لها يبدو غير ذي معنى ما دام التغيير يمرُّ من هناك. فكيف يمكن أن نمنح لأنفسنا ضماناً ضد التداعي؟ بواسطة مراقبة كانت قاعدة عمل الكومونة التي كانت تحرص على أن يبقى النوابُ تحت أنظار متخبيهم... ينتج عن هذا النظام أن كل تفويض للسلطة يكون تحت إمرة نفوذ مضاد يمثله جميع الناخبين. هذه نظرياً هي الحالة في ديمقراطياتنا، لكن ذلك لا يشتغل بسبب ابتعاد المنتخبين، وبسبب طول مدة انتخابهم، وبسبب وسائل الإعلام التي جعلت من الآن فصاعداً من السياسي فرجةً وعوضت الرأي بنظام تقييم المتابعة التلفزية.

سابقاً نظن أن الثورة كانت تتم عبر امتلاك وسائل الإنتاج؛ فإذا هي م تأكيداً عن طريق امتلاك وسائل الاتصال بغاية أن نعيد لكل شخص ككرة ووعياً مواطناً. أليس ذلك طوباوية؟ إن ثوريي القرن التاسع عشر، من بلانكي، كانوا مقتنعين بأن الثورة لم تكن لتأتي إلا من «المتجردين منهم» أي من أبناء الطبقة الحاكمة الذين تخلوا عن امتيازاتهم ليضعوا في خدمة مصالح الشعب. فهل يمكننا اليوم أن «نجرّد طبقياً» وسائل لنجعلها تلعب دوراً ماثلاً؟

حب السلطة يُعدي لدرجة أنه نجح في نقل عدواه إلى محاولات التغيير، التحويل. فلا بد من نزع الاعتبار عن السلطة، ولكن موجودة بفسادها، بتجاوزاتها، بمظالمها. لكل شيء في مجتمع الفرجة جوري يُصيب بالغرور كل حدث ويطل خطورته. فالإعلام لم يعد إلا إلى اللامبالاة.

هذا ضد ضرورة الثورة، وهو يريد أن يقنعنا باستحالتها. فلم لا هذه الاستحالة بدورها طوباوية؟ طوباوية السلطة التي، بدلاً من أن للثورة بالقمع، كان لها الذكاء المنحرف لأن تجعل الرؤوس غير جديرة ببالثورة. المسألة على الدوام، منذ ماركس ورامبو، هي تحويل العالم للحياة. والذين لا يتخلّون اليوم عن الثورة معزولون أكثر من أي وقت ما يشتركون فيه هو عدم الاستسلام لأن الضرورة تسلّحهم بانتظار لا من يكون خارجة للحياة معني. إنهم لا يتوهمون شيئاً وهم يعلمون الضرورة يجب أن تضاء بكشف مفاجئ يعمّمها على الفور. عندئذ، في ضياء، تتعلّم الرؤوس بسرعة، مؤقتاً أو نهائياً، وتضع حداً للمستحيل.

II. مع فلسطين

اجتياحاتُ إسرائيل

تصلحُ كلمة اجتياح، في النشرات الإخبارية الأخيرة لإذاعة فرانس كولتور إذاعة فرنسا الثقافية، لوصف العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان. هذه الكلمة تشد الانتباه لأنها تُستعمل لأول مرة بالمقارنة مع الكلمات التي تستعملها القنوات الأخرى. فمعنى الاجتياح حسب معجم ليرّي سابق؛ وبالتالي فإن من يقوم به يمرُّ فقط على الأرض التي يُجرّبها. ورغم أن هذا التعريف يعود إلى قرن ونصف فهو يصف بدقة عملية إسرائيل باستثناء كون السباق يخرقُ هذه المرة الفضاء الجوي، ومن ثم فإن الخراب يسقط بالدرجة الأولى من السماء. ويجيل معجم ليرّي على الكلمة اللاتينية *incursio* التي يترجمها بـ«الغارة». ومراجعة معجم غافيو يعطي معنى «صدام، هجوم» لكلمة *incursio*، ثم معنى «ارتمى على» لكلمة *incursito*، و«انقضّ؛ هجم» لكلمة *incursio*. ويقول معجم المترادفات إنه لا يجب الخلط بين الاجتياح الذي هو نتيجة الاقتحام المؤقت لمجال ليس في ملكية المُجتاح وبين الاقتحام الذي يكمن في الدخول بكل قوة إلى مكان والاستقرار فيه.

الطيرانُ هو الوسيلة الناجعة للقيام بـ«الاجتياح» لأنه يرتمي على هدفه ويعود للتوّ إلى قاعدته العسكرية. فالدباباتُ، والفرقُ الخاصة، والمشاةُ مجبرون، بالمقابل، على الاقتحام حتى ولو لم تكن رسمياً للقيادة نية الاستقرار. والجيش الإسرائيلي المسمّى تُساهال يجمع بكل وضوح منذ نصف قرن بين الاجتياح والاقتحام ليُنزل بجيرانه أكبر الخسائر.

يبرهن تاريخُ المرحلة بالفعل على أن وجودَ وسلوكَ نَسَاهَال يجعلان من الاجتياح والاقترام منهجية للإرهاب الوحشي الذي تتغذى ممارسته بالعمليات العنيفة. يبدأ ذلك، من الإغلاق التعسفي دائماً إلى مُصادرة الأراضي، ومن تدمير بساتين الزيتون والبيوت إلى الاغتيال الموجه، ومن قصف البنيات التحتية المدنية إلى قصف المدنيين، ومن اختطاف واحتجاز المسؤولين السياسيين إلى اعتقال وتعذيب أيِّ شخص كان بسبب سوء حظ وجوده في المكان غير المناسب واللحظة غير المناسبة. يتم كل هذا بحجة الحق في الدفاع عن النفس والحق في الأمن اللذين يؤدّيان إلى انعدام عام للأمن، لا فقط حول إسرائيل ولكن في جميع مناطق الشرق الأوسط.

وأمام هذا الكمّ الضخم من أعمال العنف، التي لا تنجح إلا في أن تسترجع وتذكّر بأعمال عنف أخرى ذات مرجعيات للأنظمة الشمولية تبعث على السخط، يبدو أن مجرد التفكير السليم من شأنه أن يقود إلى أن يُطلب من السّلم ما لا يُمكن للحرب الحصول عليه. لكن لا، دولة إسرائيل تتعنّت في مواصلة القمع والخوف والتهديد حينما تنتقل إلى أعمال هدفها هو ترهيب العدو الذي تقوم في الحقيقة بصنعه. مع ذلك فإن هذه الأعمال، التي نحن بصددنا تبليغ، هذه الأيام، درجة يصبح فيها ما هو غير قابل للتبرير منافساً للوحشية. وحشية تستعير تكنولوجية حربية تحوّل المذابح إلى قضية لإنسانية هي التي تنعتها الأخبار بـ«الأضرار الجانبية».

لا شك في أن الحسّ الإنساني يحتاج إلى الاتصال، إلى الرؤية المباشرة، أو إلى تقابل شخصين وجهاً لوجه حتى يعي القاتل بحق القتل الذي يتصرف فيه. ويمكننا الاعتقاد في أن هذه الحاجة ليست حالة جندي المدفعية ولا الطيار اللذين يطلقان النار على هدف، لكن كيف يمكن لنا أن نمنح هذا الظرف المخفف للجنرالات، للوزراء، ولرئيس الحكومة الذي أقل ما نتظره منهم هو أن يعرفوا ما يفعلون؟ عندما نقارن خطورة الأضرار بالتبرير الذي يعطيه لها المسؤولون الإسرائيليون، نتساءل هل ما يتنصر لديهم هو الكذب أم العنصرية وهم يتسارعون نحو الحث على الجريمة.

بلى، جزءٌ كبير من استعلائهم في التنكر للوقائع يستند إلى المساعدة المتواصلة والسلوك المثالي للدعم الأمريكي، الذي عمَل بتفوق على إنجاز الديمقراطية في العراق وأفغانستان. إن جرائم الحرب، وتعذيب السجناء، والمذابح تتغير طبيعتها بعد وصفها مباشرة بالحرب على الإرهاب. بل إنهم يحصلون من هذه الصفة نفسها على الارتياح. ثم إن ضحايا هذه الحرب ليس لهم الحق بطبيعة الحال في وضعية الضحايا؛ إذ يكفي أن تلتصق بك صفة إرهابي حتى تتوقفَ عن أن تكون إنساناً.

نعين في إسرائيل منذ سنوات، والشهادات بهذا الخصوص متوافرة، تدريباً على الاحتقار. على احتقار الفلسطيني، الذي يُهان كل يوم عند نقاط العبور، محروماً من العمل، محروماً من الماء، من الكهرباء، من الطعام. تُساء معاملته بسبب نعمٍ أو لا، معتقلاً بدون محاكمة... ليست هذه إلا الأشكال الألف لقمع لا يتردد في اللجوء إلى قذائف المدافع، إلى القنابل، إلى إطلاق الرصاص في غزة أو عند الجدار الشهير الذي يعمل على تحويل الضفة الغربية إلى مركز اعتقال.

تتلازم خطورةُ الوضعية التي نشأت على هذا النحو مع عشرات من القتل أغلبهم من النساء والأطفال. كل هذا تمت إدانته دون جدوى من طرف مقالات وأعمال وثائقية وكتب، لكن لا شيء يدين التدهور الأخلاقي الذي تخلفه الممارسة المستمرة للعنف لدى الإسرائيليين. إذا كان ثمة احتمالٌ في أن جنديّ المدفعية والطيار لا يريان ما يفعلان، فإن القامع يراه بقوة عندما يترك أشقياء ينتظرون ساعات خلال اجتياز المعابر، عندما يقتحم الأبواب، يحطم الأثاث، عندما يدمر بيتاً بدبابة بيلدوزير، عندما يطلق النار على أطفال. ولتحمل هذا التقابل وجهاً لوجه، يجب أن يكون الشخص مارس الاحتقار لزمان طويل، بل وجعل منه ثقافته. ونحن نعلم إلى أي حد يجب أن ننزع صفة الإنسان عن الآخر كي نعامله ككائن أذنى.

تنظّم الحكومة الإسرائيلية هذه اللانسانية والاحتقار العنصري الناتج عنها. وهي تندس من المقاومة التي تلاحقها في الوقت ذاته الذي تبذل جهدها للقضاء عليها. من هنا تأتي مضاعفة العنف، الذي يؤكد رغبة في مذبحه ضمنية،

وسُعاراً لعدم إمكانية تنفيذها. هذا السعار يُعمي السيد أولمرت وجماعته ما دام يدفعهم إلى القيام بعمل يتعارض مع مصلحة شعبهم الذي هو أعمى بدعايتهم. هكذا، في اليوم الخامس عشر من تدمير لبنان بالقنابل الأمريكية بهدف التحريض على التبرؤ من حزب الله، المتسبب؛ حسب زعمهم؛ في كل هذا الشر، يكشف استطلاع للرأي أن 87% من اللبنانيين يرون في حزب الله حركة مقاومة تُشرفهم.

الحماقة السياسية مجرمة. لقد رأيناها في العراق، في أفغانستان، ونحن نراها متحسرين في فلسطين ولبنان. والمفجع أن هذه الحماقة لا تلقى أيّ معارضة في الغرب الذي يتخلى عن شرفه عندما يبحث لها عن دوافع تستدعي الاحترام. والبلدان العربية لا تفعل أحسن من الغرب، ولكن لها العذر، بفضل أمريكا دائماً، في أن حكوماتها بعيدة عن تطلعات شعوبها. ولا جديد في إلصاق صفة الإرهابي بحركات المقاومة، لكن، على المستعملين لهذه البلاغة، التي يبدو أنها لا تبلى، أن يعرفوا أنه لمن الخطير الزج بالمقاومة في اليأس.

لم يكن الشرفُ مما يلتزم به الدبلوماسيون والتجار، ولكنه كان إلى عهد طويل قاعدة لعبة العسكريين. فأَيُّ شرف يمكن الحصول عليه من قذف معمل للحليب، من قصف مدرجات مطار مدني أو بنايات السلطة الفلسطينية؟ من المؤسف أن تساهل وجرالاته لم يسعهم على الإطلاق تأمل هذا البيت الشعري الكلاسيكي الذي أصبح مثلاً يُستشهد به في إلحاق الهزيمة بدون مجازفة، «ثمة انتصارٌ يفتقدُ المجد». لم يعد من شرفِ إسرائيل سوى لدى بعض الرافضين للأوامر العسكرية الذين كانوا يمتنعون عن ذبح الأبرياء، لكن الوقت قد فات بالنسبة لتساهال. فهذا الجيش المكوّن من النخبة لم يتدرب إلا على سحق الأضعف منه، لذلك فهو يُعتبر منذ الآن أجبن جيوش العالم.

رُخْصَة القَنْص

تَحَيَّلْ أَنْكَ فِي مَا بَعْدَ مَوْتِكَ، تَنْظُرُ إِلَى قَاتِلِكَ. يَتَقَدَّمُ نَحْوِكَ، بِمَظْهَرِ مُتَكَبِّرٍ
وَمُرْتَاكِ، ثُمَّ يَطْلُقُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِاتِّجَاهِكَ :
- اسْمَحْ لِي، قَتَلْتُكَ خَطَأً !

هُوَ، فِي الْحَقِيقَةِ، قَتَلَكَ مِنْذُ الْوَهْلَةِ الْأُولَى، لَكِنْ بَيَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْكَ مَيِّتاً عَلَى نَحْوِ
كَافٍ، أَطْلَقَ عَلَيْكَ أَيْضاً إِحْدَى عَشْرَةَ طَلْقَةً حَتَّى الْمَوْتِ. كُنْتَ بِإِصْرَارٍ مَيِّتاً مَيِّتَةً
مِنْ غَيْرِ أَلْمٍ، وَذَلِكَ لَمْ يَكْفِهِ بِسَبَبِ أَنَّهُ كَانَ يَرْغَبُ، مِنْ خِلَالِكَ، فِي تَصْفِيَةِ جَمِيعِ
الَّذِينَ يُشْبِهُونَكَ.

مِنْ الْمَوْسَفِ لِلجَلَادِينَ أَنَّ ضَحَايَاهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً. فَهَمَّ
بُودِهِمْ لَوْ يَقْتُلُوهُمْ أَكْثَرَ فَأَكْثَرَ مَا دَامُوا فِي قَبْضَتِهِمْ. وَفِي حَالَةٍ عَدَمِ وَجُودِ هَذَا
التَّفَنُّنِ فِي الْقِسْوَةِ، يَعْتَرِ الْجَلَادُونَ عَلَى مُتَعْتِهِمْ فِي تَكَرُّرِ الْجُرْمِ وَفِي الْكَمِّ. عَلَى
هَذَا النَحْوِ يَقْتُلُ السَّيِّدُ إِيهودَ أَوْلَمَرْتِ كُلِّ يَوْمٍ، مِنْذُ أَنْ أَصْبَحَ مَحْرُوماً مِنَ الْمَسْلُخِ
اللِّبْنَانِيِّ، بَعْضُ الْفِلَسْطِينِيِّينَ. وَالْوَاقِعُ أَنَّ هَذَا التَّمَرُّنَ عَلَى قَنْصِ الْإِنْسَانِ رِيَاضَةٌ
تَمَارَسَهَا إِسْرَائِيلُ مِنْذُ أَمَدٍ بَعِيدٍ، لَكِنَّ السَّيِّدَ أَوْلَمَرْتِ قَامَ بِتَجْدِيدِهَا وَقَدْ اسْتَرَدَّ
رُخْصَتَهُ الدَّائِمَةَ. وَمِنْ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَرِحَ الْقِيَامَ بِذَلِكَ عَلَى نَحْوِ أَفْضَلِ مَا
دَامَ قَامَ مُؤَخَّراً بِتَعْيِينِ أَفِيغْدُورِ لَيْبِرْمَانِ، الَّذِي يَتَمَنَّى تَطْهِيرَ فِلَسْطِينَ مِنْ جَمِيعِ
العَرَبِ، نَائِباً لِرئيسِ الوُزَرَاءِ.

لَا يَمُرُّ يَوْمٌ، مِنْذُ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، دُونَ أَنْ تَعَلَّقَ أَسْمَاءُ نِسَاءٍ وَأَطْفَالُ فِلَسْطِينِيِّينَ
فِي لَائِحَةِ الْقَنْصِ، لَكِنَّ الرِّجَالَ فِيهَا نَادِرُونَ جَدًّا. لِأَنَّنا نَصَادِفُ الرِّجُلِ، فِي

فلسطين، أقل مما نصادف الناشط، الذي لا يملك بكل جلاء شيئاً من صفات الإنساني وهو من الواجب أن يصرع. من هو «الناشط» بالفعل؟ إنه مقاوم لا يقبل أن يكون محتلاً، مُهاناً، مجوعاً. إنه على غير صواب بطبيعة الحال في أن يتمرد على الوضع الذي يريده له المختارون المتفوقون عليه في جميع المجالات. وعلينا أن نعرفَ بصفة نهائية أن الميت مسؤولٌ عن موته: كل وجهة نظر ثانية بلادةٌ واعتقادٌ فاسد. والمسألة من جهة أخرى واضحة تماماً لدرجة أنه لا توجد حكومة غربية واحدة تدين الرياضة الإسرائيلية ولا رئيس حراس القنص. والعالم، في كل الأحوال، ينوءُ بعبء البائسين، وتصفية بعض منهم لا يمكن إلا أن تخفف عنه. إضافة إلى أن هذه التصفية تتطلب تجريب أسلحة جديدة، ستكون مفيدة في سوق الشغل، على غرار الطرق الجديدة في المراقبة وتدمير القدرات النفسية.

المحرومون مجرمون لكونهم محرومين. والحجة هي أن جميع وسائل الإعلام الغربية تتكلم عن التطاحن الفلسطيني، عن الحرب الأهلية بين المجموعات السياسية المتنافسة، عن الفساد الدائم. لقد اعترفت تلك الوسائل الإعلامية أن حماس وصلت إلى السلطة بطريقة ديمقراطية جداً، لكن الأمر الموجه لها جعلها تقول إن حماس تجلب الشقاء للشعب الذي صوت لها. لماذا؟ لأن حماس عاجزة عن صرف رواتب الموظفين وتأمين الخبز اليومي.

لا تشرح أيُّ وسيلة من وسائل الإعلام هاته أنه إن لم يكن في حوزة الحكومة الفلسطينية مليون واحد فذلك أولاً لأن إسرائيل لا تدفع لها حصّتها من الحقوق الجمركية (أكثر من خمسمائة مليون دولار من مستحقاتها) ويجد الجميع من الطبيعي أن ديمقراطياتنا الكبرى أوقفت دعمها وقد قررت أن الفوز الديمقراطي لحماس كان غير محتمل. ولا بد لهذا الشعب، الذي يتطفل على أرضه، أن يفهم ذات يوم أن مجرد وجوده في بيته شيء لا يُحتمل وأن العبودية مرغوب فيها أكثر من الرغبة في المقاومة.

إلا إذا كانت إسرائيل لا تفضل الحصول على احتياطي تراقب سياجه على نحو كامل ويصلح لها، بالتواطؤ مع حليفها الكبرى، لانتقاء مختلف أنواع الطرائد البشرية، من الرؤوس الكبرى التي نجعل منها الهدف حتى المخبر

التعميس الذي لا يتمُّ شراؤه غالباً. فأين يمكن العثورُ على مكان أفضل لتدريب الفرق على احتقار الخضمِّ وحقوق الإنسان؟ لتعترفوا أن الفلسطينيين إذا كانوا، بعد ستين عاماً من الرحيل ومن الخيام والمذابح، مصرّين على ادعاء أنهم السكان الوحيدون الشرعيون لبلدهم، فذلك لأن إسرائيل تحافظ لديهم على هذا الوهم حتى تُوَجَّح بين رعاياها إرادةُ الهيمنة التي تقوّي من وحدتهم. إن العربي الفلسطيني رافعة عملية لتظلَّ إسرائيل متأهبة للحرب: فقنصها يمكنها من تدريب غير مكلف وبدون خطر يذكر.

ليس ثمة فرقٌ كبير بين قناص جيّد وقاتل جيد، باستثناء أن الأول يحمل رخصة للقنص تسمح له القيام بأفعاله فيما الثاني يُمكنه على الدوام أن يكون غير مقبول من طرف هؤلاء أنفسهم الذين يحثهم على القتل. وسيكون من مصلحة إسرائيل، التي يعاني اقتصادها من المصاريف الحربية، أن تنظم غارات على النشاط مع خسائر إضافية توضع بطريقتهم سرية في المزداد العلني. يمكن لذلك أن يجلب لها أموالاً باهضة، فالعالم لا يعدم وجود «جمهوريين» و«إنجيليين» مستعدين ليدفعوا الغالي من أجل الحصول على رخصة للقنص باسم «الخير».

هذياناتُ القائد

كان المارشال غورينغ يقول :
«عندما أسمعُ الثقافة، أشهرُ مسدسي.»

يفرح شارون بخلعِ سرواله والاستراحة، لا لهذه الكلمة، بل لكل ما تصفه هذه الكلمة. الدليل على ذلك يقَدِّمه هذا المقال المنشور في 7 مايو [2002] في صحيفة «لوموند» تحت عنوان : «في رام الله.. في وزارة الثقافة المخربة من طرف تُساهال».

تتمثل أهمُّ المعلومات في هذه البداية : «بمجرد ما تجتاز الأبواب المحطمة بالمتفجرات، تصيبُ الرائحة الكريهة الحلق بالاختناق. ومن مسافات بعيدة، لا تترك الموكيت الملطخة بطبقات داكنة شكاً في مصدر الرائحة. فوزارة الثقافة، التي قام الجيش الإسرائيلي تُساهال بإفراغها ليلة 1 و2 أيار (مايو) [2002]، لم تعد سوى حقل قاذورات.

لقد خلف الجنودُ وراءهم مكاتبَ مبقورة، حواسيب مُحطَّمة وجبالاً من الوثائق مبعثرة فوق الأرض، مختلطة بأعقاب السجائر وفضلات وجبات الأكل والغائط. في كل مكان تصعد الرائحة ذاتها لتخنق الحلق. لم ينج أيُّ قسم من أقسام الوزارة من التخريب، أكوامُ الكتب والصور والرسوم تحمل على شاكلة واحدة أثر المُحتَلِّين. قنيناتُ البلاستيك المملوءة بالبول تصدر المكاتب أو تتمدد عند أسفل الجدران التي ألقيت عليها.»

يوجد، على الدوام، كلام منحط لتعبيرنا عن احتقار الآخر ونحن نقذفه أو نعتف به هتكاً لرضه. يتعلق الأمر بالتلطيخ الذي هدفه حجبُ الإنساني تحت طبقة من الغائط. فهو لا يستطيع في نفيه للآخر كمثيل، إلا أن يتطور باتجاه إشرافه في التعذيب، والقتل والمذابح.

ليس من المذهل أن تنشر الصحيفة ذاتها يوم 10 مايو، ثلاثة أيام على نشر المقال الأول، مقالاً عن هدم الإسرائيليين لجزء من المدينة القديمة لنابلس بدعوى أنها مدرجة ضمن «كنز الإنسانية»، ومقالاً ثانياً كوفى بمكان يتصدر الصفحة الأولى ثم بصفحة بكاملها، الرابعة عشرة، له عنوان «هدايات العار المناهض لإسرائيل». بتوقيع شخص يُدعى كلود لانزمان.

شخصٌ ما لأنه كان يبدو من المستحيل لقذح موسوم بتصرف نذل، باحتقار فظيع وافتراءات، أن يكون من عمل مؤلف كتاب المحرقة، صديق سارتر وخلفه في إدارة مجلة الأزمات الحديثة. لكن تعداد الصفات على إثر التوقيع لا يترك أثراً للشك. نفهم أن حاسة الشم لدى السيد لانزمان ليست ذات أهمية كافية لإخباره بحالة وزارة الثقافة الفلسطينية، لكننا نجد صعوبة في فهم عدم قراءته للصحيفة التي يُطلق فيها لنفسه العنان. ثم نجد صعوبة في فهم كيف أن رؤية سينمائي بارز سيكون لها مجال متقلص إلى هذا الحد. نتظر من مدير الأزمات الحديثة ذكاء إن هو لم يكن قابلاً لتقديم حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني فله على الأقل أن يكون قابلاً بتوضيح المواقف الخاصة بكل طرف، وبالتالي بتقديم فهم. إن دور الأزمات الحديثة طيلة الحرب الجزائرية كان بوسعها أن يقوده، مثلاً، إلى إخراجنا من الهستيريا المنتشرة، بوضع ملاحظة مفادها أن الأعمال الموصوفة اليوم من طرف المُستعمرين بالإرهابية ليست بالبديهية سوى أعمال مقاومة.

لكن معاملة إسرائيل كمُحتل يمثّل، بالنسبة لكلود لانزمان، كلمة عار ما دام يُهمَل كلاً من الطريقة التي تم بها سلب أراضي الفلسطينيين (6) في المئة فقط هي التي دُفع ثمنها) وتاريخ استعمار أصبح يُندد به، في إسرائيل ذاتها، من طرف المؤرخين الجدد ومن طرف سلسلة من أفلام «ب ب س» التي تبعت على الظن بأن فيلم المحرقة للسيد لانزمان كان نموذجاً لها.

والفظيخ، في هذه الحالة، لا يكمن في هذا الجهل التكتيكي، الذي يتقاسمه جميعُ القادة الإسرائيليين وفي أننا، لربما، كنا سننتهي إلى أن نتقاسمه جميعاً لو لم يكن هنا هذا العددُ الهائلُ من اللاجئين المتروكين منذ نصف قرن في مخيمات، والذين يجبُ علينا، بين فينة وأخرى، كما جرت به العادة، على إثر مذبحه من المذابح التي يتعرضون لها، أن نتساءلَ عن مصدر ما لهم وعن لماذا وكيف ومنذ زمن بعيد. الفظيخُ هو النبوة التحقيرية التي يستعملها السيد لانزمان لنزع الصفة عن الذين يمكن أن يؤدوا به إلى وضع يقينياته موضعَ التساؤل. فلنبدأ أولاً بما يتعلق بصفة المتطوعين الدوليين الذين كانوا، وهم محاصرون مع عرفات في المقاطعة، يشكلون بأجسادهم درعاً واقيةً لحمايته. إنهم متهمون بأن لهم على الأخص تمكناً تاماً من الأنترنت وبالتالي من الدعاية المغرضة المبالغ فيها. وعلى الرغم من الشهادات الحاشدة والصور المتلفزة، يؤكد لنا السيد لانزمان، من جهة أخرى، أن هذه البنايات - بنايات المقاطعة - قد ظل أغلبها سليماً. فالحمد لله على أن أيَّ متطوعٍ دولي لم يفقد حياته.

هنا، يقتفي السيد لانزمان، بتملصٍ مدهش، حُطَى الإله المحمود الذي ينطق باسترجاع نفسه (لكن لماذا نهني أنفسنا على أن أيَّ حياة لم تُفقد ما دام لم يكن ثمة خطر؟) مستنداً لاعتبارات غير متوقعة هي هذه: في إسبانيا، حصل شيء آخر. فالرجال الحقيقيون للألوية الدولية، الألمانية، الفرنسية، الأمريكية.. الخ ماتوا بالآلاف، بروح بطولية في معارك تيرنيل Teruel، الباسيط Albacete، مدريد، برشلونة ومالقة. يمكننا أن نغفر للمتطوعين العيش في أزمته تندر فيها الصبغة الملحمية التي تكررهم للصور المشوهة، أزمته بدون عظمة ولا طوباوية. وذلك لا يبرر الانتقال من الصور المشوهة إلى التعريض، إلى المبالغة، إلى الكذب، إلى الدعاية المغرضة، وإلى الشهادة المُلققة.

سُنقُدُّ الانتقال إلى اللغة الذكورية (ضمنياً خصيتان في الدبر) باستدعاء الرجال الحقيقيين في الألوية الدولية الحقيقية. فهل يمكن أن يقلتَ من قبضة لا وعي السيد لانزمان أن القضية الفلسطينية تستحقُ نجدة الألوية الدولية؟ عديدون هم الذين يفكرون في ذلك، لكن كيف يمكن النفاذ إلى بلد يمنعه أصدقاء لانزمان الإسرائيليون من الوجود؟

يبدو السيد لانزمان وكأنه يعتبر اختيارَ موقفِ سلمى صورةً مشوّهةً للوقائع. لا مرء، بالنسبة إليه، في أن الطلقات الموجهة للصحافيين الثابتة ومنع سيارات الإسعاف من الحركة وتعمّد ترك الجرّحى يموتون، ولا مرء باختصار في أن مئات الابتزازات التي تمت معاينتها من طرف الشهود المتباينين على نحو واسع، هي مجرد افتراءات. كل هذا ليس سوى «مبالغات ودعاية مغرضة» الخ. ويضخّم السيد لانزمان اندفاعته ضد «الشهادات الكاذبة المشعلة للحرائق»، خاصة ضدّ ثلاث من بينها التي عرفت كيف تستغلّ كامل التبجيل الذي توليه هذه الصحيفة للثقافة لينشر أصحابها في لوموند وعلى طول صفحتين كاملتين «ثلاثة نصوص بالغة الطول لكُتاب»! ها هو الشيء الذي يترك شُبّهةً تطفو على طبيعتها الحقيقية لأن هذا الوصف يجعلها حتماً تنحو نحو الأدب أكثر مما هي تنحو نحو الصحة. ومن جهة أخرى، فإن غويتسولو، وسوينكا وبريتنباخ، الأعضاء الثلاثة «لما يُسمّى البرلمان العالمي للكتاب» القادمين إلى فلسطين لتقدير الخسائر، لم يكتبوا فيها إلا من 24 إلى 29 (مارس)، وهو، بعبارة أخرى، وقتٌ قصير ليكونوا شهوداً جديين.

ومن غير حق يقدم السيد لانزمان هذه الحجّة: لا بدّ من وقت طويل ليكون الاستطلاع قوياً لكنه كان أقل من قليل ليرؤا، ولْيُعِينُوا، بالضبط، الخسائر والتوترات والاحتقارات. إن أيّ شخصٍ يحمل اسم لانزمان صادق النية يمكنه، إن هو توجه إلى فلسطين وشاهد هذه الاحتقارات، أن يفضحها ليعمل على التهذئة، لكن علمه بكلّ شيء يُمدّه بسلطة ثقافية تفوق بكثير وعي «الشهود الكاذبين الذين يشعلون الحرائق». والنتيجة، هي أنه بدلاً من أن يفند الشهادات، يفند الشهود. والحقيقة أنه يتغوّط فوقهم حتى يقوم بمحقهم ثقافياً، ويجد نفسه على هذا النحو متلائماً مع سلوك الجيش الإسرائيلي في رام الله.

لقد تمّ إعدام غويتسولو في ثلاثة سطور جاء فيها أنه («حكّم وطرف منذ سنين عديدة، عليه أن يطعن في نفسه كشاهد»). وتمّ طردُ سوينكا، النيجزيري الحائز على نوبل، بسبب ارتبাকে وعدم كفاءته.

ومن أجل أن نكون عادلين، علينا الاعترافُ بأن قراءة نصوص غويتسولو وسوينكا مخيبة للأمل. فالأول والثاني يطنبان بالفعل في استعمال اللغة الأدبية

فيما المطلوب هو النظرة الحام. لكن هذا النقص ليس حالة بريتن بريتنباخ، الذي نحس أنه تأثر تأثراً بالغاً، بما رأى وبأن كلماته ترتج بياس ناتج عن أنه لم يلتق بغير القمع والعنف. إن بريتنباخ هو بالتالي الرجل الذي يجب القضاء عليه، وهو ما تفرغ له السيد لانزمان طويلاً. وسنحكم بأيّ طريقة، من خلال هذه الفقرة: «بريتنباخ، حسب ما نعرف، شاعر. ولربما كان شاعراً. وهو لم يعد اليوم سوى خطيب متصنع تأخذه المبالغة: فلا توجد لديه عاطفة حقيقية ولا شفقة أصيلة على الفلسطينيين. فهو المسكون بالفراغ، والمصاب بوسواسه، لا يستطيع أن يقيس إلا فداحة أقواله، لكنه، وهو العاجز عن الكف عنها أو عن التراجع إلى الوراء، يعارض بالتصعيد وبالمزايدة (ولنقل بالمناسبة، إن هذا يصف بدقة آلية اتخاذ القرار لدى أدولف هتلر، الذي كان يقيد نفسه بكلمته ويتحدّى المستقبل على هذا النحو، بمعنى انه كان يعلن أن قراراته السيئة غير قابلة للتراجع لأن قلبه كان أجوف)».

العبارة الموضوعية في الأخير بين قوسين دالة: «هدايات الاحتقار»، لا توجد حيث يضعها السيد لانزمان، بل هي في قلبه الشخصي. وإذا كان لبريتنباخ الحق في كلمات المقارنة المنحطة مع هتلر، فلأنه، من بين الثلاثة الذي شنع بهم السيد لانزمان، الصوت الذي يملك صلاحية أكثر من سواه. فبريتنباخ يعلم، بالتجربة، كيف يتعرّف، في وضعية الميز العنصري التي يُعامل بها الفلسطينيون، على وضعية كانت وضعيته هو في جنوب إفريقيا، بلده. فتصديّه للميز العنصري بزواجه وليس بكلمات المعارضة فقط، عرف التهديدات بالقتل وسنوات طويلة من الاعتقال. وبخلاف السيد لانزمان، يعرف بريتنباخ عمّ يتكلم ويعبر عنه بلغة أخوية تجاه الفلسطينيين، لكن بدون بغض للإسرائيليين، لأنه ليس قاسياً إلا مع قاداتهم. الشيء الوحيد المؤلم (بالنسبة لي) هو أن أعلم أن هؤلاء الكتاب الثلاثة قبلوا مصافحة شمعون بيريس، السياسي الانتهازي الأشد خيانة في زمننا. لكن هذه الالتفاتة كانت بالتأكيد جزءاً من السياحة الإنسانية التي يؤاخذهم السيد لانزمان عليها قبل أن يتفوه بغطرسته العادية بهذا السؤال الساحق والأخير:

«لماذا، مثلاً، لم يقل مخبروكم، أيها السيد بریتنباخ، أنّ أشجار الزيتون المخلوعة هي التي كانت توجد على جانب الطريق؟ فالتقناسة يتربصون وراء أوراق الشجر ثم يفرون، عملهم منقذ».

هل رأى السيد لانزمان في وقت ما شجرة الزيتون؟ ألا يعلم أنها لا تُغرس مثل الدلب وأن مداها لا يمكن أن يقدم إلا مخبأً عابراً. لقد خلع الديمقراطيون الإسرائيليون الأقوياء من أشجار الزيتون حقولاً بكاملها لا صفوفاً، بهدف العقاب والاعتصاب والاحتقار. إنهم اختصاصيون في العقاب الجماعي. أما فيما يخص التقناسة المتربصين، فإن على السيد لانزمان، الذي وضع فيلماً عن نساها، أن يعلم أنهم كانوا ينجون بصعوبة من آلات الالتقاط الفائقة التطور. يكفي التفكير في الاغتيالات الموجهة لقادة فلسطينيين بواسطة صواريخ ذكية، والتفكير أيضاً في أن الجيش الإسرائيلي يؤكد أنه نجح، بوسائله، في إدارة حرب نظيفة في الأزقة الوسخة لنابلس وجنين.

اللطخة الوحيدة بالإجمال ستكون همجية التخريب الحقيرة التي عانت منها وزارة الثقافة في رام الله. وإذا كان السيد لانزمان لا يوليها أي اعتبار، فتأكيداً بسبب الغائط الإسرائيلي الذي لم تُفح منه حقاً رائحة إلا بالنسبة لشخص يعادي السامية.

الرُّعْبُ وَالْعَدَالَةُ

أيُّ فعل إرهابي هو عملٌ يائس. وهذا اليأس ناتجٌ عن القمع والظلم. فالظلم يكتفٍ الوعي بالقمع. يجب أن يكون اليأس قد مكثَ في حالة كمون لمدة طويلة حتى يبعث على الانتقال إلى الفعل. وبعبارة أخرى يجب أن يكون للظلم طابعُ الدوام إلى حد أن القانون لا يعودُ باستطاعته أن يقوم حياله بأيُّ شيء. عندها لا يبقى إلا العُنف.

من ثم، فإن الإرهابَ تحثُّ عليه «المقاومة». تعني هذه الكلمة اليوم بكل دقة الصراعَ المنظمَ ضد القمع. ومن الملاحظ أن المقاومين يُوصَفون في كل مكان بـ«الإرهابيين» ما دامت أفعالهم لم تنجح. على هذا النحو تمَّ التعامل مع المقاومين الفرنسيين من طرف المحتل الألماني، والمقاومين الجزائريين من طرف المحتل الفرنسي، والمقاومين الفلسطينيين من طرف المحتل الإسرائيلي.

كل مقاومة تبلغ هدفها تتحول إلى تاريخ مشرف فيما أعمال العنف التي ترتكبها تصبح أعمالاً بطولية. كذلك كانت حالة اغتيالات جنود إنجليز من طرف المجموعات الإرهابية التي قررت تأسيس الدولة الإسرائيلية في فلسطين. ومع ذلك فإن الأرض المحررة التي أصبحت على الفور هذه المرة دولة إسرائيل لم تكن محررة من محتل إلا لتستبدله بمحتل آخر.

كانت الحالة فريدةً حتى ذلك الوقت، حيث يتحول المحرَّرُ مباشرة إلى محتل. ذلك أن فلسطين كانت من قبل مسكونةً من طرف مليون ومائتي ألف مسلم ومسيحي، وكان من الصعب أن يتم تحويلها إلى أرضٍ إسرائيلية

بالاقتصار على طرد أقلية صغيرة فقط من المستعمرين الإنجليز. وبسرعة تم العثور على الحل. لقد كان ترهيبُ المالكين الشرعيين للأرض كافياً لكي يفروا مغادرين المكان. ونتيجةً هذه السياسة، التي ترمز لها مذبحهٌ دير ياسين، هي تدميرُ أربعة آلاف قرية ونفيُ سبعمائة ألف شخص.

واقعة ثانية لا مثيل لها، هذه السبعمائة ألف من المنفيين سيكتشفون أنهم فلسطينيون ومتضامنون فيما بينهم بفضل جنسية بدون أمة. والظلم الذي ذهبوا ضحيته أسس هويتهم: هوية تقوّت بشكل مُفارق من خلال المحتل الذي طردهم ومن خلال الإلغاء الذي يعانون منه من طرف «الدول الشقيقة»، التي بدلاً من أن تستقبلهم، تدفعهم ينتهون إلى البؤس في المخيمات.

منذ ذلك الوقت لم تتغير الوضعية، وهو بالتأكيد ما سمّمها. يضاف إلى ذلك أن السبعمائة ألف فلسطيني المنفيين أصبحوا عدة ملايين فيما عدد العرب الذين أصبحوا إسرائيليين تضاعف ثلاث مرات. ذلك هو سبب النمو النسبي للشعور بالظلم والقمع.

وكل شيء يحمل على الاعتقاد، في هذه المسألة، أن الأفضح دائماً مضمونٌ بسبب أن من يملك القوة المطلقة يوحى دائماً بأنه ينتظر الحل يأتي من الضعيف ومن عجزه. لا تملك إسرائيل القوة العسكرية والاقتصادية، لكنها تستطيع في غفلة عن الجميع أن تعتمد على الدعم الكامل للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الدعم كثيراً ما يتخذ أشكالاً كاركاتورية عندما يأتي فيتو أمريكي في مجلس الأمن تلقائياً لنجدة الإسرائيليين كلما قاموا بخرق القانون الدولي أو انتهاك حقوق الإنسان. ليس التلبس بالجريمة تلبساً ومداناً إلا بالنسبة للضعفاء. يمكن لإسرائيل أن تقصف جيرانها، أن تمارس العقاب الجماعي والاعتقال «المحدد الهدف»، دون أن تتعرض لعقوبات. هكذا يلقي إرهاب الدولة الاعتراف والشرعية. لكن ألا يكون الرد الإرهابي عندها على هذا الإرهاب بدوره شرعياً؟

الهجومات التي تبناها حماس تؤدي أساساً إلى سقوط ضحايا مدنيين. يبدو هذا مكروهاً أكثر من الاغتيالات «المحددة الهدف» لأن ضحايا حماس يبدو أنهم مسؤولون عن مصيرهم بخلاف التعساء المدنيين الذين قُتلوا

بالصدفة. جميع وسائل الإعلام تنطلق على الفور ضد الوحشية الإرهابية فيما تناول «سياسة التصفية» بطريقة تصبح معها طبيعية. وإذا أدت هذه «السياسة» إلى موت بعض العابرين الفلسطينيين أو أي عائلة تسكن العمارة التي يتم قصفها بطريقة ذكية، فإن المدافعين عن الحق الإنساني المكلفين بإخبارنا لا يجعلون من القضية مأساة.

تأكيداً، أن بعض الضحايا يفتقدون صفة الضحية، إلا أن خمسة وخمسين سنة من القمع يبدو أنها استطاعت في النهاية أن تعطي مصداقية لوضعيتهم. إن رئيس القامعين الحالي استطاع أن يصبح خبيراً في جرائم الحرب ويحافظ على هالة مواطن شعب شهيد. إن له بطبيعة الحال امتيازاً ألا يترك أيّ بديل آخر لضحاياه سوى الإهانة أو الإرهاب. ويسمح له الإرهاب بتكثيف الإهانة بالحصول على موافقة الجميع.

هذه الوضعية غير قابلة للبلبله إن هي لم تكن مدروسة. ومن المحتمل أنّ إسرائيل لا تؤدي بدون حُجّة «علياً» دوراً مضاداً إلى حد بعيد لمصلحة شعبها ومصصلحة صورة الغرب. كان بالإمكان أن نتوقع، بالفعل، عبور إسرائيل على وسيلة للعيش في سلام مع الفلسطينيين وتبني على أساس هذا التفاهم المثالي تفاهماً بين العالم العربي والعالم الغربي. هذه اليوتوبيا كان بإمكانها بطبيعة الحال، أن تمثل الفعل المؤسس لدولة كانت تريد، وهي تخرج من الاضطهاد، أن تربط علاقات العدل والمساواة بينها وبين الفلسطينيين. منذ البداية، كان العسكرتارية والعنف هما اللذان يُميّزان إسرائيل دون أن تتوقف عن قول إنها مضطهدة.

ومن الغريب، أنه إذا كانت الهوية الفلسطينية تستند إلى الظلم والإهانة، فإن الهوية الإسرائيلية تستند إلى الاضطهاد. والمشكل هو أن إهانة الفلسطينيين ليست إلا واقعية أكثر من اللازم فيما اضطهادُ الإسرائيليين تكتيكي جملة وتفصيلاً. إن دولة إسرائيل تغذي اضطهاداً شكلياً يسمح لها، بفعل طاقة دعاية لا مثيل لها، أن تقدّم نفسها ضحيةً لضحاياها. لذلك فإن عمليات الاغتيال الذي يتعرض لها، في هذا السياق، المدنيون الإسرائيليون، محاولات يتسبب فيها رؤساؤهم - وبالتحديد عندما يعتقد الذين يحكمونهم أنهم يقومون باغتيالات عادلة.

لا شك في أن حماس حركة لا تبعث على التعاطف معها حتى ولو حصل أنها تجسد المقاومة. استطعنا جميعاً أن نلاحظ خلال الستين الأوليين للانتفاضة الحالية أنه إذا كانت حماس تُعلن مسؤوليتها عن عمليات الاغتيال فإن الحكومة الإسرائيلية تحمّل تلقائياً ياسر عرفات مسؤولية ما يقع. إلا أن كل شخص يعلم، أو عليه أن يعلم، أن حماس حركة تعارض عرفات وأنها لهذا السبب كانت مُؤمّلة أولاً من إسرائيل بهدف إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية.

إن حماس، وهي تستمر في معارضتها لعرفات، لم تعد تؤدّي الوظيفة التي كانت إسرائيل تتمنى أن ترى أنها تؤديها. إنها مرة أخرى عملية خادعة. فالظروف أدت بحماس إلى أن تصبح راديكالية، ثم أن تتوجه بعد ذلك وجهة التطرف الذي يجمع في المقاومة بين المعارضة والتعصب الديني، لكن إسرائيل عرّفت دائماً كيف تتحكم في هذه الظروف بدفع حماس إلى عرقلة اتفاقيات أوسلو، وإغلاق الأراضي، والمراقبة التعسفية لنقاط العبور ثم إلى الاغتيالات الآن. لقد حاول عرفات، بعكس ما يؤكده شارون وبوش، أن يستجيب للمتطلبات الإسرائيلية لأن السلام وإنشاء دولة فلسطينية يتوافقان ومصالحته كما يتوافقان والهدف الذي سعى إليه طيلة حياته.

هنا تظهر من جديد فكرة ترتيب الأشياء بطريقة مدروسة لأسباب عليا. لماذا تواصل إسرائيل، التي تملك القنبلة الذرية وجيشاً مدرباً ومسلحاً على نحو خاص، تقديم نفسها كضحية تعيش تحت تهديد طرفها وتعرضها لمذبحة؟ ودعم الولايات المتحدة، الدائم بقدر ما هو منحاز، كان من الواجب أن يكون كافياً للبرهنة على بطلان هذا التهديد المزدوج. مع ذلك فإن الغرب يتصرف كما لو أن التهديد جدير بالتصديق. يتماهى هذا الغرب مع قضية إسرائيل فيما سلوك إسرائيل يكذب جميع القيم التي تدعي أنها تمثلها. أي من كان يذهب إلى فلسطين سيجد نفسه مباشرة أمام قوات الاحتلال التي تذكر عجزتها ووحشيتها بأقبح الذكريات. والشهادات على هذا السلوك متوفرة بكثرة، أغلبها مقدّم من طرف إسرائيليين مفجوعين بأن يكونوا متواطئين بدون إرادتهم.

تُسيطر الدعاية الإسرائيلية على وسائل الإعلام الغربية. وقد نجحت في كذبتين كبيرتين عند اتهام عرفات بأنه المسؤول عن انطلاق الانتفاضة الثانية وعن

فشل مفاوضات كامب ديفيد ومفاوضات طابا. عندها استطاع العالم أن يشاهد حملة شارون وشرطته على ساحة المسجد الأقصى لإثارة الفتنة والجيش الإسرائيلي يرد على غضب الفلسطينيين بالقتل. كان بإمكان كل واحد أن يقرأ التقارير التي تثبت أن التنازلات الإسرائيلية أثناء المفاوضات كانت خدعة إعلامية، لكن الكذب كان يغطّي إلى حد بعيد على الحقيقة لدرجة أنها مُحَيّت. والوثيقة الشجاعة لشارل إينديرلان* Charles Anderlin أو كتاب دونيس سيفير** Denis Sieffert يدلان على بذل مجهود حينما يصرحان : لا يمكن الكشف عن الحقيقة لقلوب حرقها الكذب.

بطبيعة الحال، كان بالإمكان أن ندافع عن ضرورة الخبث لبقاء إسرائيل على قيد الحياة، والقول بأن هذه الدولة، باعتبار ضيق أرضها، تحتل وضعية خطيرة وسط شساعة البلدان العربية. ومن ثمّ يلزمها أن تبرهن على قوة تحدّد من عزيمة الهجوم عليها. يمكن أن نلاحظ أيضاً، على سبيل المثال عندما ننظر إلى خريطة، أن لهذه الدولة هيئة جسر يصل إلى القارة الفرعية التي هي الشرق الأوسط. هذا الشرق الأوسط الذي هو، الآن على الأقل، أكبر منتج للبتروول. تسامح الولايات المتحدة مع إسرائيل رغم احتقارها للقوانين الدولية لا يعود فقط لتأثير اللوبي اليهودي : بل يتماشى ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. فإسرائيل، القوية بالمساندة اللامشروطة للولايات المتحدة، يمكن أن تسمح علانية لنفسها بما لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح به لنفسها إلا سرّاً، وعبر أنظمة وسيطة. لقد وجّهت إسرائيل قاذفات صواريخها

* شارل إينديرلان صحافي وكاتب فرنسي وإسرائيلي، من مواليد 1945 في باريس، وهو مراسل القناة الفرنسية الثانية في القدس.

من بين تحقيقاته الصحفية الشهيرة الصور التي التقطها في 30 سبتمبر 2000، وتظهر موت الطفل الفلسطيني محمد الدرة بين ذراعي أبيه. أحدثت الصورة ضجة إعلامية كبرى على الصعيد الدولي، وكان التحقيق بداية حملة تضامن مع الشعب الفلسطيني في بداية الانتفاضة الثانية. وشجاعته هو الفرنسي - الإسرائيلي هي التي يشير إليها برنار نويل.

** دينيس سيفر صحفي فرنسي، ومدير تحرير الأسبوعية الفرنسية بوليتيس، Politis. اختصاصي في الصراع العربي الإسرائيلي والقضايا الاجتماعية وعالم الشرق الأوسط. مناضل تروتسكي سابق، وتقلد رئاسة الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا - الاتحاد النقابي بين 1975 و1978.

من بين كتبه عن القضية الفلسطينية : حرب إسرائيل الإعلامية، 2003، إسرائيل - فلسطين، شغف فرنسي، 2005، الحرب الإعلامية الإسرائيلية الجديدة، 2009.

حتى تونس، وحطمت في العراق المحطة النووية التي باعها شيراك لصدام حسين، واحتلت لبنان ونشرت فيه المذابح وقتنة دامت لسنين، لا شيء من هذا تمت معاقبة إسرائيل عليه. إنها تقمع، تهين، تأسر، تعذب، تجوع وتقتل في فلسطين دون أن يتحرك ضمير الأخلاق الأمريكية. بل تبنى فيها جداراً يكرس نظام التمييز العنصري دون أن تقطع أيُّ دولة علاقتها معها.

لم تجرؤ على ذلك حتى الدول العربية التي تربطها بإسرائيل علاقة دبلوماسية. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تتلاعب منذ أمد طويل بجميع هذه الدول، مرة تستعمل العصا الذي يمثلها الجيش الإسرائيلي، ومرة تستعمل الجزرة الاقتصادية، أي الدعم بجميع أنواعه. والأنظمة الديكتاتورية التي تحكم جميع البلدان العربية في الشرق الأوسط رغم معارضة شعوبها، يعود قوة استقرارها إلى تواطؤها مع الأمريكيين. وهذا التواطؤ مضمونٌ لأنها أكثر أمناً من أي نظام ديمقراطي. ويصدق هذا على الرؤساء العرب مثلما يصدق على الرؤساء العسكريين لأمريكا اللاتينية، الذين كانوا يقضون على الجموع من النقبائين، والمثقفين النقديين، ورجال الدين الذين يخلقون الوسواس. مؤخراً، وعند المطالبة بالكشف عن مصير ثلاثين ألف مفقود أرجنتيني، أجاب الجدير بالاحترام الجلاد فيديلاً بشخرية فذة : «ليسوا أمواتاً، ليسوا أحياء، إنهم مفقودون.» مفقودون لصالح النظام العام كما أرادته الولايات المتحدة التي كان عليها أن تترك أنظمة أكثر ليونة تصل إلى الحكم لأن مصالحها لم يكن لها شيء تخسره فيها ما دام أنه كان بإمكانها دائماً أن تراقبها من خلال مؤسساتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. إن التدخلات الديمقراطية والمضادة للإرهاب التي تمّ اتباعها في أفغانستان والعراق ربما كانت ستكون باعثة على الضحك لو أن المسرحية الهزلية لم تكن مأساوية بالنسبة لسكان هذه البلاد. وذريعة صدّ الإرهاب كانت صالحة منذ 11 سبتمبر : لقد دفعت إلى نسيان كون الحركات الإرهابية المتهمّة أكثر من سواها اعتمدت في تمويلها على المخابرات المركزية الأمريكية أو على وزارة الدفاع. تلك هي حالة صدام حسين أو أسامة بن لادن. ففي حالتَيْهما كما في حالة حماس، هرب المخلوق من قبضة الخالق، لكن باتباع الغريزة التي،

وهي تتطور، لم يكن لها أن تؤدي إلا لمحاربة الكافر بعد أن كانت في خدمته. الأصولية مفيدة جداً للذين يجارونها، لأنها تقدم لهم حُججَ القمع التي تبدو في ظاهرها أخلاقية. فكيف كان بإمكان بوش أن يستمر في الدعوة إلى الحرب الصليبية دفاعاً عن الخير ضد الشر بدون وجود أسامة بن لادن أو حماس؟ الصراعُ ضد الأصولية والإرهاب، المصاحب له، يهدفُ إلى تدميره أقل مما يهدف إلى الزيادة من حدة التمرد على قمع عنصري وغير متكافئ. وتواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل نجح في إفساد الوازع الديني للعرب الذين هم في حالة سعارٍ عاجزٍ أمام غطرسة ظلم يظلُّ على الدوام بدون عقاب. فما العملُ عندما يُحكَم مسبقاً بالسحق على كل عصيان دفاعي؟ يبدو لنا الشهيدُ جواباً بانساً، لكن قبل أن نرى فيه مناورةً متعصبة، يجب أن نحاول تصوّر وفهم معنى يأس لا منفذ له.

لأجل محمود درويش

تضعُ وفاة محمود درويش حداً للأمل الذي كان لي في أن تُمنح له جائزة نوبل كي تتوّج باسمه كلّ الشعب الفلسطيني. لم يكن محمود يتكلم دفاعاً عن فلسطين ولا يأخذ مكان فلسطين، بل كان بشكل طبيعي صوت فلسطين: صوتها وليس الناطقَ باسمها، كما يقال. كلامه لم يكن إلاّ له، كما أن جسده الفاني لم يكن سوى جسده، لكنه جعل من فنائه حامل مقاومة وتضامن يشهد عليهما كلامه تماماً. وهكذا حقّق في ذاته وحدةً داخلية تتحدى الظروف والوضع الإنساني وتسيطر عليها، حتى ولو أنّ اليومي يظل تحت رحمتها. من هنا توجد، لديه، حرية أقوى من قسريات القمع وأقوى من الاختيارات الآنية للسياسة: فهي حرية نقدية تجاه أهله كما هي نقدية تجاه الآخرين. كل هذا لم يُعلنه، ولم يطالب به بل عاشه، واندمج، بتؤدة، في شخصيته إلى الحد الذي أصبح محمود درويش، شيئاً فشيئاً، ويغير إرادته، شاعراً نموذجياً. عند ذلك، توقف ما كان نشاطاً خاصاً ومميزاً لشخصيته، أقصد الشعر، عن أن يكون تعبيراً عن ذات فقط مع أنه يبقى بأكمله شعراً شخصياً - وهنا يكمن سرُّه الفريد. ليس الالتزام هو ما يفسر التحام الشعب الفلسطيني بشعره، ثم إن شعر درويش أصبح أقل فأقل ملتزماً بالمعنى الاعتيادي للكلمة: فشعره تخلى عن اليومي لصالح ممارسة للغة تكثف طاقتها حتى يُجيب بها الانتفاضة الأصلية ضدّ الوضع القاتل الذي شكله الحالي، في فلسطين، هو القمع. إن الشعب الفلسطيني، المتأثر بهذه الانتفاضة، أحسّ في لغة محمود درويش العربية ظهورَ معنى ينتشي به، في خضمّ العذاب، إلى أقصى حدود الانتشاء. شاعر كوني،

لكن شعبه، وهو يتعرّف في كلامه على مصيره، جعل من صوت الشاعر صوته. وأعمال محمود درويش هي الآن الكتاب الذي ينتظر فيه الفلسطينيون - هذا الشعب المختار الوحيد من الآن فصاعداً بسبب ما يتعرض له من اضطهاد على يد الديمقراطيات المشوّهة - نهاية المنفى فوق أرضهم التي يملكونها.

فهرس

5	مقدمة
9	I. الخصاء الذهني
11	الخصاء الذهني
21	وسائل الإعلام الاحتقار
27	الحرمان من المعنى
35	الدماغ الجاهز
45	الموجز في الإهانة
51	سياسة الجسد
59	ليسقط النافع !
63	إغواء
67	بخصوص بلانكي
73	ضرورية، ولكن ...
77	II. مع فلسطين
79	اجتياحات إسرائيل
83	رخصة القنص
87	هذيانات القائد
93	الرعب والعدالة
101	لأجل محمود درويش

جميع المقالات المجموعة في هذا الكتاب لها همُّ تحليل
وإدانة غسَل الدماغ الذي تُعمِّمه وسائلُ الاتصال بالفواية لا
بالخشونة. عهدُ الاقتصاد يحوّل كلَّ شيء، حتى الثقافة، إلى
سلعة، وكل واحد منّا، نحن الذين يُنظر إلينا كمُسْتَهْلِك، له ميلٌ
إلى أن يبتلع بسرعة ما يقدّم إلى عينيه، بل إلى أن يطلبه من
جديد. مكانٌ مخصّصٌ في هذا الكتاب للشعب الفلسطيني،
المحرّوم من حقوقه منذ سبعين سنةً بالرغم من جميع القرارات
الدولية، لكنّه مثالٌ كاملٌ للإنكار العام الذي يسمح لعهدٍ عالميٍّ
للإعلام وللرقابة على المعنى بأن ينمو ويتطوّر.

